جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربيه ومبادرات إصلاح الجامعة (1990- 2005)

إعداد الطالبة
نسرين ياسين الحمداني

إشراف
الدكتور فايز زريقات

رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة 2007

الإهداء

الى من أمرني ربي ان اخفض لهما جناح الذل من الرحمة،

الى من اوصى رسول البشرية محمد عليه الصلاة والسلام بحسن مصاحبتها إذ

قال عليه السلام .. أمك ... ثم أمك ... ثم أمك...

الى أمي رمز العطاء والمحبة

الى روح والدي مثالي وقدوتي

الى من يقف الى جانبي

ويساندني .... زوجي الغالي

الى من كرست حياتي لهم: نجوان، روند، لارا.......... بناتي الغاليات

نسرين الحمداني

الشكر والتقدير

بعد ان أكرمني الباري عز وجل بإنهاء هذا العمل، أتقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور فايز زريقات، الذي قدم لي المساعدة الكبيرة في إعداد هذه الرسالة بأشرافه عليها.

كما واشكر الأستاذ الفاضل شحاده مطر الذي قام بالتدقيق اللغوي.

نسرين الحمداني

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة بالعربية
و	الملخص باللغة الانجليزية
	الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها
1	1.1 خلفية الدراسة
5	2.1 مشكلة الدراسة
7	3.1 اهمية الدراسة
8	4.1 أهداف الدراسة
9	5.1 منهجية الدراسة
10	6.1 الاطار النظري والدراسات السابقة
17	7.1 ملخص الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عنها
	الفصل الثاني: نشأة جامعة الدول العربية
19	1.2 الإطار التاريخي لنشأة الجامعة
35	2.2 أهداف جامعة الدول العربية
46	3.2 الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية
	الفصل الثالث: المتغيرات الإقليمية وأثرها على جامعة الدول العربية
54	1.3 حرب الخليج الثانية وأثرها على جامعة الدول العربية
64	2.3 العملية السلمية وأثرها على جامعة الدول العربية
72	3.3 مشروع الشرق أوسطي وأثره على جامعة الدول العربية

4.3 أهمية امن الخليج وأثره على جامعة الدول العربية 80
5.3 تعاظم دور دول الحوار وأثرها على جامعة الدول العربية 90
6.3 التكتلات الإقليمية وأثرها على جامعة الدول العربية 111
الفصل الرابع: المتغيرات الدولية وأثرها على جامعة الدول العربية
1.4 انتهاء الحرب الباردة وأثرها على جامعة الدول العربية 117
2.4 بروز العولمة وأثرها على جامعة الدول العربية 127
3.4 أحداث الحادي عشر من أيلول وأثرها على جامعة الدول العربية 143
الفصل الخامس: مبادرات الإصلاح
1.5 نبذة تاريخية عن المبادرات الإصلاحية 150
2.5 دعاوي الإصلاح 155
3.5 المبادرات العربية 161
1.4.5 النتائج 178
2.4.5 الخاتمة 183
3.4.5 التوصيات 188
المراجع 188

الملخص

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على مبادرات إصلاح الجامعة العربية (1990- 2005)

نسرين الحمداني

جامعة مؤتة، 2007

تهدف هذه الدارسة الى دراسة اثر المتغيرات الإقليمية والدولية على المبادرات الإصلاحية لجامعة الدول العربية للفترة (1990-2005)، وقد تناولت الدراسة في البداية نشأة وأهداف ومبادئ الجامعة العربية، كما تتناول الدراسة المتغيرات الإقليمية التي حدثت خلال الفترة المنوه عنها والمتمثلة في حرب الخليج الثانية والعملية السلمية والمشروع الشرق أوسطي وامن الخليج وتعاظم دور دول الجوار والحرب الأمريكية على العراق والتكتلات الإقليمية، وكما تتناول الدراسة المتغيرات الدولية والمتمثلة بانتهاء الحرب الباردة وبروز العولمة وأحداث الحادي عشر من أيلول.

تتناول الدراسة ايضا مبادرات الإصلاح التي تقدمت بها بعض الدول العربية بالإضافة الى مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج سواء المتعلقة بأثر المتغيرات الإقليمية او الدولية على المبادرات العربية، فضلا عن أهم ما ورد في المبادرات العربية، كما تقترح الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بتطوير الجامعة العربية.

Abstract

International and Regional Changes and there impact on the Arab League Reformation Initiatives during the period (1990-2005)

Nisreen Al- Hamadani

Mu'tah University, 2007

The study aims at investigating the international and regional changes impact on the Arab League reformation initiatives for the during (1990 – 2005). To achieve such goals the study at first the rise, objectives an principles of the Arab League. In addition, the study also handles the regional changes that occurred during the mentioned period such as: Second Gulf War, Peace Process, Meddle Eastern Project, Importance of Gulf Security, Increing role of neighboring countries, American War on Iraq and Regional Blocs. The study handles also the International changes represented by the End of the Cold War, Globalization Emergence, American domination, and the Eleventh September incidents.

The study handles also reformation initiatives presented by some Arab states in addition to the Arab League General Secretary initiative.

The study concluded a set of results either related to the impact of international or regional changes on the Arab Initiatives, in addition to the contents of the Arab Initiatives. The study also suggests some recommendations that may help in enhancing the Arab League development.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

كان إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 حدثا بارزا على مستوى النظام العربي الذي بدأت ملامحه تتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان إنشاء الجامعة العربية وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة ولكن دون تحقيق أمال وطموحات الجماهير العربية بشكل تام. حيث جاء تأسيس الجامعة بغية تجميع الدول العربية دون تفاعل حيوي فيما بينها ذلك أن جامعة الدول العربية تعتبر على الصعيد النظري هي بمثابة الإطار المؤسسي للنظام العربي لتحقيق التكامل والتضامن العربي.

ولقد صاحب إنشاء الجامعة مجموعة من القضايا والتحديات الكبرى في مواجهة الأمة العربية وأقطارها. منها الاستقلال وبناء الدولة القطرية. وكذلك الدعوات القومية للوحدة مثل دعوة الأمير عبد الله بن الحسين عام 1943الذي تزعم مشروع وحدة سوريا الكبرى. وقد استمرت بعض هذه القضايا والتحديات طوال العقود الماضية حتى الوقت الراهن. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية واجهت مصاعب أو أزمات مختلفة خلال مراحل تطورها وصعوبات العمل العربي المشترك، أهمها حرب 1948 وإقامة دولة إسرائيل وحرب 1967 واتفاقيات كامب ديفيد 1978 التي مزقت كيان الجامعة العربية وكذلك حرب تحرير الكويت 1991 ثم الحرب الانجلو أمريكية على العراق التي أوصلت الجامعة الى العجز الكامل [1].

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة المبادرات الإصلاحية للجامعة العربية بدأت منذ مرحلة مبكرة ففي عام 1948 تقدمت الحكومة السورية بمذكرة لتعديل ميثاق

---

[1] العسلي، بسام، (2004)، الجامعة العربية ومتطلبات التطور: مجلة الدفاع العربي، مجلد 28 عدد 9، ص. ص 32-38

الجامعة في 19 شباط 1948وكان الطلب السوري يهدف إلى وضع ضوابط قومية على سلوك الدول الأعضاء ومنع أعضاء الجامعة من التفاوض والتعاقد مع الدول الأجنبية إلا بعد التفاهم على أسس هذا التعاقد ومداه ضمن الجامعة[1].

وفي عام 1951 تقدمت سوريا ثانية بمشروع آخر دعت فيه إلى إنشاء اتحاد بين الدول العربية بشكل تدريجي واقترحت تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد اخذة بعين الاعتبار الوزن الديموغرافي للدول وليس المساواة القانونية بينها. وفي عام 1954 تقدم العراق بدعوة إلى إنشاء اتحاد عربي وقد فشل الاقتراحان[2].

وفي 1955 قدمت الجامعة مذكرة إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى النظر في ثلاثة مقترحات محددة لتعديل الميثاق والتوصية بتشكيل هيئة لها صفة التمثيل الشعبي. البرلماني وإحلال قاعدة الأكثرية محل قاعدة الإجماع. وتطوير معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وتهيئة مستلزمات نجاحها ولم يتم الأخذ بهذه المقترحات [3].

وفي عام 1959 قدم المغرب مذكرة إلى الجامعة يدعو فيها إلى النظر في الميثاق ومراجعة الأسس التي قام عليها بسبب تغير الظروف العربية والدولية. وقد تألفت لجنة لدراسة موضوع تعديل الميثاق غير أن مجلس الجامعة اجل النظر في المشروع، وفي الفترة من عام 1965 إلى 1967 تم طرح عدة اقتراحات لتعديل الميثاق وتوقفت هذه الجهود بسبب حرب حزيران1967 [4].

---

[1] مطر، جميل وآخرون، (1993) جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 25

[2] احمد، يوسف احمد، (2001) قمة عمان وتطوير الجامعة العربية مجلة شؤون عربية، عدد 106، ص 15-22.

[3] مطر، جميل وآخرون، مرجع سابق، ص 26

[4] الحديثي، خليل إسماعيل، (2001)، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بغداد: بيت الحكمة، ص33

وفي عام 1974 وافق مؤتمر الرباط على تعديل ميثاق الجامعة وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض على أن يعرض الموضوع في القمة القادمة إلا ان الظروف شاءت ان تختص تلك القمة بالحرب الأهلية اللبنانية، وبعد نقل مقر الجامعة إلى تونس على اثر اتفاقيات كامب ديفيد اتخذ مؤتمر القمة العاشر قرارا يدعو إلى الإسراع في تعديل ميثاق الجامعة وإعادة تشكيل أجهزتها وفق أسس جديدة تكفل الفاعلية والقدرة على النهوض بالعمل العربي المشترك وتعزز هذا الاتجاه في مؤتمر القمة الحادي عشر عام 1980، وفي أواخر عقد الثمانينات تقدمت ليبيا بمشروع لتعديل الميثاق.كما تقدمت مصر بعد عودة عضويتها في الجامعة باقتراحات لتعديل الميثاق تقوم على اسس معينة تتولى تنظيم العلاقات العربية في ضوئها دون المساس بالميثاق نفسه. وفي عام 1990 تم دعوة الأمانة العامة للجامعة إلى تشكيل لجنة من الخبراء لإعادة النظر في الميثاق إلا ان الغزو العراقي للكويت أدى إلى أرجاء انعقاد مؤتمرات القمة إلى عام 1996. وعاد حديث تطوير الجامعة بصفة عامة يلاقي اهتماما من قبل مؤتمرات القمة بدءا من المؤتمر الذي عقد في آذار2001 [1].

وتحاول هذه الدراسة البحث في المبادرات المتصلة بإصلاح الجامعة العربية منذ عام 1990 إلى الوقت الحالي، وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية على عملية الإصلاح، إذ أن هذه الفترة شهدت متغيرات دولية وإقليمية لعبت دورا هاما في فاعلية العمل العربي المشترك على مستويين رئيسيين أولهما المناخ الذي تفرزه هذه المتغيرات والذي يؤثر سلبا أو إيجابا على العمل العربي المشترك والثاني السياسات التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية تجاه جامعة الدول العربية.

وتحاول هذه الدراسة البحث في المبادرات الإصلاحية لجامعة الدول العربية منذ عام 1990 حتى الوقت الحالي. وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية

---

[1] محمود،احمد إبراهيم، (2004)، المتغيرات الإقليمية والدولية، ورقة عمل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 6

على عملية الإصلاح. وسنركز على المتغيرات الإقليمية والدولية الأساسية في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي أثرت على هيكل النظام الدولي والتفاعلات الرئيسة التي يشهدها النظام، وعلى النظام العربي وبالتالي على العمل العربي المشترك، وقد تم تقسيم هذه المتغيرات الى متغيرات إقليمية وأخرى دولية كما يلي:

اولا: المتغيرات الاقليمية: وتشمل ما يلي:

1- حرب الخليج الثانية، والحرب الامريكية على العراق.
2- العملية السلمية.
3- مشروع الشرق أوسطي الكبير.
4- اهمية امن الخليج.
5- تعاظم دور دول الجوار.
6- التكتلات الإقليمية.

ثانيا: المتغيرات الدولية

1- انتهاء الحرب الباردة.
2- بروز العولمة.
3- احداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

ان واقع الأزمة التي تجابهها الجامعة. لا ينفي ضرورة الحفاظ عليها والتمسك بها كإطار مؤسسي للعمل العربي المشترك. بل على العكس فالأزمات الراهنة تختلف عن سائر الأزمات التي هزت الجامعة. في كونها أزمات مصيرية ضارية. نقلت مبادرات الإصلاح من شكلها السابق الذي يتعلق بتطبيق ميثاقها وما نصت علية قرارات قممها ومجالسها الوزارية وتفعيل عمل منظماتها المتخصصة الى مبادرات إصلاح في بنيتها نفسها. وإعادة النظر المؤسسية والقانونية بها. في سياق أزمة النظام الدولي برمته. بعد احتلال العراق إحدى أكبر دول الجامعة. وأهمها قوة ودورا. والعضو المؤسس لها.

ويعد اعتراف الجامعة بأزمتها خطوة مهمة في الطريق الصحيح. فلا يمكن معالجة أي مشكلة إذا لم يتم الاعتراف بها أصلا. فشكل المعالجة سيحدد

مصير الجامعة.كما أن تعدد مبادرات الدول الأعضاء وكثرتها النسبية التي يجمع بينها قاسم مشترك هو إعادة النظر بالميثاق وتعديله في ضوء المتغيرات الجديدة ما هو الا محاولة لإخراج العمل العربي المشترك من مأزقه.

2.1 مشكلة الدراسة

مضى على إنشاء الجامعة العربية ما ينيف عن الستين عاما. وقد نشطت الجامعة العربية خلال العقود الأولى في القضايا المتعلقة باستقلال الأقطار العربية. وقد حاولت الجامعة العربية وفي حدود إمكاناتها التصدي لمخططات التجزئة في عدد من الأقطار العربية كما دعمت نضال حركات التحرر العربية سياسيا وعسكريا، أما على النطاق الدولي فقد تمثل دورها في الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية لدعم حركات التحرر العربي وتنسيق مواقف الدول العربية في هذه المحافل.

لقد عمدت القوى الدولية والإقليمية إلى تجاهل الجامعة العربية كمؤسسة للعمل العربي المشترك وفضلت التعامل مع الدول العربية منفردة. وذلك لأنها تجد ان لها مصلحة أساسية في التعامل مع دول عربية منفردة بخلاف الأمر عند التعامل مع كيان عربي موحد، وذلك بسبب استهداف كثير من دول المنطقة. وعلى الرغم من سلبية الدور الذي تلعبه المتغيرات الدولية على العمل العربي المشترك ممثلا بالجامعة العربية إلا ان النتائج النهائية لهذه المتغيرات تتوقف على كيفية التعامل معها. لقد باءت بالفشل معظم المحاولات والمواقف التي اتخذتها الجامعة حيال الا حداث التي توالت منذ ثمانينات القرن العشرين والتي كان من أهمها الحرب العراقية الإيرانية وسقوط الاتحاد السوفيتي وبروز النظام الدولي الجديد، وحرب الخليج الثانية. والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق.كل ذلك يتطلب الآن فتح دوائر جديدة للنشاط وأساليب جديدة للعمل تتوافق وهذه المتغيرات ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على المبادرات الإصلاحية لجامعة الدول العربية من خلال ما يلي :

1- هل هناك إمكانية لإصلاح الجامعة العربية؟

ان الحديث عن إمكانية الاصلاح مرهونة باستطاعة الجامعة احداث طفرة في آليات الحركة على الصعيد العربي والدولي سواء في التعامل مع قضايا حوار الحضارات. او بالتعاون مع المجتمع المدني العربي، واستكشاف فرص الحوار والتعاون مع الدول الكبرى المتقدمة من خلال استغلال مواقفها الايجابية تجاه الدول العربية.

2- ما الأسباب التي تكمن وراء المبادرات الإصلاحية للجامعة العربية ؟

حتمية الإصلاح والتطوير في الجامعة أساسه الاستجابة لضرورات الزمن والتحولات الدولية والإقليمية على مختلف الأصعدة. على اعتبار ان انعزال العالم العربي عن هذه التحولات يفضي الى المزيد من الضعف والتفكك ويوفر فرص النجاح للاستراتيجيات الخارجية التي تضعها القوى الإقليمية لتحقيق أهدافها دون إدخال العنصر العربي في الاعتبار.

3- ما المطلوب إصلاحه في جامعة الدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ؟

إصلاح بنيتها أولا، إعادة هيكلتها، وهناك أمور كثيرة أهمها مضاعفة جهود الأمانة العامة للجامعة لتحقيق إصلاح مؤسسي واسع، وإدخال قضايا دولية هامة على أجندتها مثل نزع السلاح والمجتمع المدني، مكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان...الخ

4- هل تشكل الظروف الراهنة دافعا قويا لإصلاح الجامعة العربية ؟

الظروف الراهنة لا تعد دافعا قويا للإصلاح وحسب بل تدفع الجامعة للإسراع الى عملية التطوير والإصلاح وتوسيع نطاق الجامعة حتى وأن كان عن طريق ضم دول غير عربية. إن جميع الأطراف تدرك ذلك وتدرك المخاطر التي يسببها التأجيل. ويبرز الدافع القوي التي تفرضه الظروف الراهنة في جهود عمرو موسى لبلورة مشروع عربي متكامل.

3.1 أهمية الدراسة:

مما لا شك فيه ان الجامعة العربية حاولت أولاً أن تثبت وجودها على الصعيد الدولي كمنظمة إقليمية تتحدث باسم الدول العربية الأعضاء فيها، وكان ذلك مقدمة ضرورية لكي تطالب بعد ذلك بصفتها هذه أن تشارك في القضايا التي تهم الوطن العربي باعتبارها طرفا أصيلا فيها. وقد ركزت جامعة الدول العربية جهدها لتنسيق مواقف الدول العربية داخل الأمم المتحدة بهدف استخدام الساحة السياسية من أجل التأثير على السياسات العالمية تجاه المنطقة العربية كوسيلة من وسائل الضغط السياسي.

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تطوير الجامعة العربية والنهوض بها للوصول إلى مستوى التنظيمات الإقليمية والدولية الأخرى خاصة وان العالم العربي يمر بفترة حرجة في تاريخه الأمر الذي يفرض عليه التضامن. وتعد الجامعة العربية الطريق الطبيعي لذلك. وفي هذا الإطار تأتي أهمية دراسة موضوع المبادرات الإصلاحية وعملية التطوير وإعادة الهيكلة لجامعة الدول العربية لإخراجها من حالة الركود السياسي والإداري المفروض عليها وجعلها أداة للتنسيق والتعاون العربي السياسي والاقتصادي وذلك من أجل النهوض بالعمل العربي المشترك الى مستويات قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات الاقليمية والدولية وتحقيق التضامن بين الدول العربية لتوحيد مواقفها. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها ايضا من أهمية الموضوع الذي تتناوله. خاصة وان الجامعة العربية تعتبر أهم منظمة عربية قائمة. والتي يتطلع الكثيرون من أبناء الأمة العربية لها كمصدر تضامن لهم آملين في ان ترقى في يوم ما إلى مصاف التكتلات الفاعلة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد أهم المعوقات التي واجهت الجامعة العربية في تحقيق التضامن العربي وتوحيد مواقف الدول العربية تجاه القضايا المحلية والدولية.

2- بيان عوامل ضعف الجامعة التي تخص الميثاق ومجلس الأمانة والأنظمة و عوامل الضعف الداخلية التي تخص الجامعة.
3- إلقاء الضوء على أهم المبادرات الإصلاحية لتطوير الجامعة العربية، ومدى الحاجة لمثل تلك المبادرات.
4- بيان مدى تأثير واقع النظام الإقليمي العربي على تطور الجامعة العربية.
5- معرفة مدى تأثير المتغيرات والأحداث الدولية على مسيرة الجامعة العربية خلال الفترة الزمنية 1990–2005.

5.1 منهج تحليل المضمون

تتناول هذه الدراسة أهم المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية وأثرها على جامعة الدول العربية اعتبارا من عقد التسعينيات وحتى يومنا هذا. والمبادرات الإصلاحية المطروحة منذ ذلك التاريخ بهدف مواجهة ومواكبة هذه المتغيرات. وتحليل هذه المتغيرات ومحاولة ربطها مع المبادرات المطروحة وبيان أهم الأسس التي يجب ان تقوم عليها هذه المبادرات. وسيتم استخدام المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته ويستخدم هذا المنهج الوثائق التاريخية في تفسير الظواهر السياسية ويستند هذا المنهج على إدخال عامل الزمن في مقومات التحليل وذلك لأنه يتابع الظاهرة السياسية ويسعى في نفس الوقت لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها كما يعتمد على المقارنة المنهجية لملاحظة الشبه والخلاف بين الظواهر السياسية ويسعى للتقريب بينها.

2- المنهج السلوكي

يستخدم هذا المنهج في عملية تحليل العلاقات السياسية والدولية باستخدام علم النفس الاجتماعي والسياسي وذلك لتفهم العوامل التي تحكم التغيرات وردود

الفعل والتركيبات الاجتماعية وانعكاس هذه التغيرات على قوة الدول من الناحية السياسية.

3- المنهج القانوني

يستخدم هذا المنهج في تحليل النصوص القانونية.

6.1 الإطار النظري والدراسات السابقة

شهد العالم في القرن العشرين أحداثا وتغييرات كبيرة. فقد ازدادت الاختراعات وتم اكتشاف مصادر جديدة للطاقة كما شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين وخلفت هاتان الحربان سلاما هشا يتعرض من وقت لآخر للحروب التي تندلع هنا وهناك في أرجاء شتى من العالم. هذا بالإضافة إلى التفاوت الرهيب في مستوى المعيشة بين الشعوب المختلفة.ولقد بذل أعضاء المجتمع الدولي ما في وسعهم من جهود للتوصل إلى حل لهذه المشكلات بعدة وسائل وكان من أهمها المنظمات الدولية باعتبارها احد الوسائل الفعالة التي يستطيع بها المجتمع الدولي مواجهة المشكلات. ولذلك فقد قامت منظمات دولية وإقليمية كثيرة. وتعد التكتلات بين الدول ظاهرة ملموسة وقديمة في العلاقات الدولية وتقوم على المصالح المشتركة. إذ أن المصلحة هي التي تجمع بين المتحالفين . وينبغي أن يكون التحالف حيويا بحيث يشكل دافعا قويا للتعاون والعمل المشترك. وكلما كانت المصلحة المشتركة محددة ودقيقة كلما كان التحالف أكثر قدرة على الاستمرار. [1]

وتتباين أهداف الاتحادات والتكتلات اذ ان لكل تكتل او اتحاد اهدافه التي قام من اجل تحقيقها. وهذا يجعل من الصعب تحديد اهداف الاتحادات ولاعطاء صورة عن اهداف الاتحادات نورد فيما يلي اهداف الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر من انجح الاتحادات في العالم، اذ تعتبر الجماعة الاقتصادية الأوروبية من نوع المنظمات فوق الدول التي تتمتع بحق مباشرة بعض السلطات التي يمتنع

---

[1] محمد عزيز شكري (1978) الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، هلم المعرفة، الكويت، ص 231

على الدول الأعضاء أن تباشرها فالعضوية فيها تقيد سيادة الأعضاء من بعض الوجوه.بل إنها تملك سلطة إصدار تشريعات قانونية تنفذ مباشرة في أقاليم الدول الأعضاء. شانها في ذلك شان الاتحادات الأوروبية الأخرى إذ الهدف منها على أي الأحوال الوصول الى توحيد أوروبا. وتحقيقا لذلك فقد تضمنت اتفاقية روما الإشارة إلى قيام هذه الجماعة على أربع حريات أساسية يجب توفرها في العلاقات بين أعضائها وهذه الحريات هي حرية مرور الأشخاص. ونقل البضائع وحرية مرور الخدمات وحرية نقل رؤوس الأموال [1].

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- في العلاقة فيما بين أعضاء الجماعة:

1- رفع الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء :وقد تم إلغاء الرسوم الجمركية تماما بين هذه الدول منذ أول يناير عام 1967.بأسرع من الوقت الذي كان محددا في اتفاقية روما إذ كان مقررا بلوغ هذه الإلغاء النهائي بعد ذلك التاريخ بثلاث سنوات.

2- حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات.

3- إلغاء القيود على تشغيل الأفراد من أية دولة من دول السوق في أي دولة أخرى من هذه الدول.

4- توحيد السياسة في المجالين الزراعي والتجاري.

5-العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ويلاحظ هنا أن التنسيق يفترض انه يتم بين دول تأخذ بأيدلوجية واحدة هي الأيدلوجية الليبرالية سواء كانت تأخذ بمذهب الاقتصاد الحر تماما أو بمذهب تدخل الدول.وهو السائد في هذه الدول في الوقت الحاضر.

6- إنشاء بنك أوربي للاستثمار.

---

(1) مصطفى سيد عبد الرحمن(1990) قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 541

ب- في العلاقة بين أعضاء الجماعة والدول الأخرى :

1. وضع تعريفات جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء في الجماعة.
2. العمل على انتساب الدول والأقاليم الأخرى من خارج الجماعة إليها لإثراء نشاط الجماعة الاقتصادي وقيامها هي بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول.

وتجدر الاشارة الى ان الاتحادات والتكتلات الدولية تؤثر في التكامل الاقليمي والدولي فهي مظهر من مظاهر التعاون الدولي المحدد باهدافه ونطاق عضويته والمصالح المشتركة التي انشىء من اجلها. كما ان التكتلات الدولية غير العسكرية قد تكون مقننة كما هو الحال في منظمة المؤتمر الاسلامي او مجرد تجمعات سياسية بحته كما هو الحال في كتلة عدم الانحياز. وفي كلا الحالتين يجب ان تنسجم اهدافها ووسائلها مع اهداف ووسائل ميثاق الامم المتحدة. فضلا عن ان القانون الدولي يحكم الاتفاقات المنشئة والمنظمة للتكتلات ذات المواثيق الدولية اذا ان مواد هذا القانون تنظم العلاقات بين التكتلات الاقليمية والمنظمة الدولية وفق مجموعة من المبادىء.

7.1 الدراسات السابقة

وأجرى المنذري (2004). دراسة بعنوان إصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة التنظيمية بين المنظمة الأم -جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة- وقد بينت الدراسة ان التجربة العربية تؤكد خلو ميثاق جامعة الدول العربية من أي نص يتعلق بالمنظمات المتخصصة أو كيفية الارتباط بها. كما طرحت الدراسة مقترحات وأفكاراً عديدة للخروج من الأزمة المؤسسية التي تعيشها جامعة الدول العربية.

وأجرى محمود (2004) دراسة بعنوان المتغيرات الإقليمية والدولية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المتغيرات الدولية والإقليمية

في التأثير على فاعلية العمل العربي المشترك و تناولت أربعة محاورلتحليل الاتجاهات الرئيسية للتعامل الدولي والتي تتلخص بتجاهل الجامعة العربية. والمتغيرات المهمة المؤثرة على هيكل النظام الدولي والتي حددها الباحث في انتهاء الحرب الباردة وبروز التكتلات الإقليمية وبروز العولمة وتصاعد توجهات الهيمنة العالمية الأمريكية وهجمات الحادي عشر من أيلول والحرب الأمريكية على الإرهاب وصراع النفوذ بين القوى الدولية. أما المحور الثالث فيتمثل في المتغيرات الرئيسية على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط والمتمثلة في تدويل امن الخليج واستهداف العراق وتهميش الدور العربي في هذه المسالة. والمشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي. ونهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية وبدء عملية السلام. وبروز اهتمام دول الجوار الجغرافي. أما المحور الرابع فيبحث في اثر ذلك على تطوير العمل العربي المشترك.

وأجرى محجوب (2004) دراسة بعنوان مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح. وقد تناولت الدراسة إشكالية إصلاح الجامعة العربية من منظور تاريخي سياسي تطوري للجامعة يضعها في إطار المتغيرات التي طرأت على الأوضاع الداخلية الوطنية والإقليمية والدولية وتضع الدراسة إصلاح الجامعة وتجديد العمل العربي المشترك في مقدمة الأولويات ويركز الباحث على المشتركات الجامعة في مبادرات ومواقف وأفكار التطوير وعالجت الدراسة ايضا هذه المبادرات على مستويين رئيسيين هما مستوى المؤسسي ومستوى المبادرات العربية. وأشارت إلى الاشتراطات اللازمة للتطوير والإصلاح والجدوى الاقتصادية وترسيخ فكرة المجموعة القائدة وعنصر الالتزام وضبطه باليات تنفيذية واضحة ومحددة.

وجاءت دراسة العسلي (2004) بعنوان" الجامعة العربية ومتطلبات التطور". وقد تناولت مسيرة التطوير واتجاهاتها وبينت ان هناك حكومات عربية أظهرت حرصها على تقديم كل دعم ممكن من اجل تطوير الجامعة العربية ودعمها حتى نتمكن من الاضطلاع بالدور القومي العربي الذي أنشئت الجامعة

من اجل تحقيقه. وتناولت كذلك شرح ورقة المملكة العربية السعودية الخاصة بإصلاح العمل العربي المشترك في قمة شرم الشيخ والتي ستكون أساسا للمقارنة مع أوراق أخرى قدمتها دول عربية مثل مصر سوريا واليمن وغيرها.

وأجرى عبد العال (2001) دراسة بعنوان عمرو موسى وإشكالية تطوير وفعالية الجامعة العربية وقد أشارت الدراسة إلى ان الجامعة العربية تعكس في جوهرها اختلاف وتشوهات بنية النظام العربي. وعلى هذا فان عملية تطوير وتفعيل الجامعة تتجاوز في طبيعتها قدرات أي أمين عام لأنها تتصل ببنية النظام العربي ذاته. وأشار الباحث إلى انه من المتوقع ان تشهد الجامعة تصاعدا في الدور السياسي للامين العام الجديد لشخصيته وشعبيته وطبيعة الظروف العربية والدولية إلا ان ذلك لا ينطبق بالضرورة على الجامعة العربية كمؤسسة خاصة وان ما تم إعلانه حتى هذه اللحظة من بعض جوانب التطوير للجامعة لا يعدو في جوهره ان يكون مجرد تنشيط لأدائها على المستوى الشعبي وليس تعبيرا عن عملية حقيقية تكفل لها قوة دفع ذاتية خاصة بها تمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية بغض النظر عمن يتولى قيادتها.

وقدم محمد (2001) ورقة عمل لندوة تطوير وفاعلية جامعة الدول العربية التي أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية شارك فيها نخبة من الخبراء الاستراتيجيين والمحللين السياسيين ففي هذه الندوة أكد عمر الحسن على ان العرب أصبحوا مطالبين الآن وبإلحاح أكثر من أي وقت مضى بمراجعة مسيرة العمل العربي المشترك وفي القلب منه الجامعة العربية وحسم خيارهم بين القومية أو القطرية. والاعتماد على قدراتهم الذاتية. واعتبر الزبيري ان الأمة العربية تعيش في مرحلة من الانكسار والانقسام وأننا نؤمن بان أي قضية لا يمكن كسبها وحلها إلا بمواجهتها بشكل حاسم وان الجامعة العربية هي جامعة للدول وليس للجماهير. وبالتالي فان دورها يرتبط بأداء هذه الدول السياسي ورهن بإرادة الدول الأعضاء المساهمين فيها. وان مجيء السيد عمرو موسى كأمين عام جديد أحيا أملا كاد ان يخبو في قلوب الأمة العربية بخصوص تفعيل

الجامعة العربية بعد ان وصلت الى مرحلة الجمود. وأوضح المظلوم أسباب إخفاق الجامعة في تفعيل قراراتها ومنها :

أ- خلو منصب الأمين العام من أي تأثير ونفوذ حقيقي ملزم للدول العربية وقضاياها.

ب- رفض الدول العربية إكساب كيان الجامعة سلطة أو آلية ملزمة لحل القضايا العالقة دون سلطاتها السيادية.

ج- عدم مواكبة الجامعة العربية التطورات التي تشهدها الساحة العالمية، وذلك نتيجة جمود هيكلها الإداري.

د- الفساد الإداري داخل الجامعة وتفشي البيروقراطية واللامبالاة، فضلا عن التضخم الوظيفي والتخلف الفني في جهاز الجامعة.

ه- عدم التزام الدول العربية بتنفيذ قرارات الجامعة العربية على الرغم من أنها تتخذ بالإجماع وعدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية قبل الجامعة. وعدم ترشيح موظفين أكفاء من أبنائها لشغل وظائف الجامعة وإنما اختيارهم وفق اعتبارات سياسية أو شخصية.

و- الإحداث العربية التي أدت إلى إفراز ظواهر ومعوقات تسببت في جعل الجامعة مجرد مسرح للتعبير عن توازنات القوى العربية – العربية.

ز- زيادة درجة التشكيك وعدم الثقة في ان يتحمل كيان سيادي أعلى عبء تنظيم وتاطير العلاقات فيما بين الدول العربية وبعضها

ح- الخلافات العربية – العربية التي شلت قدرة الجامعة على العمل والحركة وأدت إلى تراجع الإيمان بها من قبل الدول العربية.

8.1 ملخص الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

لقد تناولت الدراسات السابقة بشكل عام موضوع تطوير وإصلاح الجامعة من حيث تعديل الميثاق أو الجهاز الإداري وحاولت بيان أهم الأسباب التي تدعو إلى المطالبة بالإصلاح وباستثناء دراسة محمود (2004) فان بقية الدراسات لم تتناول المتغيرات الدولية وما صاحبها من ظروف تفرض تطوير

وإصلاح الجامعة العربية لمواجهة هذه التحديات، وهذا ما تحاول هذه الدراسة تناوله اذ ستهتم ببحث كافة المبادرات المطروحة على الساحة وبيان الأسس التي تقوم عليها كل مبادرة.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

هناك علاقة بين الظروف الدولية والاقليمية الحالية والمستجدات على الساحة الدولية وضرورة اجراء اصلاحات على الجامعة العربية.

الفرضية الثانية

هناك علاقة بين عدم فعالية الجامعة وضرورة اجراء تعديلات على بنية الجامعة.

الفرضية الثالثة

هناك علاقة بين (الخلافات العربية في إطار الجامعة. وعدم حل النزاعات العربية) وضرورة أجراء المبادرات الإصلاحية

الفرضية الرابعة

هناك علاقة بين ضرورة الإسراع في أحداث التغير والتطوير في الجامعة العربية وقدرة النظام العربي على مواجهة التحديات.

الفرضية الخامسة

هناك علاقة بين التحديات التي تواجه الدول العربية وضرورة أجراء المبادرات الإصلاحية.

الفصل الثاني
نشأة جامعة الدول العربية

1.2 الإطار التاريخي لنشأة الجامعة العربية

خضعت الدول العربية الى سيطرة الدولة العثمانية على مدى عدة قرون. عانت فيها الأقطار العربية من الظلم والاستبداد. ونتيجة للتخلف الذي عاشته البلاد العربية خلال الحكم العثماني، وعجز الدولة العثمانية عن التصدي للهجمات الغربية الاستعمارية، قامت في الوطن العربي ثلاث حركات رئيسية وحدوية وهي: حركة الوهابيين التي انطلقت من نجد ووحدت شبه الجزيرة العربية وحاولت إدخال سوريا والعراق تحت لوائها إلا ان العثمانيين والغرب عملوا على تحجيمها. اما الحركة الثانية فهي حركة داود باشا الذي حاول ان يستقل بالعراق عن الدولة العثمانية ويوحده مع سوريا، إلا ان الوباء الذي ألم بجيش داود باشا عشية لقائه بالجيش العثماني عمل على فشل هذه الحركة.اما الحركة الثالثة فقد ظهرت في مطلع القرن العشرين على يد الشريف الحسين بن علي في مكة المكرمة وتطلعت هذه الحركة الى إقامة دولة عربية موحدة [1].

ولا بد من التنويه هنا إلى أن ظهور دعوة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزامن تاريخيا مع عنفوان الثورة الصناعية الرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن العربي، فبدلا من أن تنمو الدعوة القومية العربية وجدت نفسها في مواجهة هجمة استعمارية شرسة من جميع الدول الغربية الرئيسية إذ وقع الوطن العربي في قبضة هذه الدول وعلى الأخص فرنسا و بريطانيا وإيطاليا وتعرض الوطن العربي لاستغلال هذه الدول[2].

---

[1] الفتلاوي، سهيل حسين، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، ط 1، 2004، ص 176

[2] شقور، محمد لبيب (1986)، الوحدة الاقتصادية العربية: خصوصياتها وتوقعاتها، ج 2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 765.

ومع بدايات القرن العشرين أخذ الوعي القومي سياقا وحدويا برز في عدة اتجاهات. يدعو الأول إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شئ من الاستقلال الذاتي يضمن إدخال الإصلاحات الحديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية. ويدعو الاتجاه الثاني الى إنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالدولة العثمانية. اما الاتجاه الثالث فانه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. اما الاتجاه الأخير فقد دعا إلى الثورة على الأتراك والانفصال التام عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية مستقلة تضم الولايات العربية في الدولة العثمانية.

وبعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم تقسيم الوطن العربي بين دولتين استعماريتين هما بريطانيا وفرنسا.اذ خضعت بعض الأقطار للانتداب البريطاني والفرنسي طبقا لقرار عصبة الأمم.بينما خضعت أقطار أخرى إلى الاستعمار البريطاني والفرنسي المباشر. وعلى الرغم من تقسيم البلدان العربية إلى أقاليم نفوذ تفصلها حدود جغرافية مصطنعة إلا ان العرب لم يتخلوا عن شعورهم القومي والحنين إلى العودة لتراثهم وأصالتهم القومية والتطلع نحو وحدة عربية شاملة تستطيع النهوض بالعرب والمسلمين.فمنذ عام 1919 اقترنت الحركة العربية الهادفة الى الاستقلال بالجهود الرامية للوحدة، وفي الوقت الذي لقيت فيه هذه الحركة تأييدا شعبيا متناميا إلا أنها افتقرت الى الأطر الفكرية الواضحة والأسس التنظيمية الناجحة[1].

و بحلول الثلاثينيات من القرن المنصرم شرعت الاتجاهات الوحدوية تأخذ مكانها في الحركات السياسية العربية كرد فعل على الاتجاهات القطرية الضيقة وكتعبير عن تطلعات الجماهير نحو الوحدة. وعلق القوميون العرب آمالا كبيرة على الملك فيصل الأول، وعلى العراق بعد نيل استقلاله. واتجهت أنظارهم إلى سورية أملا في اتحادها مع العراق وضمان عرشها لمرشح من

---

[1] خليل إسماعيل الحديثي، مرجع سابق، ص 32

الأسرة الهاشمية. وكان الفرنسيون يقاومون بشده هذا الاتجاه لاعتقادهم بأنه يقضي على مصالحهم في المنطقة كما كانت تعارضه بريطانيا بحجة أن قيام أي وحدة في المشرق العربي فيه مخالفة لنظام الانتداب. وبحجة معارضة الملك عبد العزيز له. إلا ان الفترة ما بين الحربين العالميتين شهدت أحداثا اشتركت فيها حركات وطنية وقوى استعمارية وزعامات سياسية تدور حول قضيتين أساسيتين هما فلسطين والوحدة العربية في معظم الأحيان، وارتبطت هاتان القضيتان في جدلية واحدة.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية انقسم القادة السياسيون العرب إلى فريقين: فريق أعلن تأييده للدول الحليفة من أبرزها بريطانيا وفرنسا في صراعها مع دولتي المحـ ـور(ألمانيا وإيطاليا). على أمل أن تتحقق آمال العرب في الاستقلال والوحدة بعد انتهاء الحرب. وفريق آخر أخذ على الحلفاء إهمالهم للعرب وقضاياهم ورأى أنه لا بد من الاستفادة من الوضع الدولي باتخاذ موقف الحياد بين الكتلتين المتحاربتين أول الأمر حتى ينجلي الموقف ويعرف العرب أيا من الكتلتين ستساعده على نيل الاستقلال وتحقيق الوحدة. ورأى

هذا الفريق ضرورة فتح باب الحوار مع دول المحور والحصول على تصريح منها يؤيد آمال العرب في التحرر والوحدة. وأسفرت هذه الاتصالات عن صدور تصريح 23 تشرين أول 1940. الذي يضمن اعتراف ألمانيا وإيطاليا باستقلال البلاد العربية واهتمامهما وعطفهما على ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم، وقد حملت الحرب العالمية الثانية معها متغيرات جوهرية، وبالنسبة للوطن العربي ادى تأثير هذه المتغيرات الى ضمور القوى الدولية التي كانت تنفرد بالهيمنة على الوطن العربي وظهور قوى دولية جديدة كالولايات المتحدة[1].

ولا بد من التنويه هنا الى ان الوطن العربي شهد فترتين من فترات النهضة القومية تمثلت الأولى في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل الدولة العثمانية اما النهضة القومية الثانية فقد تمثلت في مواجهة

(1) الحديثي، مرجع سابق، ص 16

الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل الحركة الاستعمارية الغربية وخلال هاتين النهضتين كان التوجه السياسي السائد في الوطن العربي يتمثل في الخروج على الاضطهاد القومي والحصول على الاستقلال الوطني وإقامة الدولة العربية الواحدة.[1]

لم يرتبط حصول الأقطار العربية على الاستقلال بقيام الوحدة بل انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري، هذا بالإضافة إلى أن الطبقة البرجوازية التقليدية التي تصدت لقيادة الكفاح من اجل الاستقلال السياسي كانت متعاونة مع الاستعمار، وكان همها أن تحل محله وتنشئ دولة قطرية تؤمن مصالحها،ولذلك فقد فرضت هذه الطبقة نفسها على الشعب بمساعدة الاستعمار بإقامة دولة قطرية. وفي ضوء ذلك ترسخت تجزئة الوطن العربي إلى كيانات شبيهة بالإقطاعيات الاقتصادية في ظل الحكم العثماني.[2]

وقد سعى الاستعمار إلى ترسيخ النزعة القطرية والهوية المحلية، وكذلك إلى إضعاف الفكرة القومية والهوية العربية.وعمل على تغذية الخصوصية القطرية. ولذلك فلدى حصول بعض الدول العربية على استقلالها بموجب معاهدة الصداقة والتحالف التي تم التوصل إليها مع الاستعمار الاجنبي، حرص الاستعمار على ان يجعل للاستقلال معنى عكسيا وان يكون لكل وطن عربي مستقل خصوصية تميزه عن بقية البلدان العربية [3]

لقد كان لوقوع الوطن العربي تحت الاستعمار نتائج لا تزال آثارها ماثلة حتى يومنا هذا خاصة ان هذه النتائج استهدفت أسس الكيان العربي. وقد لخص

---

[1] حماد، مجدي (2003)، جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، الكويت ص 15

[2] بركات، حليم (1984)، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت؛ ص 277

[3] طربي،ن احمد (1987)، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخيا، سلسلة الثقافة القومية: 12، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ص 87

شقور (1977)هذه النتائج بما يلي: [1]

1- تفتت حركة النضال الموحدة ضد السيطرة العثمانية إلى حركات وطنية قطرية.

2- تسوية التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية الاقتصادية للوطن الغربي اذ تحولت الدول العربية إلى دول متخصصة في إنتاج المواد الأولية وتصديرها للدول الغربية. والى سوق مستقبل للواردات المصنوعة في هذه الدول.

3- بروز مؤسسات وقوى اجتماعية قطرية تهدف إلى خدمة المستعمر وتحقيق أهدافه.

لقد حال الغرب دون إنشاء كيان جماعي موحد يتولى أمر النهضة العربية المتحدة.وحارب المحاولات الاتحادية والوحدوية. كما انه لم يسمح بأي حركة للنهضة العربية الجدية. اذ أدت اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا إلى إحباط حركة توحيد المملكة العربية بزعامة الشريف حسين فقضت بالتالي على إمكانية الوحدة التقليدية[2]

لقد ظهرت الدعوة الى إنشاء جامعة عربية تضم الدول العربية بعد حصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال وقد ايدت بريطانيا ذلك تحت شعار اجمع واحكم. واستغلت الأقطار العربية هذا الاتجاه لعلها تتمكن من أن تملك زمام أمورها وتستطيع أن تشق طريقها نحو الوحدة والتحرر. الا ان هذه الدعوة اصطدمت بالعديد من التحديات الأجنبية خاصة الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية، التي فرضت على العرب التجزئة والقطرية والتخلف والمنازعات المستمرة بينها. كما قاومت الدول الاستعمارية مطالب العرب في الاستقلال.ووقفت ضد كل مطلب اتحادي لهم. إذ أشارت الوثائق البريطانية الى أن بريطانيا عملت بكل ما تستطيع لإقناع الملك فيصل بالعدول عن مساعيه عن

---

[1] شقور، مرجع سابق، ص 765

[2] الأنصاري، محمد جابر (1980):تحولات الفكر السياسي في الشرق العربي 1930-1990، سلسلة عالم المعرفة: 35،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ص 31.

تحقيق الوحدة بين العراق وسوريا. واستند موقف الحكومة البريطانية المعارض لمثل هذه الوحدة إلى مذكرة سرية أعدتها وزارة الخارجية البريطانية بعنوان "مواقف حكومة صاحب الجلالة من قضية الوحدة العربية "وأشارت الى أن الوحدة منافية ومخالفة للمصالح البريطانية. [1]

شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين العديد من الثورات والانتفاضات في أرجاء الوطن العربي وظهر التفاعل العربي بين ثورات الهلال الخصيب ووادي النيل والمغرب العربي.واتخذ التطلع نحو كيان عربي يضم الوطن العربي بشكل متضامن.الا ان فكرة الوحدة العربية ظلت حية واصبح طلب الاستقلال وتحقيقه مدخلا لتحقيق الوحدة العربية تمهيدا لقيام نظام عربي دولي واحدة يجمع الأمة العربية [2].

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن الغرب عارض ويعارض جميع محاولات النهضة القومية العربية الحديثة، أي بمعنى آخر انه يعارض التقدم العربي أساسا.حتى لو اتخذت البلدان العربية من الغرب نفسه نموذجا.فالغرب لا يهتم أساسا إلا بمصالحه الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية المباشرة ضاربا عرض الحائط القيم الإنسانية المتمثلة في الحرية والإخاء والمساواة. اضافة الى انه يخشى قيام دولة عربية قوية قادرة على التصدي لمخططاته الهادفة الى نهب الثروات العربية.

---

[1] الحصري، خلدون ساطع (1992)،حول الوحدة العربية،دراسات في القومية العربية والوحدة،مركز دراسات الوحدة العربية،ط 2 بيروت، ص 265.

[2] حسن صعب، (1992)،الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، دراسات في القومية العربية، بيروت 1992، ص 323

المحاولات الاتحادية التي سبقت إنشاء الجامعة

لم تكن الجامعة العربية أولى الدعوات الى وحدة الدول العربية فقد سبقتها عدة محاولات. حيث ظهرت خلال العهد العثماني بعض الحركات وبعد زوال الحكم العثماني ظهرت عدة محاولات اتحادية قبل ظهور الجامعة العربية:

1-مشروع الهلال الخصيب

طرحت بريطانيا في بداية عقد الأربعينات مشروع وحدة الهلال الخصيب لكسب ولاء العرب وارباك الفرنسيين في سوريا ولبنان تمهيداً لإزالة نفوذهم عنهما. فقد أدلى(أنتوني أيدن) وزير خارجية بريطانيا آنذاك بتصريحه الشهير في 29 نيسان 1941 والذي جاء فيه: ان العالم العربي قد خطا خطوات كبيرة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكبر مما تتمتع به الآن. وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف. ولا ينبغي ان نغفل الرد على هذا المطلب من جانب أصدقائنا.ويبدو انه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية وان حكومة صاحب الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد العام.[1]

استغل العراق هذا التصريح ليطرح مشروعا اتحاديا.ففي كانون الثاني 1942. قدم نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك مشروعا باسم الكتاب الأزرق إلى (ريشارد جيس) وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط.كما قام بتوزيعه على رؤساء الوزراء العرب آنذاك، وجاء في هذا المشروع أن الحل المنصف الوحيد بل الأمل الوحيد لضمان دوام السلام والاطمئنان والتقدم في المنطقة العربية هو أن:- [2]

---

(1) الشقيري، احمد (1959) الجامعة العربية: كيف تكون جماعة وكيف تصبح عربية،دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ص30

(2) الشكري، علي يوسف (2004)، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 177

1- اعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة.
2- انشاء عصبة عربية ينضم إليها العراق وسوريا فورا على أن يفسح المجال للدول العربية الأخرى والانضمام إليها متى شاءت.
3- أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول الأعضاء في العصبة. ويرأس العصبة احد رؤساء الدول الذي يتم اختياره من بين رؤساء الدول الأعضاء. وقد عارضت كل من مصر والسعودية هذا المشروع وكانت معارضة مصر خشية من امتداد النفوذ العراقي إلى داخل منطقة الهلال الخصيب. الأمر الذي يعني ضعف نفوذها فيه. أما السعودية فكانت تعتقد أن أي اتحاد عربي تقوده بريطانيا لابد وان يأتي لخدمة الأسرة الهاشمية واتساع نفوذها سلطانها الذي يتعارض وأهداف الأسرة السعودية نتيجة للعداء القائم بينهما. وأصرت سوريا على النظام الجمهوري الذي كانت تطمح إليه.وفي لبنان رفض الموارنة استبدال وضعهم الحالي الذي منحهم امتيازات كثيرة.

2- مشروع سوريا الكبرى

بعد سقوط المملكة العربية السورية التي أسسها فيصل بن الحسين على يد القوات الفرنسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وإرغامه على ترك دمشق في 24 تموز 1920، اسس الأمير عبد الله بن الحسين إمارة فيها عرفت بإمارة شرق الأردن وأصبح حاكما عليها سنة 1921 بعد أن نالت اعتراف بريطانيا. واستغل الأمير عبد الله بن الحسين ظروف الحرب العالمية الثانية وتصريح (أنتوني ايدن) وزير الخارجية البريطاني ليقدم سنة 1941 مشروعه الأول إلى الحكومة البريطانية. وتضمن هذا المشروع إلحاق سوريا ولبنان وفلسطين بإمارته وأطلق على مشروعه اسم (سوريا الكبرى). ولم يلق هذا المشروع التأييد من قبل الزعماء السوريين لتمسكهم بتحقيق النظام الجمهوري. وطرح الأمير عبد الله بن الحسين مشروعه الوحدوي الثاني على الحكومة البريطانية في 28 نيسان 1943 وتضمن هذا المشروع الدعوة لقيام دولة عربية موحدة في سوريا تضم سوريا الشمالية وشرق الأردن وفلسطين ولبنان. مع وضع إدارة

خاصة في لبنان وفلسطين. على ان يكون هو رئيسا للدولة السورية الموحدة. وبعد إعلانها يصار الى إنشاء اتحاد عربي تعاهدي في سوريا والعراق. يكون الباب فيه مفتوحا لانضمام باقي الأقطار العربية.[1] [2]

نشـأة الجامعة العربية

لا يوجد اتفاق حول تفسير ظروف نشأة الجامعة العربية إذ ينقسم الباحثون إلى فريقين فريق يقول بان ولادتها تعود إلى قوى اجنبية ممثلة في بريطانيا، ويستند في ذلك إلى خطاب وزير خارجية بريطانيا(انتوني ايدن) في بلدية لندن في 29/أيار/ 1941 والتصريحين اللذين تليا ذلك الخطاب اذ صدر الأول منهما في 19 آذار 1942 والثاني في 24 شباط 1943 والذي جاء فيه: إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم. ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم. والذي اعرفه انه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال قبولا عاما.. [3]

لقد هدفت بريطانيا الى إنشاء نوع من التنظيم الدولي الإقليمي بين الأقطار العربية محاولة بذلك احباط مشروعات عربية اكثر وحدوية. وقد لخص احد الباحثين أهداف بريطانيا من إنشاء الجامعة بما يلي:

---

[1] الشكري، مرجع سابق، ص 179.

[2] الشافعي، محمد بشير (1970) المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 345

[1] الشكري، مرجع سابق، ص 179.

[2] الشافعي، محمد بشير (1970) المنظمات الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 345

[3] Gomaa, A. The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter- Arab Politics, 1994-1995, London: Longman, p 63

1- مواجهة التغلغل الأمريكي والفرنسي ولا سيما بعد قيام السعودية بالاتفاق المباشر مع شركات النفط الأمريكية لاستخراج النفط.

2- وجود وحدة عربية وقيام دولة قوية تسهم في مواجهة الحركة الشيوعية في الوطن العربي وبالتالي منع السوفيت من التغلغل في المنطقة.

3- إن الحرب العالمية الثانية أنهكت بريطانيا ولم تعد قادرة على السيطرة على الوطن العربي وأنها بحاجة إلى دولة تسهم هي بإقامتها.

4- قيام وحدة عربية من صنع بريطانيا أفضل في نظرها من قيام وحدة عربية شعبية.

5- أن جمع الدول العربية في نظام حكم واحد أفضل من تعدد الأنظمة، ولهذا رفعت بريطانيا شعار "فرق تسد."

ووفقا لهذا الفريق فان الجامعة العربية أجنبية النشأة والتكوين وهي لا تعدو ان تكون استجابة تنظيمية لصالح وسياسات بريطانيا على وجه التحديد.

أما الفريق الثاني فيرى أن نشأة الجامعة هي ثمرة من ثمرات الاستجابة الحكومية لإرادة الأمة وتوجيهها نحو الوحدة.وتجدر الإشارة الى أن لكل فريق منهجية في تفسير طابع العلاقة بين المؤثرات الدولية من جهة وبين الأوضاع العربية التي كانت قائمة وقت ذاك من جهة أخرى.[1]

وترى الصلح (1999) أن من الحقائق المعروفة في السياسة الدولية أن التكتلات والتنظيمات الإقليمية الكبرى والمهمة في العالم لم تنشأ استجابة لعوامل داخلية أو إقليمية بحتة وإنما أيضا لعوامل دولية مؤثرة. وخلافا لما يراه الفريقان فان قيام الجامعة العربية عام 1945 ما هو إلا ثمرة تضافر عوامل شتى يمكن جمعها في عاملين رئيسين : هما المبادرة الإقليمية المثابرة باتجاه إيجاد مشاريع

---

[1] الفتلاوي، مرجع سابق، ص 262

وحدوية والثاني مبادرة اتحادية كلية أو جزئية.[1]

وتتفق الباحثة مع الهندي (1999) على ان التصريحين البريطانيين. اللذين صدرا عن احد دهاقنة السياسة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت. قد لعبا دوراً معيناً في حث العرب على العودة للتفكير في موضوع الوحدة العربية. وأنهما لم يكونا " السبب الوحيد ولا السبب الفاعل الذي دفع المسئولين العرب إلى إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1944 / 1945 بل ان السبب الفاعل هو "محاولة إرضاء النوازع الوحدوية" لدى الشعوب العربية التي أثبتت دوماً أنها "شعوب من أمة واحدة" ومعنى هذا ان "جامعة الدول العربية" التي نشأت رسمياً في 22 آذار 1945 هي في الأساس مشروع وحدوي لإرضاء الجماهير العربية التي تنزع إلى مثل هذه الوحدة بطبيعتها دوماً وأبداً. [2]

أما من حيث إجراءات النشأة فقد تحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات باتجاه إنشاء جامعة الدول العربية فقد وجه مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري وجه الدعوة الى كل من جميل مردم رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان إلى زيارة لمصر وتبادل معهما وجهات النظر فيما يختص بفكرة جامعة للدول العربية.

وألقى مصطفى النحاس خطابا في مجلس الشيوخ المصري عام 1942 أعلن فيه سعى مصر إلى عقد مؤتمر للقادة العرب لبحث هذا الأمر، وفي الأردن جاءت تصريحات الأمير عبد الله متوافقة مع ما دعا إليه النحاس باشا.

وفي أيلول 1943 بدأت المشاورات الثنائية بين مصر وكل من الأردن والعراق وسوريا وصدرت تصريحات ووجهات نظر كثيرة من كل من نوري السعيد من العراق وتوفيق أبو الهدى من الأردن وسعد الله الجابري من سوريا ويوسف ياسين من السعودية ورياض الصلح من لبنان.ووفد اليمن.

---

[1] الصلح، رغيد (1999) مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة شؤون عربية، عدد 100، جامعة الدول العربية، القاهرة ص 7.

[2] الهندي، إحسان معلومات دولية، دمشق، 1999، ص 6.

وكانت خلاصة المشاورات مع تلك الوفود بروز اتجاهات ثلاثة بين القادة العرب فيما يختص بمشروع جامعة الدول العربية[1]:

1- وحدة سورية كبرى بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين وبدعم من نوري السعيد الذي كان يرى في هذا الأمر خطة باتجاه الهلال الخصيب.
2- الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تتشكل من أقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق.
3- الاتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد اشمل واكبر يضم مصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى أقطار الهلال. وانقسم أصحاب هذا الاتجاه قسمين : قسم يدعو إلى اتحاد فدرالي أو كون فدرالي. أوعلى نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء. وقسم آخر يرى اتحادا يعمل على التعاون والتنسيق بين الدول العربية بعضها ببعض مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها.

اللجنة التحضيرية وبروتوكول الإسكندرية

وجه مصطفى النحاس. رئيس وزراء مصر الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في "اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام. التي ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة.واجتمعت اللجنة التحضيرية في الإسكندرية للمدة من 25/أيلول - 17 تشرين أول /1944. واشترك فيها كل من مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان والسعودية واليمن وانتهت اللجنة التحضيرية إلى وضع بروتوكول الإسكندرية.وكان الرئيس الأمريكي "روزفلت" و"تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا على ظهر بارجتين حربيتين قريبتين من سواحل الإسكندرية لمراقبة ما سينجم عنه مؤتمر الإسكندرية. وكان بعض الحكام العرب على اتصال دائم بالبارجتين

---

[1] الهندي، مرجع سابق، ص 7

المذكورتين لأخذ التعليمات. [1]

وصدر عن المؤتمر بروتوكول أطلق عليه بـ(بروتوكول الإسكندرية)، وتضمن البروتوكول المبادئ الرئيسة لجامعة الدول العربية التي تضم الدول العربية المستقلة. ويكون لهذه الجامعة مجلس يطلق عليه اسم "مجلس جامعة الدول العربية" وتمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة. ويتولى هذا المجلس توثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة. ومنع بروتوكول الإسكندرية الدول الأعضاء في الجامعة من اللجوء الى قوة لتسوية المنازعات الناشئة بينها. وحدد البروتوكول آلية التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. ودعا البروتوكول إلى أن تتوثق الدول العربية بروابط امتن في المستقبل وتدعيم الجامعة بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط امتن وأوثق [2].

وبعد انعقاد بروتوكول الإسكندرية سقطت حكومة النحاس في مصر وحكومة رياض الصلح في لبنان وحكومة توفيق باشا أبو الهدى في الاردن واستبدل سعد الله الجابري في سوريا وسقط حمدي الباجه جي في العراق بسبب موقف الرأي العربي العام من الإصرار على الوحدة وتغير مكان وموقع الاجتماع. وقد وضع أمام اللجنة الفرعية مشروعان الأول عراقي والثاني لبناني واتفق منذ البداية على ان يكون بروتوكول الإسكندرية الأساس الذي يبنى عليه ميثاق الجامعة العربية وانتهت اللجنة السياسية الفرعية بوضع ميثاق الجامعة العربية في 9 آذار 1945 وفي 23 من الشهر نفسه انعقد المؤتمر العربي العام

---

[1] الفتلاوي، مرجع سابق، ص 264

[2] جمعة، احمد محمود (2006) انشاء جامعة الدول العربية، ج3، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ص 416

بحضور ممثلي سوريا ولبنان وشرق الاردن والعراق ومصـر ووافق المؤتمر على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية النقاط التالية[1]:

1. الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلا.
2. الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها.
3. الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط أن لا تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة.

4- عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تشب بين الدول الأعضاء وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود.

5- يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها. وتحفظت المملكة العربية السعودية واليمن على التعاون السياسي بين الدول العربية.

ووقع رؤساء الوفود باستثناء رئيسي وفدي السعودية واليمن على بيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول (الذي عرف ببروتوكول الإسكندرية) واصبح ساري المفعول اعتبارا من العاشر من شهر أيار لعام1945 [2].

اما من حيث التسمية فقد كان من الممكن أن يكون اسم الجامعة العربية " التحالف العربي "كما اقترحت سوريا أو "الاتحاد العربي "كما كانت تريد العراق. إلا أن الوفد المصري رأى أن اسم" الجامعة العربية الذي تقدم به أكثر ملائمة من الناحية اللغوية والسياسية ومتوافقا مع أهداف الدول العربية.وفي النهاية وافق الجميع على هذا الاسم بعد أن نقحوه من الجامعة العربية إلـى جامعـة الـدول

---

[1] محافظة، علي (1992) النشأة التاريخية للجامعة العربية، مؤلف جماعي: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 48

[2] الفتلاوي، مرجع سابق، ص 266

العربية.[1]

في ضوء ما سبق ترى الباحثة ان بريطانيا والولايات المتحدة كانتا وراء قيام الجامعة العربية أي بمعنى آخر لم يكن قيام الجامعة العربية بإرادة عربية حرة.

ويمكن ان يكون ذلك احد أهم الأسباب التي أدت الى فشل الجامعة العربية في تحقيق أهدافها على مدار العقود الماضية منذ التأسيس وحتى يومنا هذا.

2.2 أهداف جامعة الدول العربية ومبادئها

حدد ميثاق جامعة الدول العربية أهداف الجامعة بما يأتي :

أولا: تحقيق الوحدة العربية:

ان الهدف الأساس من إنشاء الجامعة العربية هو تحقيق الوحدة العربية. وهذا ما أكدته ديباجة الميثاق وبروتوكول الإسكندرية والغرض من إنشاء الجامعة هو إنشاء اتحاد فدرالي قوي قادر على قيادة الأمة العربية[2]

ثانيا: توثيق الصلات السياسية بين الدول العربية :

جاء في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ان على الدول الأعضاء في الجامعة توثيق الصلات بين الدول العربية. لان الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها. ويجوز للدول العربية ان تقيم اتصالات أقوى مما نص عليه ميثاق الجامعة. وان تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. ويقصد بتوثيق الصلات تلك الصلات الرسمية والشعبية بين الدول العربية في مختلف المجالات. اي يجب أن يكون هناك تعاون بين الدول العربية وعلاقات متميزة بما يعزز الصلات السياسية بينها.وهذا يعني العمل على إقامة علاقات دبلوماسية متطورة وروابط متينة مما يعزز

---

[1] http: ll ar. Wikipedia. org. wike Accented on 30/3/2006

[2] الدقاق، محمد سعيد و حسين، مصطفى سلامة (1990)، المنظمات الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 297،

التقارب بينها.وهذا النص يشمل توثيق الروابط بين الدول الأعضاء في الجامعة.[1]

ثالثا: تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء:

ورد في المادة الثانية أن الغرض من الجامعة هو تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، أي التشاور في الموضوعات الدولية المهمة والتنسيق بما يحقق مصالحها السياسية ويحقق التعاون بينها.وهذا يعني ان على الجامعة العربية ان تحقق الوحدة السياسية في العلاقات الدولية.أي ان تكون مواقف الدول العربية في المواقف الدولية موحدة بشكل يحقق الوحدة بينها. ويمكن توثيق العلاقات السياسية بين الدول العربية من خلال الجامعة العربية عن طريق اجراء الاتصالات بين الدول العربية بخصوص القضايا الدولية، بحيث يتم تحديد سياسة الدول العربية بشكل دائم نحو القضايا الدولية المعروفة. وبمراجعة ميثاق الجامعة يتبين ان الميثاق ركز على التعاون في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ولم يتطرق بشكل واضح للتعاون في الميدان السياسي اذ ان المادة الثانية اشارت اليه بشكل عارض واكتفت بالتنسيق وقيدت هذا التنسيق بان يحقق التعاون في نطاق صيانة استقلال وسيادة الدول الأعضاء [2]

رابعا: صيانة استقلال الدول الأعضاء:

نصت المادة الثانية على ان الهدف من الجامعة العربية هو صيانة استقلال الدول العربية الأعضاء في الجامعة. ويفترض ان تكون الدول الأعضاء في الجامعة العربية هي الدول العربية المستقلة. فإن الغرض من هذا النص هو المحافظة على استقلال هذه الدول. ويقصد باستقلال الدول الأعضاء هو عدم تعرضها لعدوان أجنبي يمس استقلالها وتمتع الدولة العضو بحرية تامة في التصرف بشؤونها الداخلية دون خضوعها لإرادة دولة اخرى. كما ان للدولة

---

(1) الفتلاوي، مرجع سابق، ص 277

(2) المرجع نفسه، ص 278

حرية إقامة العلاقات الدولية مع أية دولة اخرى وكذلك لها حرية الانضمام للمنظمات الدولية، كما يحق لها استخدام مواردها الطبيعية بحرية تامة

خامسا: صيانة سيادة الدول الأعضاء:

نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على سعي الجامعة لصيانة استقلال الدول العربية الأعضاء في الجامعة وحمايته..

سادسا: النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها:

جاء في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ان هدف الجامعة النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وهذا لا يعني النظر في شؤون الدول العربية الأعضاء في الجامعة فحسب بل في شؤون البلاد العربية بصورة عامة.فالجامعة العربية عند قيامها ضمت فقط الدول العربية التي حصلت على استقلالها.

سابعا : التعاون بين الدول العربية:

فرض ميثاق الجامعة العربية ان تتعاون الدول العربية تعاونا وثيقا". وفق نظم كل دولة وخاصة في الشؤون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والشؤون الاجتماعية والصحية فقد نصت المادة الثانية على ان من أغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة تعاونا وثيقا وفق نظام كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات وشؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات والشؤون الصحية وفي سبيل ذلك عقدت الجامعة العربية العديد من الاتفاقيات كاتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي تهدف الى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين الدول الأعضاء في حرية انتقال الأشخاص وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل وحرية التنقل والترانزيت وحقوق التملك والوصية والإرث [1]. كما عقدت اتفاقيات اقتصادية أخرى متعددة. وينطبق الشيء نفسه على التعاون في شؤون المواصلات والشؤون

---

(1) عبد المنعم السيد علي،(2002)،الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية، المستقبل العربي، كانون الثاني، عدد1، ص 42

الثقافية والتعاون في أمور الجنسية والشؤون الاجتماعية والصحية والتعاون في المجالات العسكرية.

ثامنا: اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية:

جاء في المادة الثالثة من معاهدة الدفاع العربي المشترك ما يلي: "وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف".

وترى الباحثة ان غالبية هذه الأهداف لم تخرج الى حيز التنفيذ منذ قيام الجامعة بل بقيت حبرا على ورق فعلى الرغم من الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية بخصوص خلق مؤسسات ومنظمات للتعاون مثل توحيد قوانين الجنسية وانتقال الأيدي العاملة وغيرها فالكل يعرف ان مثل هذه الاتفاقيات لم تخرج الى حيز التنفيذ إذ ان هناك عقبات كثيرة يعاني منها المواطن العربي في حالة رغبته في الانتقال او الإقامة في بلد عربي. وينطبق الشيء نفسه على بقية أهداف الجامعة العربية. والتي ظلت حتى تاريخه حبيسة مكاتب الجامعة تنتظر التنفيذ منذ اكثر من خمسين عاما.

مبادئ الجامعة العربية

ويقصد بها الأسس التي تقوم عليها الجامعة، والتي يمكن من خلالها تقييم مسيرتها ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، وأشارت ديباجة الميثاق ونصوص المواد (8، 6، 5) إلى المبادئ التي تقوم عليها الجامعة:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء

جاء في المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية ما يلي :تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدولة وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها " وهذا الالتزام يعبر عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

للدول[1] ولا يشكل هذا الالتزام التزاما على الجامعة العربية وانما على الدول الأعضاء فيها.

2- الدفاع الشرعي

نصت المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية على ما يلي: إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة او خشي وقوعه يحق للدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء.ويصدر قرار بالإجماع. فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية. وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه ان تطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة يحق لأية دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده ". كما نصت المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك على ما يلي: تعد الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة او اكثر منها او على قواتها اعتداء عليها جميعا. ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة او مجتمعة التدابير جميعها وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما وتطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق جامعة الدول العربية ومجلس الأمن [2]

3-المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء:-

وقد نصت عليه ديباجة الميثاق اذ جاء في النص: "وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوجيهها".

---

[1] الدقاق وحسين، مرجع سابق، ص 301

[2] انظر المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك

ومن هنا تمتعت كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس الجامعة بحقوق متساوية ولكل منها صوت واحد ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو تمارسه بالتناوب مع غيرها.[1]

4-حظر استخدام القوة بين الدول الأعضاء :-

نصت المادة الخامسة من الميثاق على أنه:" لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دوله من دول الجامعة وبين أية دوله أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما".

لم يشكل الهدف الأول من أهداف الجامعة العربية أي حافز للوحدة العربية اذ ان فكرة الجامعة العربية جاءت من الخارج بهدف جمع الدول القطرية العربية في اطار مؤسسي يحافظ على التناقضات والسلبيات. أي بمعنى أخر ان فكرة الجامعة العربية جاءت لتكون بديلا عن الوحدة العربية. فالجامعة العربية حافظت في نظامها وميثاقها على سيادة كل الدول العربية طبقا لإرادة هذه الدول في السيادة والاستقلال. وعليه فقد كانت مهمتها ولا زالت التوفيق بين الظاهرة العربية في الوحدة العربية والظاهرة القطرية. وعليه يمكن القول ان الجامعة العربية لم تكن خطوة في طريق الوحدة العربية بل عقبة أمامها. فقد أصبحت الجامعة ستارا يحمي القطرية ويحافظ على التفرقة والتناحر والتنافس بين الأنظمة القطرية.

اما بالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بتوثيق الصلات السياسية بين الدول العربية فتجدر الإشارة الى ان الجامعة العربية ليس لها سلطة فوق سلطة الدول الأعضاء فيها ولا تملك اختصاصات فوق اختصاصاتها، كما تجدر الإشارة الى ان ديباجة الميثاق أكدت على الروابط العديدة التي تربط الدول العربية. إلا أنها

---

[1] الشكري، مرجع سابق، ص 183

لم تذكر هذه الروابط وذلك بهدف دعمها وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول الموقعة على الميثاق، إذ ان قسما من هذه الدول عبر عن مخاوفه وشكوكه من الدول العربية الأخرى وتأمين مستقبله السياسي. كما ان التنسيق سرعان ما يصطدم بمفهوم السيادة التي تم التركيز عليه وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق في الإطار السياسي الذي اضطلعت به اللجنة السياسية والتي أثارت بعض الدول العربية.

ان عدم لجوء الدول الأعضاء الى المجلس لفض نزاعاتها فضلا عن ان ميثاق الجامعة لا يحتم على المجلس التدخل تلقائيا لحل هذه النزاعات كل ذلك يجعل هذا النظام يتسم بالمرونة التقليدية إضافة إلى ان الدول العربية المتخاصمة لا تعترف ولم تعترف على الإطلاق منذ إنشاء الجامعة العربية بمضمون هذا النظام. وبذلك لا يوجد أي التزام بأسبقية عرض النزاعات العربية على مجلس الجامعة ولم يتضمن أية آلية للحل ما عدا الوساطة والتحكيم الاختياري.

وبالنسبة لصيانة سيادة واستقلال الدول الأعضاء فان هذا الهدف على الرغم من محوريته، إلا ان نظام ما يسمى بالإجماع أعاق الجامعة من ان تأخذ قرارات حاسمة في العديد من القضايا وخلق مشكلة عدم الالتزام بقرارات الجامعة. اذ ان الميثاق نص على ان كل دولة لها ان تنفذ قرارات الجامعة التي توافق عليها حسب لوائحها ونظمها وليس للجامعة.أي إجراء تنفيذي تتولى القيام بمتابعة تنفيذ قراراتها.وهذا بالطبع جعل تنفيذ القرارات يخضع لاعتبارات سياسية وعلاقة الدول العربية بعضها ببعض. ان غياب قاعدة الالتزام في التنفيذ أدى الى ان كل دولة بغض النظر عن حجمها او وزنها قادرة على تعطيل إصدار أي قرار او وصفة موضع التنفيذ في حالة صدوره إذا كانت التشريعات الوطنية تعارض ذلك. كما ان الميثاق لم يذكر شيئا يتعلق بعدم التنفيذ ولم يضع آلية بصدد متابعة تنفيذ القرارات السابقة. لذا فقد أصبح مفهوم السيادة والاستقلال مجرداً من أي معنى او أي قيمة اعتبارية خاصة في ظل المعاهدات الأجنبية والاتفاقيات الدفاعية والعسكرية التي أقامتها بعض الدول العربية. والتي أدت الى وجود منافذ للتدخل في الشأن القومي العربي وتوجيه الجامعة بالشكل

الذي ينسجم مع مصالحها الحيوية من خلال قاعدة الإجماع وعملت على تكريس النزاعات القطرية بشكل أقوى من الميثاق.

أما فيما يتعلق بهدف التعاون بين الدول العربية فتجدر الإشارة الى ان الدول العربية لم تستثمر الاتفاقيات والبروتوكولات الأمنية والاقتصادية من خلال الجامعة وأهمها معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي. إذ ان معاهدة الدفاع لم تضع آليات لتنفيذها فالعدوان على دولة من دول الجامعة العربية يعد عدوانا عليها جميعا فدول الجامعة لها ان تبادر الى مساعدة الدولة المعتدى عليها والرد او مساعدة الدول المعتدى عليها في اطار المبادرة وليس في اطار الالتزام. فعلى سبيل المثال عند وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وكذلك العدوان الصهيوني على ثلاث دول عربية عام 1967 لم تبادر الجامعة العربية ولم تدع الأقطار العربية لحشد قواتها لردع المعتدي الأجنبي. وهذا النقص يؤكد بان الجامعة وجدت لتكون بديلة عن الوحدة العربية او لتعرقل قيامها.

هذا وقد تم صياغة الاتفاقيات والمواثيق التي نظمت العلاقات الاقتصادية والثقافية اذ تم انجاز ما يزيد عن 45 اتفاقية وستة مواثيق ومعاهدة واحدة و انجاز إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وعقد تأسيس شركة الا ان معظم هذه الإنجازات لم تنفذ ولم تدخل حيز التطبيق العملي بسبب التعقيدات وسوء الإدارة وعدم توفر روح العمل الجماعي والحس القومي الوحدوي ولو ان الدول العربية عملت بروح الفريق الواحد وحققت إنجازات عملية لوجد الجميع فوائد هذا العمل.

مختصر القول ترى الباحثة ان الخطابات السياسية العربية عبرت عن دعمها للنظام الإقليمي العربي وبناء مؤسساته وتفعيل دور هذا النظام في تعزيز العمل القومي المشترك الا انه في حقيقة الأمر وخلال العقود كلها كانت هناك فجوة كبيرة بين الأقوال والأفعال ليس لغياب أي جهاز تنفيذي لمتابعة ما تم إقراره فقط بل لان بعض الدول العربية تلجا الى سياسات متناقضة مع روح الميثاق فقط وإنما يتعلق بالإرادة السياسية العربية.التي هي المعيار الأول لنجاح

الجامعة او فشلها. وتجدر الإشارة الى ان بعض الدول العربية لم تجد أي حرج في قبول بقواعد وأحكام اكثر قوة وخضوعا من تلك التي تقبل بها في نطاق علاقاتها في إطار الجامعة. فهذه الدول لا تتردد في التنازل طوعية عن قدر من سيادتها الوطنية في إطار علاقاتها الدولية وحتى الإقليمية مع الدول الأخرى في الوقت الذي تحرص فيه على عدم المساس بسيادتها وكرامتها فيما يتعلق بعلاقاتها العربية - العربية. كما أنها تمتثل بإرادتها السياسية ومؤسساتها الدستورية كلها لقبول وتنفيذ مبدأ الأغلبية في الأمم لمتحدة وترفض تنفيذ ذلك في اطار جامعة الدول العربية وتعتبر القرار الذي اتخذ بالإجماع او بالأغلبية غير ملزم التطبيق. فضلا عن ان بعض الدول العربية تقبل قرارات محكمة العدل الدولية وترفض ان تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح إنشاء محكمة العدل العربية.

أخيرا يمكن القول بأنه لا قاعدة الإجماع ولا بنود الميثاق ولا الأهداف التي سعت اليها الجامعة شكلت او تشكل عائقا أمام تحقيق الوحدة العربية بل ان السبب الأول والرئيسي في تردي الوضع العربي يتركز في غياب الإرادة السياسية العربية الصادقة. فالمؤسسات العربية التي نشأت لتوثيق وتنسيق أواصر العمل العربي المشترك انطلاقا نحو هذه الوحدة العربية أخذت تعاني من أوضاع داخلية وخارجية عملت على تعطيل او الحد من فاعلية هذا المؤسسات وأبعدتها عن أهدافها التي أنشئت من اجلها بل أصبحت مشلولة الى حد كبير نتيجة امتناع العديد من الدول العربية عن تسديد التزاماتها او فرض شروط سياسية على هذه المؤسسات او على مواد وبنود ميثاق الجامعة وبناء عليه فان الأمر برمته لا يتركز في أهداف ونصوص ميثاق الجامعة وانما في الوضع العربي ذاته. فاذا كان هذا الوضع مستقرا. وعلاقاته طبيعية وغاب التدخل في الشؤون الداخلية و تمت تسوية نزاعاته بالطرق السلمية وتم تحريم استخدام القوة وإدراك المصالح المشتركة فان ذلك كله يجعل من أهداف وميثاق واليات التنفيذ في الجامعة شيئا فاعلا ويعزز جهود الجامعة نحو تحقيق أهداف الشعوب العربية.

3.2 الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية

لا يختلف الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية من حيث المبدأ عن الهيكل التنظيمي في المنظمات الإقليمية الأخرى. ولأغراض التعرف على هذا الهيكل ينبغي القاء الضوء على الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية والأجهزة التي تم إنشاؤها بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كما يلي:

أولا: الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق

وتشتمل على كل من مجلس الجامعة واللجان الفنية والأمانة العامة:

أ-مجلس الجامعة

يعتبر مجلس الجامعة الجهاز الرئيسي والهيئة العليا في الجامعة. إذ يتولى وضع السياسة العامة للجامعة ويمتلك أهم اختصاصاتها خاصة سلطة إصدار القرارات. وهو بهذا الوصف يعد أعلى سلطة في المنظمة، نظرا للطابع الحكومي الذي يتميز به ولما له من سلطة الإشراف على أعمال وقرارات الأجهزة الأخرى. وهو الجهاز الذي يختص بالسلطات المالية في الجامعة.

(1) تشكيل مجلس الجامعة

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ميثاق الجامعة على انه يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها. [1]

وينعقد مجلس الجامعة بصفة عادية مرتين في العام من شهري آذار وتشري اول. وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.ويتولى الأمين العام توجيه الدعوة إلى المجلس للانعقاد، على ان تكون قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل. ويحضر الأمين أو من ينوب عنه من مساعديه. وتتناوب الدول الأعضاء في الجامعة رئاسة

---

[1] الدقاق وحسين، مرجع سابق، ص 307

المجلس لدورة انعقاد عادية.ويحضر الأمين العام اجتماعات المجلس. وتصدر قرارات المجلس بالإجماع.فإذا اتخذ قراراه بالإجماع يكون ملزما للدول الأعضاء جميعها، وما يتخذه بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبلها. ويجوز ان تصدر قرارات المجلس بالأكثرية وتكون ملزمة للجميع منها : شؤون الموظفين وإقرار ميزانية الجامعة ووضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة وتقرير فض أدوار الاجتماع [1].

(2) اختصاصات المجلس

يختص المجلس بصفة عامه بما يلي :[2]

1- تحقيق أغراض الجامعة والإشراف على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية وشؤون المواصلات.

2- تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية القائمة. والتي قد تنشأ في المستقبل لكفالة السلم والأمن الدوليين ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

3- فض المنازعات التي قد تنشأ بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة عن طريق الوساطة والتحكيم. ويتخذ تدخل الجامعة في النزاع إحدى صورتين. الأولى وتسمى التدخل السابق أو الوقائي ويأخذ هذا التدخل صورة الوساطة بين الدول التي يخشى أن تقع الحرب بينها. أما الصورة الثانية فيطلق عليها التدخل اللاحق. ويلجأ المجلس إلى هذا التدخل عادة عند وقوع خلاف بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.

4- اتخاذ التدابير اللازمة لدفع ما قد يقع على إحدى دول الجامعة من عدوان. ويصدر قرار المجلس في هذا الشأن بالإجماع.

---

[1] الفتلاوي، مرجع سابق، ص 296

[2] الشكري، مرجع سابق،ص 197

5- تعيين الأمين العام للجامعة، ويصدر قرار الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة.

6- وضع النظام الداخلي للأمانة العامة وشؤون الموظفين.

ب- اللجان الفنية الدائمة

تنفيذا للمادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية تم تشكيل مجموعة من اللجان الفنية بغرض تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وهذه اللجان تختص بالمشاكل الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات والثقافة والشوؤن الاجتماعية والشؤون الصحية[1].

واللجان الفنية هي هيئات متخصصة مهمتها مساعدة مجلس الجامعة من خلال دراسة كافة الموضوعات التي يختص بها المجلس. وتقديم الدراسات والتوصيات والمقترحات بشأنها وصياغتها في مشاريع اتفاقيات. وقد نصت المادة الرابعة من الميثاق على ما يلي : (تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة ويجوز أن يشترك في تشكيل اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل).

وتتكون هذه اللجان من ممثلين عن الدول الأعضاء في الجامعة، ولكل منها صوت واحد. وأجاز الميثاق بناء على قرار مجلس الجامعة. إشراك ممثلين عن الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة. و ذلك لإتاحة الفرصة لكل الدول العربية بغض النظر عن عضويتها في الجامعة. للإفادة من النشاط الفني لهذه اللجان. كما أن الملحق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة نص على أنه (نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر

---

[1] الدقاق وحسين، مرجع سابق، ص 309

في مجلسها ولجانها شؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ولان أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بان يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب).

ومدة العضوية في هذه اللجان سنتان قابلة للتجدد، ويعين المجلس بناء على اقتراح الأمين العام للجامعة، رئيسا لكل لجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد أيضا. وعند تغيب رئيس اللجنة، للجنة أن تختار من يتولى رئاستها خلال هذه الفترة[1].

ويعتبر رؤساء اللجان من الموظفين الدوليين، يتقاضون مرتباتهم من ميزانية الجامعة. لا من دولهم. كما يتمتع رؤساء هذه اللجان وأعضاؤها بالحصانات والامتيازات المقررة في الفصل الرابع من اتفاقية الامتيازات والحصانات المبرمة في نطاق الجامعة بتاريخ 10 ايار 1953.

وتعقد اللجان الفنية اجتماعاتها في مقر الجامعة ولها بموافقة الأمين العام أن تعقد اجتماعاتها في أي دولة من دول الجامعة. وهي تلتئم بناء على دعوة الأمين العام. ويتوقف عدد الدورات التي تعقدها على طبيعة نشاطها. وهذا ما يفسر انعقاد بعض اللجان مرة واحدة كل سنة. وانعقاد بعضها عدة مرات في السنة الواحدة.[2]

3- الأمانة العامة

تنص المادة (12) من الميثاق على انه (يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس

---

(1) الشكري، مرجع سابق، ص197

(2) الفتلاوي، مرجع سابق، ص 299

الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام. ويعين الأمين العام بموافقة مجلس الجامعة. الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسين في الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين. ويكون الأمين العام بدرجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين......).

وتتألف الأمانة العامة من الهيئات الآتية :

1- **الإدارة العامة:** وتتولى أعمال السكرتارية والأعمال المالية والإدارية.

2- **الإدارة السياسية:** تتولى دراسة الموضوعات وتحضير المشاريع والمراسلات السياسية.

3- **هيئة الإعلام:**وتقوم بأعمال الإعلام.

4- **إدارة الشؤون الثقافية:** وتتولى الأمور الثقافية والتعليمية وتوحيد القوانين في الدول العربية.

5- **هيئة الشؤون الاقتصادية :** وتقوم الموضوعات الاقتصادية وتحضير المشاريع والتقارير الخاصة بها.

6- **إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية:**وتتولى الموضوعات الخاصة بالهجرة والعمل وحماية الطفولة.

7- **إدارة الشؤون القانونية:** وتقوم بالأعمال القانونية وتقديم التقارير والدراسات.

ثانيا: الأجهزة التي تم إنشاؤها وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

مجلس الدفاع العربي المشترك:

نصت معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة عام 1950 التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية على إنشاء هذا المجلس. وطالما كانت الدول العربية الأعضاء في الجامعة هي أعضاء في المعاهدة.فان مجلس الدفاع العربي المشترك يتألف من وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية الأعضاء في الجامعة. ويختص المجلس باتخاذ لتدابير اللازمة لرد أي اعتداء يقع على أي عضو وتوحيد الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء.ويعمل المجلس

تحت إشراف مجلس التعاون الاقتصادي، وما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية الثلثين يكون ملزما للدول الأعضاء في المعاهدة كلها. ويعد من أهم اللجان التابعة للجامعة العربية. ومما يؤسف له ان هذا المجلس لم يقم بواجباته بالصورة الصحيحة التي حددتها معاهدة الدفاع العربي المشترك.وكانت الخلافات السياسية السبب في عدم إعطاء هذا المجلس الأهمية التي يستحقها [1]

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

تم إنشاء هذا المجلي بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية المعقودة عام 1957. ويتألف المجلس من ممثل متفرع لكل دولة عربية عضو في الاتفاقية. ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد. ويعمل المجلس على تحقيق المهام والسلطات المنصوص عليها في الاتفاقية وملاحقها. ويعمل على تنفيذها والإشراف على إدارة اللجان والأجهزة المرتبطة به، ووضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى إنشاء منطقة عربية جمركية موحدة وإدخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.وتنسيق سياسات التجارة الخارجية، بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية.ويعمل المجلس كذلك على تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقا يهدف للوحدة النقدية ووضع أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة وكذلك وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحد وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم ووضع التشريعات المتعلقة بالأمور الخاصة بالاتفاقية ووضع ميزانية المجلس والأجهزة المرتبطة به وإقرارها وعلى الرغم من أهمية هذا المجلس إلا انه لم يقم بعمله بالشكل المنصوص عليه في الاتفاقية.ولم يعمل على توحيد الاقتصاد بين الدول العربية.

2- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

---

[1] الفتلاوي، مرجع سابق، ص 299

في الثالث والعشرين من حزيران تم إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة.وتم إقرار برنامجها التنفيذي بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ 19/ 2/ 1997 والذي نص على ان يكتمل إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى خلال عشر سنوات تبدأ من 1/1 / 1998 وتنتهي في نهاية عام 2007 ومن الجائز اختصار هذه المدة وتخفيضها إلى سبع سنوات بدلا من عشر سنوات من اجل ان يبدأ العمل التمهيدي للتقدم إلى المرحلة التالية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي.وبموجب البرنامج التنفيذي تم إنشاء لجنة للمتابعة والتنفيذ وفض المنازعات.واستعيض من أسلوب المفاوضات للوصول إلى التحرير الشامل بإتباع أسلوب التحرير الترويجي وبنسب تخفيض سنوية متساوية للرسوم بمعدل 10 بالمائة تبدأ من 1/1 / 1998 بحيث تيم تحرير الشامل للتجارة بين الدول العربية خلال عشر سنوات وتقرر ان تعتبر الرسوم الجمركية المطبقة في 1/1/ 1998 في كل دولة عربية هي التي يتم على أساسها التخفيض السنوي.[1]

---

[1] سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص 200

الفصل الثالث

المتغيرات الإقليمية وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

منذ إنشاء الجامعة العربية عام 1945 حدثت تغييرات كثيرة على المستوى الإقليمي، ولم تخل العقود حتى عقد التسعينيات من تغييرات إقليمية كثيرة. وشهد عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة حرب الخليج الثانية و معاهدة أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. وانتفاضة الأقصى، ومشروع السوق شرق أوسطي. وكذلك تدويل أمن الخليج. وتعاظم دور دول الجوار والحرب الامريكية على العراق. جميع هذه المتغيرات أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل الجماعي العربي المتمثل بالجامعة العربية. وسيركز هذا الفصل على المتغيرات الإقليمية في العقد الأخير من القرن العشرين ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

1.3 حرب الخليج الثانية والحرب الامريكية على العراق وأثرها على جامعة الدول العربية

انتهجت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سياسة مغايرة لسياستها خلال فترة الحرب اذ أخذت توجه حملتها ضد العراق.و تحرض حلفاءها في أوروبا للقيام بحملات دعائية معادية للعراق تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية وامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. واعتقدت الولايات المتحدة ان بإمكانها اخضاع العراق اقتصاديا في حال حرمانه من دخله النفطي. وقد وجدت الولايات المتحدة في بعض الدول العربية النفطية وسيلة للضغط على العراق.وكان الكويت البلد الذي بدأ بالتنفيذ عبر زيادة الإنتاج وتنزيل الأسعار مما شكل ضربة اقتصادية للعراق. وتم التركيز على تحقيق هذه الزيادة الإنتاجية على آبار الرميلة الواقعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع العراق. وقد أدى ذلك الى انخفاض أسعار النفط الى اقل من (11) دولارا للبرميل الواحد، مما أدى الى تهديد مستقبل العراق الاقتصادي والسياسي.

وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعلان الحرب على العراق، ولقد بذلت جهود كبيرة لحل مسالة الخلافات مع الكويت سلميا الا ان الكويت رفضت عمليا الاستجابة للمطالب العراقية، وقد لعبت أمريكا دورا تحريضيا ضد العراق، مما دفع العراق لغزو الكويت في الثاني من آب 1990 والذي شكل بداية لازمة الخليج الثانية.

اسباب حرب الخليج الثانية

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أخذت الولايات المتحدة تتحدث عن القدرات العسكرية العراقية المتنامية، وعن الخطر الذي أصبح يشكله العراق على الأمن والسلام العالمي. [1]

نتيجة لذلك اتخذ العراق مواقف علنية معادية للولايات المتحدة كالدعوة إلى سحب الأسطول الأمريكي في الخليج وقوبلت البيانات الصادرة عن العراق بالكثير من السخط والاستنكار. [2]

وحاولت إدارة الرئيس بوش الأب إعادة تشكيل طبيعة النظام العراقي بما يخدم مصالحها من خلال دفعه للتوجه نحو مصالحه المحلية الخالصة بعيدا عن قضايا الأمة العربية وخاصة قضية فلسطين. وقد أدرك العراق أن السبب في مشكلته مع الكويت انه مستهدف من قبل قوى استعمارية غريبة عن المنطقة،وذلك من خلال تتبعه المستمر للأحداث الدولية التي أدت إلى تغيير توازن القوى العالمية وانتهاء الحرب الباردة. [3]

---

(1) البزاز، سعد (1993) حرب تلد اخرى: التاريخ السري لحرب الخليج، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ص 136

(2) سري الدين،عايدة (1999)،الحرب الباردة في الخليج الساخن، بيروت:بيسان للنشر، ص 17

(3) نهار، غازي صالح (1992)، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب 1990 – آذار 1991): دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار"؛ (د.ن) عمان، ص 19

وبدأت أمريكا بالتمهيد لضرب القوة العراقية فاتخذت جملة من الوسائل والأساليب بدءا من الحرب النفسية والإعلامية والحصار الاقتصادي والتسليحى والتكنولوجي حتى الضغط المالي الذي تمثل في إغراق السوق النفطية بكميات تزيد عن حاجة السوق العالمية مما أدى إلى خفض الأسعار. وقد اتهم الرئيس العراقي الإمارات العربية المتحدة والكويت بإغراق سوق النفط العالمية.وفي 18 تموز 1990 صعد العراق هجومه على الكويت والإمارات العربية المتحدة حيث اتهمهما بالامتثال للضغوط الأمريكية وتجاوز الكوتا التي حددتها الأوبك بإرسال مذكرة في 15 تموز الى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد تضمنت هذه المذكرة مواقف العراق من سياسة الكويت النفطية وقضية الحدود المعلقة والديون المستحقة. مطالبا في الوقت نفسه الكويت بدفع ثمن النفط الذي قامت بضخه من حقل الرميلة خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية[1].

واستمرت الأحداث في التصاعد وشاركت بريطانيا في حملات التحريض ضد العراق، و بدأت الأزمة تتعقد شيئا فشيئا واتخذت شكل التهديدات المباشرة. وهدد الرئيس العراقي بضرب إسرائيل بالكيماوي المزدوج إذا هي اعتدت على العراق [2]

وقد بذل المغفور له الملك الحسين رحمه الله. والملك فهد بن عبد العزيز. والرئيس محمد حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات جهودا مضنية لاحتواء المشكلة العراقية في الإطار العربي، أفضت إلى مؤتمر جده (1990/7/31). إلا إن إصرار العراق على مطالبه،واتخاذ الكويت موقفا متصلبا وغير مألوف تجاهها أديا إلى فشل المؤتمر وبالتالي الى غزو العراق للكويت في الثاني من آب 1990.

---

[1] هلال، رضا، (1992) الصراع على الكويت: مسألة الامن والثورة، بيروت: دار الجليل، ص70

[2] رشيد، حسن والبرغوثي، لميس (1991)، ازمة الخليج في الفكر السياسي الاردني: حوارات مع 84 شخصية سياسية وحزبية واكاديمية، عمان: د ن، ص 15.

وسارت الولايات المتحدة نحو الحرب وفي الثانية والنصف بعد منتصف ليلة 17/16 كانون الثاني بدأت الهجمة الأمريكية على العراق بقصف العراق بالطائرات والصواريخ. وقد نتج عن الحرب انسحاب القوات العراقية من الكويت في 2/27 وفي 2/28 أعلن بوش موافقة أمريكا على وقف إطلاق النار في الساعة الرابعة وقد جاءت الموافقة بعد إبادة قواته المحمولة في محافظة ذي قار.

دور جامعة الدول العربية في الأزمة

اجتمع الرؤساء العرب في العاشر من آب لعام 1990لاحتواء أزمة الخليج وصدر عن القمة القرار التالي: "انطلاقا من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين 25 و51 وإدراكا للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العريبة الحية قرر ما يلي:.[1]

1- تأكيد قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في 1990/8/3 وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 1990/8/4. وقد تضمن قرار مجلس الجامعة الإدانة الصريحة للغزو العراقي على دولة الكويت ورفض الآثار المترتبة عليه، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية

2- تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم 660 بتاريخ 1990/8/2 ورقم661 بتاريخ 1990/8/6 ورقم 662 تاريخ 1990/8/9.

3- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بقرار العراق بضم الكويت اليه. ولا بأي نتائج اخرى مترتبة على غزو القوات

---

[1] نهار، مرجع سابق، ص 20

العراقية للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1990/8/1.

4- تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره عضوا في جامعة الدول العربية والتمسك بعودة الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي.

5- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية. وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج الغريبة الاخرى وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الاخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولقرار مجلس الأمن رقم 662 بتاريخ 1990/8/9 على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

6- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي

7- تكلف القمة العربية الطارئة امين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير عنه خلال 15 يوما إلى مجلس الجامعة العربية لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

الآثار التي أفرزتها حرب الخليج الثانية على العمل العربي المشترك

أفرزت حرب الخليج ظهور تحالفات عربية جديدة حيث ادى الاجتياح العراقي للكويت الى نهاية مجلس التعاون العربي الذي انشئ في شباط 1989ً.وما ترتب على ذلك من آثار ناجمة حتى الآن. وكان المجلس يضم العراق، مصر، الاردن، واليمن، وقد أدت أزمة الخليج إلى إحداث شرخ كبير في علاقات الدول العربية بعضها ببعض، اذ انقسمت الدول العربية إلى

معسكرين. حيث ضم المعسكر الأول دول الخليج، ومصر، وسوريا، والصومال، وجيبوتي، ولبنان.وقد تبنى هذا المعسكر موقفا مناوئا للعراق.ومؤيدا لحل دولي مفروض اما المعسكر الثاني فقد ضم الأردن. وتونس. وليبيا. ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان والجزائر وموريتانيا وقد تبنى هذا المعسكر موقفا رافضا للتواجد الأجنبي في المنطقة. وداعيا لحل سلمي للازمة ضمن الإطار العربي[1].

لقد وجهت حرب الخليج الثانية ضربة عملت على توسيع هوة القطرية على حساب القومية.لقد جاءت أحداث حرب الخليج الثانية، لتعبر وبشكل واضح عن التخلي أو التنازل عن حلم تحقيق الوحدة العربية أو الدولة العربية الموحدة أو حتى عن كتلة سياسية عربية متلاحمة. [2]

ويمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد أثرت على جامعة الدول العربية، وقد تعارضت هذه الآثار مع أهداف الجامعة العربية وميثاقها من عدة جوانب، اذ انقسمت الدول العربية الى معسكرين، وهذا يخالف الهدف الثاني لجامعة العربية والذي ينص على توثيق الصلات السياسية بين الدول الأعضاء. كما يتعارض مع الهدف الخامس والذي ينص على صيانة سيادة الدول الأعضاء اذ لم تستطع الجامعة العربية تحقيق هذا الهدف بالمحافظة على سيادة دولة الكويت، اضافة الى ان فشل الجامعة العربية في اتخاذ موقف موحد من الأزمة يتعارض مع المبدأ الرابع من الميثاق والذي يطالب بحظر استخدام القوة العسكرية بين الدول الأعضاء. كما أدت حرب الخليج الى تقارب وجهات نظر دول الخليج من حيث العمل على التوجه نحو التقارب مع كل من إيران وتركيا فضلا عن بروز التفاهم الخليجي لضرورات أمن إسرائيل وهذا يتعارض مع الهدف الثالث لأهداف الجامعة العربية والذي يدعو الى تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء . وعليه يمكن الإيجاز بان ازمة الخليج الثانية قد أثرت سلبا على مجمل

---

(1) القرعان، صالح عيسى، (1993) الموقف الاردني من أزمة الكويت ؛ رسالة ماجستير غير منشورة ؛ الجامعة الاردنية، ص 151

(2) Bernard Lewis. " Rethinking the Middle East، Foreign Affairs. U. S. A vol. 71،no 4.Fall 1992، p25

أهداف ومبادئ الجامعة العربية وعمقت الانقسام بين دول النظام العربي.

الحرب الامريكية على العراق

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991، اعتقدت واشنطن ان صدام حسين لن يبقى طويلاً في الحكم. حيث سيتم الإطاحة به من الداخل[1]. وبعد تسلم إدارة كلينتون الحكم عام 1993 أطلق الفريق الجديد على سياسته تجاه العراق تعبير الاحتواء. وبعد ان تولت مادلين أولبرايت منصب وزيرة الخارجية انتهجت اتجاهاً اكثر تعسفاً في تدعيم عملية تغيير النظام في بغداد[2]. وفي تشرين الأول من عام 1998، قرر الرئيس العراقي التوقف التام عن جميع أنواع التعاون مع اللجنة الدولية. وأعلنت الولايات المتحدة أنها لا تستبعد استخدام القوة ضد العراق إذا أصر على موقفه. وأكدت بريطانيا أنها مستعدة لاتخاذ أية إجراءات ضرورية لضمان انصياع العراق لقرارات الأمم المتحدة وأعلنت أمريكا أنها جاهزة للعمل العسكري بدون ان توجه إنذارا نهائياً قبل قيامها بالضربة العسكرية وفي 17 كانون أول قامت قوات الولايات المتحدة وبريطانيا في الخليج العربي بهجمات جوية وصاروخية مكثفة على مرافق حيوية مدنية وعسكرية في العراق بدون تفويض رسمي من مجلس الأمن الذي كان وقت الهجوم العسكري في حالة انعقاد غير رسمي لمناقشة تقرير باتلر وكيفية التوصل لقرار بشأنه[3].

وبعد تسلم إدارة بوش (الابن) الحكم صممت هذه الإدارة على حسم الملف العراقي في اقرب فرصة ممكنة. وسارت في تنفيذ خطتها في ثلاثة

---

(1) رايت، روبين (1999)، السياسة الامريكية العراقي، "ترجمة رانيا سعد، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 19

(2) المرجع نفسه، ص 22

(3) الدسوقي، ابو بكر (1999) الازمة العراقية الاخيرة، التداعيات والنتائج، مجلة السياسة الدولية، عدد كانون الثاني، ص 168.

اتجاهات [1]: فرض الحظر الجوي واستمرار نظام العقوبات الدولية والتعاون مع أطراف المعارضة العراقية بهدف تغيير النظام حيث دار التنسيق مع بعض أطراف المعارضة العراقية في هذا الإطار.غير ان رد الفعل العربي المعارض أدى إلى تأجيل التدخل إلى أن جاءت أحداث 2001/9/11 لتضيف مزيدا من التعقيد إلى المشكلة[2].

ولقد تم الغزو الأمريكي للعراق لتحقيق أهداف أمريكية بعيدة المدى لتوجهات الإدارة الأمريكية الحالية. والتي تؤمن بأن مواجهة التهديدات التي فرضتها أحداث سبتمبر على الولايات المتحدة أصبحت تتطلب الخروج إلى العالم. واتخاذ خطوات مبادرة واستباقية بما يحقق فرض الهيمنة الأمريكية وإعادة صياغة النظام العالمي. وذلك باستعمال القوة العسكرية في معظم الأحيان. أو باستخدام أدوات الضغط السياسية والاقتصادية في أحيان أخرى. مع التركيز في هذا الشأن على منطقة الشرق الأوسط[3].التي تعتبر مولدة للإرهاب وراعية وممولة له. والبدء بالعراق بصورة خاصة. ولقد كان للحرب الأمريكية على العراق تداعيات كثيرة ولعل من أهمها :[4]

1- يشكل الاحتلال تحديا كبيرا لجميع البلدان العربية وليس للعراق وحده الذي لم يعد يملك ثروته أو حق الحرية في دولة كاملة السيادة.

2- السعي إلى تعديل المناهج التعليمية في الدول العربية بما يتناسب مع التوجهات الأمريكية الجديدة مع التركيز على تعديل النظام الإقليمي العربي

---

(1) مسعد، نيفين عبد المنعم (2003)، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001: "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين اول، ص،217

(2) المرجع نفسه،، ص 217

(3) علوي، مصطفى (2003) الحرب الامريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الاوسط (ندوة العدد)عدد 23،، ص 23

(4) الكيلاني، هيثم، (2003) الحرب الامريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الاوسط (ندوة العدد)عدد 23،، ص 93

وفق ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق ألأوسط وجوهرها الكيان الصهيوني.

3- وقوع جميع الدول العربية إضافة إلى إيران وتركيا تحت الضغوط العسكرية الأمريكية، وهي مهددة بالاحتلال في حال عدم خضوعها للإدارة الأمريكية وتنصيب إسرائيل قوة عظمى إقليمية مفوضة بالتصرف في المنطقة [1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان الحرب الامريكية على العراق آثرت سلبيا على الجامعة العربية من حيث الاهداف والمبادئ، اذ ان الجامعة لم تقم بأي دور لتحقيق أي من الاهداف المتعلقة بصيانة سيادة الدول الأعضاءاو اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية عن دولة عضو ومؤسس للجامعة العربية، ولم تقم بالدفاع الشرعي عن هذه الدولة العضو. واثر ذلك بشكل كبير على الأمن القومي العربي، وشكلات هذه الحرب تحديا غير مسبوق لفكرة العمل العربي المشترك ممثلا بجامعة الدول العربية، التي لم يكن لها دور يذكرفي مجريات الأمور في العراق. مما أدى الى بروز العديد من الدعوات العربية التي تطالب بتطوير العمل العربي المشترك ومؤسساته، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. نظرا لان النظام العربي الرسمي أثبت عدم قدرته على الاستمرار في ظل الظروف الجديدة. وتجدر الاشارة الى ان الجامعة لم يكن لديها خطة وتصور مسبقين للتعامل مع هذا الواقع ولم تطرح على الدول العربية خطة معينة للتعامل مع الوضع.

2.3 العملية السلمية وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

شكلات القضية الفلسطينية على مدى ما يزيد عن خمسة عقود القضية العربية الاولى، وكانت سببا في عدة حروب بين الدول العربية والكيان الصهيوني. وجرت عدة محاولات لحل القضية سلميا الا ان جميع المحاولات

---

[1] مسلم، طلعت، (2003) الحرب الامريكية على العراق، مجلة دراسات الشرق الاوسط (ندوة العدد)عدد 23، ص 94

باءت بالفشل. وبعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها من حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكي في 1991/3/6م. أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي.ويجب أن يستند السلام الشامل على القرارين 242،338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها. وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

مؤتمر مدريد

بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن التوجه نحو حل مشكلة الشرق الأوسط. أخذت الإدارة الامريكية بالتحضير لمؤتمر السلام. اذ بدأت زيارات وزير الخارجية جيمس بيكر إلى المنطقة وأدت إلى عقد مؤتمر السلام الدولي في مدريد من 30 تشرين الأول إلى الأول من تشرين الثاني 1991 بحضور الرئيس "جورج بوش" وميخائيل جورباتشوف. وبحضور كل أطراف الصراع في المنطقة: سوريا والأردن ولبنان. والفلسطينيين إلى جانب مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وممثل الأمم المتحدة.وكان من أهم أهداف مؤتمر مدريد كما أوضحها الرئيس جورج بوش في خطابه أثناء افتتاح المؤتمر السلام الحقيقي أي معاهدات – أمن. علاقات دبلوماسية. علاقات اقتصادية. تجارة. استثمارات. تبادل ثقافي. وحتى سياحة[1].

وكان من بين أهداف المؤتمر حل النزاع العربي الإسرائيلي، بينما هدفت إسرائيل من وراء حل النزاع العربي الإسرائيلي الى تحقيق العديد من الاهداف خلاق العديد من المشكلات, التي حرص رعاة المؤتمر على تنفيذها ومن ابرز هذه المشكلات: [2]

1. تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبين جميع الدول العربية.

---

[1] حوات، محمد علي (2002)، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيره على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي ؛ القاهرة، ص 317.

[2] صيام، محمد الشيخ محمود (1991)، المؤتمر الاقليمي للسلام، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ص 93-94

2. إنهاء المقاطعة الاقتصادية التي تتبناها جامعة الدول العربية لإسرائيل او للشركات التي تتعامل مع إسرائيل.
3. ضرورة فتح الأسواق العربية أمام الصناعات الإسرائيلية، وحصول إسرائيل على ما يلزمها من النفط العربي مباشرة.
4. تشجيع السياح العرب على اتخاذ فلسطين المحتلة ميداناً لسياحاتهم لان ميزانية دولة إسرائيل تعتمد على السياحة اعتمادا بارزاً.
5. توقيع المعاهدات الثنائية مع كل دولة عربية على حدة، كتلك التي وقعتها مع جمهورية مصر العربية والتي عرفت بمعاهدة كامب ديفيد.
6. تخفيض الجيوش العربية، وساعدها في طلبها هذا رعاة المؤتمر بحجة ان إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، لا يستلزم كل هذا العدد من الجنود في الجيوش العربية.
7. تدمير الأسلحة وستجد إسرائيل الميدان فسيحاً للخوض في هذا الموضوع، تمشياً مع الإجراءات التي تتخذ ضد العراق من ناحية وتدليلاً على حسن النوايا العربية من ناحية ثانية.
8. تغيير المناهج العربية لان إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي يقتضي ان يرفع العرب من مناهجهم التعليمية الموضوعات التاريخية التي تبين للناشئة ان اليهود هم أعداء العرب وأعداء المسلمين.

انعقد مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول 1991وحضرت الى جانب الوفدين الأمريكي والسوفيتي الراعيين لمؤتمر السلام واسبانيا مضيفة المؤتمر الوفود التالية: الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك، الوفد السوري، الوفد اللبناني والوفد الإسرائيلي، وإضافة اليهم كان هناك وفدان آخران هما الوفد المصري ووفد المجموعة الاوروبية. كذلك دعيت الأمم المتحدة بصفة "مراقب صامت" أي مراقب لا صوت له. ودعي ايضا مراقبون آخرون. وقد ترأس هذه الوفود

وزراء خارجية بلادها، باستثناء إسرائيل، فقد حضر رئيس الوزراء نفسه المؤتمر كرئيس للوفد.[(1)]

ونظراً لعدم وجود أي تنسيق عربي يذكر سواء بين الدول العربية أو على مستوى الجامعة لوحظ تهافت العرب نحو إسرائيل خاصة الدول الصغيرة الأمر الذي جعل الدكتور عصمت عبد المجيد يشكو من ظاهرة هرولة العرب نحو إسرائيل. وربما هذا هو ما دفع شيمون بيريز بان يتحرش بعصمت عبد المجيد حين سأله "متى ستنضم إسرائيل إلى الجامعة العربية؟ ورد عليه الأخير. عندما تتكلم اللغة العربية [(2)]

وكان من اهم نتائج المؤتمر ما يلي: [(3)]

1. تكريس التسلط والهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وإظهار التبعية لأميركا بأنها لمصلحة العرب والمسلمين وقضاياهم.
2. تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية على كافة المستويات، وإتاحة الفرصة لليهود لمحاولة اختراق المجتمعات العربية اقتصادياً وفكرياً، وثقافياً.
3. إعطاء صك تنازل لإسرائيل عن اكثر من 78% من أراضي فلسطين، مع عدم حصول الفلسطينيين لمدة 5 سنوات على الأقل (وهي فترة الحكم الذاتي) ولو على جزء بسيط من أراضيهم المحتلة عام 1967.
4. ترسيخ دعائم إسرائيل في المنطقة امنياً وعسكرياً وسياسياً.

وفي 13 أيلول 1993 تم التوقيع على اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. و نتج عن هذا الاتفاق بروز أول سلطة فلسطينية شرعية منتخبة على ارض فلسطينية في التاريخ الحديث، وهذا يعني أن هذه

---

(1) عبد المنعم، بكر عبد (1995) دولة فلسطين، مؤتمر السلام من مدريد الى اوسلو، ص27-28

(2) المشاط،عبد المنعم (1995)،"قمة الدار البيضاء الاقتصادية"، السياسة الدولية العدد 119 ص 227

(3) نزال، محمد نزال (1991)، المؤتمر الاقليمي للسلام، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ص 300 -302

الشرعية قد تكون قادرة على زيادة المكاسب الفلسطينية تدريجيا وصولا إلى حكومة فلسطينية في المستقبل.[1]

بعد ذلك جاء اتفاق القاهرة عام 1994 الذي فتح الطريق لياسر عرفات لتسلم مهام ادارة غزة أريحا. ثم بدأت المفاوضات لتنفيذ إتفاق للتوصل لاتفاق أوسلو، والخاص بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وتسلم الفلسطينيين مهام الحكم الذاتي في بقية مدن وقرى الضفة الغربية. ويؤكد هذا بأنه من الممكن خوض غمار مفاوضات ناجحة[2].

وتلا ذلك توصل الاردن الى جدول اعمال مشترك أردني خاص بالمفاوضات الثنائية.الذي تطور فيما بعد الى عقد اتفاق لإنهاء حالة الحرب في واشنطن في اتفاق سلام بالأحرف الاولى واخيرا اتفاق سلام أردني إسرائيلي في وادي عربه. و في 29 أيار 1996 انتخب الإسرائيليون نتنياهو رئيسا لوزراء إسرائيل الذي اعتبر أن الوضع الدولي الجديد. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق في حرب الخليج 1990. هو الوضع الأنسب لفرض تصوره لمستقبل جديد للمنطقة، وقد تعثرت المفاوضات بين الطرفين خلال فترة حكم نتنياهو[3]

وشهدت المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية منذ تسلم حكومة العمل برئاسة أيهود باراك عقبات نتيجة لإخلال رئيس وزراءها بكافة الاتفاقيات وتهربه من استحقاقات السلام. وقد دعت الولايات المتحدة إلى عقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد يشارك فيها كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وياسر عرفات وايهود باراك.وقد فشلت قمة كامب ديفيد. ولم يتم إحراز تقدم نتيجة إصرار الحكومة الإسرائيلية على إدامة احتلالها للقدس ورفض الفلسطينيين التنازل عن شبر واحد منها حيث أن القدس بالنسبة للمفاوض الفلسطيني تشكل خطا احمر لا

---

[1] الغبرا، شفيق ناظم، (1996) رؤية اشراقية للسلام العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، ص 17.

[2] مجلة الافق، السنة الثانية، العدد (76)، الاربعاء، 27 تشرين اول، 1993م، ص15

[3] حسن، والبرغوثي، مرجع سابق، ص 107

يمكن تجاوزه. وتبع ذلك مفاوضات أخرى في أريحا من اجل التوصل إلى اتفاق سلام بحلول الثالث عشر من شهر أيلول 2000. وقد مثل هذا الاجتماع التفاوضي الأول منذ فشل قمة كامب ديفيد، وفي محاولة من بارك للضغط على المفاوض الفلسطيني فقد صرح في 12 أيلول بان المقترحات التي طرحت خلال قمة كامب ديفيد ستصبح لاغيه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق.[1]

وقد كان للعملية السلمية أثارها السلبية على الجامعة العربية بدءا من انعقاد مؤتمر مدريد، والذي جاء توقيته في ظروف يصعب على أي طرف عربي الرفض في ضوء نتائج حرب الخليج الثانية، التي دمرت بنية النظام العربي وحطمت أقوى جيش عربي كان يمكن أن يحقق إلى حد ما نوعا من معادلات التوازن الاستراتيجي والعسكري في المنطقة. وتجلى الاثر السلبي للعملية السلمية توقيع اتفاقية أوسلو اذ خرجت هذه الاتفاقية عن مبادئ وأهداف الجامعة العربية. التي تطالب بتنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء والالتزام العربي بعدم توقيع اتفاقيات منفردة والخروج عن الإجماع العربي. كما أدت الى ظهور مواقف متباينة في ردود الفعل العربية اذ عارضت سوريا منظمة التحرير في اللجوء إلى حل فردي مع إسرائيل دون وجود أي تنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى.

وكان وقع الاتفاق على الاردن اشد تأثيرا اذ أن الوضع يتجاوز غياب التنسيق لأن الحلول المطروحة تمس الأردن بشكل أو بآخر. ولذلك تحفظت الأردن في البداية على الاتفاق تعبيرا عن القلق من النتائج التي قد تترتب على قبول المنظمة للاتفاق وانعكاس ذلك على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ونشر بذور الاقتتال الفلسطيني الذي قد تدفع بها إسرائيل لإفشال محاولة منظمة التحرير تسلم زمام الأمور في المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل. وهذا بالإضافة إلى التبعات الأمنية والسكانية والاقتصادية التي ستتحملها الأردن.وذلك نظراً لارتباط مدينة أريحا بالأردن عبر جسر أللنبي. الا ان الاردن بعد ذلك دعمت الاتفاق نظرا لكونه يتضمن قراري مجلس الأمن 342 و 338. واعتبرت لبنان أن

---

[1] حوات، مرجع سابق، ص 331

الاتفاق يشكل خروجا على التنسيق العربي، اما القاهرة فقد اعتبرت الاتفاق بداية طيبة ويجب تأييدها. وحاولت القاهرة تقريب وجهات النظر بين الدول العربية التي وافقت على الاتفاق ومنظمة التحرير. ورحب وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمشروع الاتفاق كخطوة أولى في طريق الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية. والنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن 242. 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما أعلن الوزراء عن استعداد بلادهم للعمل على تنمية اقتصاد غزة وأريحا[1].

لقد أثرت العملية السلمية سلبا على أهداف ومبادئ الجامعة العربية. اذ غاب مبدأ التنسيق بين الدول الأعضاء وانفردت الدول في اتخاذ سياسة خارجية تختلف عن بقية الدول الأعضاء.الأمر الذي ساعد في تهميش دور الجامعة العربية وذلك حين سلك كل طرف عربي طريقا خاصا به في مواجهة إسرائيل.الأمر الذي منح الأخيرة فرصة قوية للانفراد بكل طرف عربي على حدة.وهنا يكمن الخطر. اذ دخلت الدول العربية هذا النظام فرادى.وليس في إطار عربي متماسك. فضلا عن أن مجرد ذهاب الدول العربية إلى مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 كان يعني اعترافا عربيا.على الأقل ضمنيا.بشرعية قيام إسرائيل. وبحقها في الوجود.

ويمكن القول ان مفاوضات مدريد كانت بداية لعملية سلمية تركت اثأرا كبيرة في جامعة الدول العربية . فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي واختلال الموازين التي تحكمت بالنظام العالمي السائد منذ الحرب العالمية الثانية وبعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها رأت الدول العربية ان التفاوض والسعي نحو حل سلمي عربي إسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط هو أفضل واقصر السبل للتصدي لجملة التحديات التي تكشفت أمام صناع القرار العربي. وقد شكل

---

[1] حوات، مرجع سابق، ص 332

اتفاق أوسلو اكثر الآثار سلبية على جامعة الدول العربية وذلك بتهميش دورها في القضية الفلسطينية. وبغياب التنسيق بين مواقف الدول الأعضاء حيث تصرفت كل دولة عضو بمفردها وبذلك تم القفز على كافة أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية.

واخيرا لم تستطع الجامعة قيادة الدول العربية نحو استراتيجية بناءة واضحة تتعامل مع واقع الامر بصورة جدية كما لم تستطع حشد الامكانيات والطاقات الاقتصادية للتأثير في مجرى الاحداث اقليميا ودوليا. بل بقي دورها سلبيا الى حد كبير.

3.3 مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثره على جامعة الدول العربية

تمهيد

نشأت فكرة نظام الشرق أوسطي وتم التخطيط لها بالتعاون مع الدول الغربية بهدف ترويجها ودعمها.وطرحها على الدول العربية كبديل لنظام الوحدة الاقتصادية العربية. وقد لاقت هذه الفكرة اهتماما كبيرا مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي نتيجة ظهور الكثير من التغييرات الدولية. والتي أحدثت آثارا عديدة في المنطقة ككل. إضافة إلى التطورات الإقليمية التي ساهمت في إعادة طرح هذه الفكرة من جديد، بعد إن كانت على وشك التلاشي نتيجة لظهور النزعات الوحدوية العربية وظهور مؤسسات العمل العربي المشترك وزيادة النزعات القومية. فبعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة بالشرق الأوسط و أصبحت قادرة على التحكم في التطورات التي شهدها[1].

نشأة فكرة السوق شرق أوسطية

كان لفكرة السوق الشرق أوسطية جذور تاريخية قديمة. فقد كان جابوتينسكى من أوائل الزعماء الصهاينة الذين اتجهوا إلى وضع المشروعات

[1] البرصان، احمد سليم(2004) مبادرة الشرق الاوسط الكبير: الابعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 158، ص 43

الكونفدرالية لمنطقة الشرق الأوسط بهدف إنشاء نظام جديد يحكم العلاقات بين العرب واليهود. ثم طور مشروعه وعدله عدة مرات.كما أعلن بن جوريون في الثلاثينات اكثر من مرة. أن من مصلحة الصهيونية تأييد مشروعات الوحدة العربية بل الانخراط فيها، ولم يقف بن جوريون عند حد طرح الأفكار فقط. بل حاول فعلا العمل على تنفيذها. وبادر إلى الاجتماع ببعض الشخصيات العربية، فعرض مقترحاته على مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني، والزعيم اللبناني رياض الصلح، وزعيمي الحركة الوطنية السورية إحسان الجابري، وشكيب ارسلان.[1]

ومع بداية القرن العشرين عملت القوى الأوروبية على إرساء قواعد نفوذها الاستعماري في المنطقة، وعملت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على الإبقاء على تكامل هذه المنطقة عسكريا واقتصاديا. وقد تبلورت تلك المخططات خلال عقد الخمسينيات في عدة محاولات لتطبيق نظام الشـرق الأوسط اذ بادرت الولايات المتحدة بالمحاولة عام 1953.وتمثلت محاولتها في تطوير حوض نهرالأردن. بينما بادرت بريطانيا بالمحاولة الثانية التي دعت فيها الى قيام حلف بغداد الذي ضم كلا من العراق.وتركيا.وإيران وباكستان.إلا إن كلتا المحاولتين كان مصيرهما الفشل [2].

وفي عام 1965 عهدت جولدامائير – وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتذاك إلى الخبير الاقتصادي شيفر – النظر في النتائج الاقتصادية لإنهاء حالة الحرب مع العرب. درس ديفيد هوروفيتز النفع الاقتصادي الذي يمكن أن يعود على إسرائيل والدول العربية إذا ما تحقق السلام في المنطقة.وخلصت دراسة هورفيتز إلى طرح مشروع حمل اسم(السوق المشتركة للشرق الأوسط). وبعد

---

[1] عبد الوهاب، علاء (1993) الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا، القاهرة، ص 57

[2] السيد، منير محمود بدوي، (2000) خيار السوق الشرق أوسطية، مجلة دراسات مستقبلية، العدد التاسع، كانون ثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط ص89.

زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس. تولى هوروفيتز تسويق مشروعه القديم أمام الرأي العام الإسرائيلي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.[1]

ساعدت التغييرات الجوهرية التي شهدها النظام الدولي خلال عقد التسعينيات.في تهيئة الظروف الملائمة دوليا وإقليميا لإخراج النظام الشرق أوسطي إلى حيز الوجود. وتمثلت تلك التغييرات بما يلي :[2]

1. تراجع الدور الدولي للاتحاد السوفيتي في القضايا الدولية والإقليمية.مما كان له أثره السلبي على فرص الدعم الدولي للحق العربي.
2. انتهاء الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الجديد، واتجاهها لتوظيف ذلك في دعم إسرائيل، وهيمنتها السياسية والعسكرية فيما يتعلق بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي ومبادرات تسويقه.
3. مؤتمر مدريد للسلام ومسارات المفاوضات الثنائيه والمتعددة. اذ اهتم الأول بالتوصل إلى تسويات لقضايا الصراع السياسي.ومن ثم إرساء الدعامات السياسية لنظام إقليمي جديد تحت مسمى النظام الشرق أوسطي. واهتم المسار الثاني بالجمع بين إسرائيل والعرب وغيرهم من دول الجوار في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي.

أما على المستوى الإقليمي، فان إعادة طرح مشروع النظام الشرق أوسطي هي نتيجة للتفاعل بين عدد من المتغيرات ذات الصلة المباشرة بالموضوع، والتي من أهمها ما يلي:

1. التوصل إلى إطار للسلام بين مصر وإسرائيل مما ادخل إسرائيل إلى الدائرة العربية من خلال علاقتها بمصر ذات الدور والمكانة القيادية في النظام العربي.

---

[1] عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 98

[2] السيد، مرجع سابق، ص 94

2. الصعود المطرد للقيم الوطنية أو القطرية في كافة الأقطار العربية، سواء على مستوى الخطاب السياسي الرسمي، أو على مستوى الثقافات السياسية السائدة.
3. الغزو العراقي للكويت.وما أعقبه من تطورات أدت إلى تزايد حالة الإحباط العام لدى الشعب العربي.فضلا عما أدى إليه هذا الغزو من دفع للأحزاب والنقابات العربية إلى الانكفاء على ذاتها وانسحابها إلى الداخل.
4. تزايد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية باتجاه التوصل إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل على إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي جديد.
5. توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر (1993)،مما أضاف دعامة جديدة إلى الأسس المطلوب إرساؤها لإقامة النظام الشرق أوسطي في المنطقة العربية [1]
6. توقيع الاتفاق الأردني الإسرائيلي (1994) وما تضمنه من تقنين للتصورات الإسرائيلية لشكل ومضمون العلاقات الإقليمية المستقبلية، والتي عبرت عنها ملاحقة الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل والكيان الفلسطيني بوجه خاص.[2]

ملامح السوق المقترحة

في بداية النصف الثاني من الثمانينيات. بدأت مراكز البحوث في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. في وضع تصورات للترتيبات الاقتصادية التي يتوقعون تنفيذها في المنطقة بعد تحقيق "السلام، ويعتبر شيمون بيريز عراب السوق الأول فهو يرى إن بناء شرق أوسط جديد يتطلب إقامة "سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس المياه والسياحة، على نسق السوق الأوروبية المشتركة التي قامت على أساس الفحم والصلب "[3]

---

[1] يوسف، مرجع سابق ص55

[2] السيد، مرجع سابق، ص ص،96-97.

[3] ملكي، منير درويش (1997)، السوق الشرق أوسطية؛ مخاطرها وتوقعاتها، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ص 22.

ان هيكلية السوق تمر من خلال ثلاث مراحل تتمثل الاولى بقيام سوق ثلاثي صغير تجمع إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني الجديد. وقد أكدت ذلك دراسة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في عام 1991. تدعو إلى تحرير التجارة بين البلدان الثلاثة. وانتقال السلع والقوى العاملة ورؤوس الأموال وإنشاء اتحاد نقدي. وتعتبر هذه المرحلة المدخل إلى السوق الشرق أوسطية. اما المرحلة الثانية فتهدف الى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم: مصر إسرائيل. الكيان الفلسطيني. الأردن. سوريا. لبنان. اما المرحلة الثالثة فتهدف الى توسيع منطقة التبادل التجاري الحر لتشمل دول الخليج العربي وتركيا. وقد وضعت دول الخليج العربي على خارطة المرحلة الثالثة من تشكيل السوق الشرق أوسطية.من اجل زج أموالها في المشاريع المقترحة..أما تركيا فإنها ستكون خزان المياه الذي لا غنى عنه لسد حاجة المنطقة في المراحل القادمة[1].

ويمكن القول ان هناك علاقة تناقض بين النظام الشرق أوسطي والنظام العربي. اذ ان نجاح النظام الشرق أوسطي يؤدي الى ظهور بعد تفاعلي في العلاقات العربية -الإسرائيلية. الأمر الذي يعني إلغاء النظام العربي، فاذا نجحت إسرائيل في الانفتاح على العالم العربي من خلال النظام الشرق أوسطي. فان ذلك يؤدي الى شمول إسرائيل ضمن التفاعلات العربية. وعندها يمكن القول بان النظام العربي قد تغير وتبدل حيث يفقد النظام العربي استقلاله الذاتي خاصة إذا علمنا ان مفهوم الشرق أوسطي مفهوم دخيل غير نابع من طبيعة المنطقة نفسها. يهدف الى اداء وظيفة سياسية تتمحور حول تمزيق الوطن العربي ولا يعامل الوطن العربي على أساس انه وحدة كلية متميزة. باعتبار انه يدخل في نطاقه بلدانا غير عربية. وهذا المفهوم لا يقدم هوية بديلة اذ لا يوجد هناك ما يمكن تسميته بهوية شرق أوسطي، أي انه في ظل النظام الشرق أوسطي ستصبح البلدان العربية مجرد جزء من كل غير متجانس من صفاته التعدد

---

[1] المرجع السابق، ص ص 24-26.

والتنوع والاختلاف وليس التماثل والتشابه. وهذا كله يؤدي الى تذويب وطمس الهوية الحضارية العربية [1]

وينبغي التأكيد على ان لمشروع الشرق أوسطي ثلاثة دلالات بالنسبة للنظام الإقليمي العربي هي: قبول إسرائيل عربياً. أي قبول لأمر الواقع، وتجاوز القضية المركزية في النظام العربي، اما الدلالة الثانية فتتركز في ان الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشتمل على مناطق فرعية في النظام العربي تواجه بعضها البعض. وتتمثل الدلالة الثالثة في إعطاء دور محوري وأساسي لإسرائيل في هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة [2]

وتجدر الإشارة الى ان دعاة الشرق أوسطية أعلنوا انتهاء الجامعة العربية. وبدأوا يتحدثون عن ترتيبات إقليمية غير قومية جديدة وبديلة عن الجامعة العربية تتسع لتشمل دولا إقليمية غير عربية على رأسها إسرائيل وتركيا. وقد ذهب الموقف الإسرائيلي للدعوة إلى استبدال جامعة الدول العربية بجامعة الشرق الأوسط. واحلال النظام الإقليمي الشرق أوسطي محل النظام القومي العربي من اجل ذلك طلب شيمون بيريز. تحويل جامعة الدول العربية لتضم إضافة إلى الدول العربية دولا أخرى غير عربية حتى ولو كانت إسلامية إلى جامعة الشرق الأوسط. ولذلك تسعى إسرائيل إلى تحويل الجامعة العربية إلى جامعة شرق أوسطية،مستندة في دعوتها هذه إلى مقولة عربيه وغير عربيه مفادها فشل الجامعة العربية التي تمثل النظام العربي، وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المختلفة التي على أساسها أنشئت. وان الاتحادات والمجالس الإقليمية العربية التي ظهرت ما هي إلا دليل على فشلها. وعلى نهاية النظام العربي. بعد

---

(1) معوض، جلال (1996)، الوطن العربي والشرق الاوسط: مشكلة الهوية، شؤون عربية، القاهرة، عدد 85، ص 67

(2) الفرحان، اسحاق (2001) انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ص 63

أن فشلت مؤسسته العربية الرسمية– الجامعة العربية خصوصا في التعامل مع أزمة وحرب الخليج الثانية[1].

بينما يرى البعض ان مشروع الشرق الأوسط سيعمل على إنهاء المنظمات الإقليمية العربية القائمة على أساس قومي مثل الجامعة العربية، وقد رأى البعض الآخر انه قد لا يكون هناك تناقض بين الجامعة العربية والشرق أوسطية.وذلك اعتمادا على انه لم يكن هناك تناقض بين وجود الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الفرعية مثل مجلس التعاون الخليجي.والاتحاد المغاربي. [2]

ولكن في واقع الامر يمكن القول إن الخطر الذي يمكن ان يمثله مشروع الشرق الأوسط على الجامعة العربية، هو ان الرؤية الأمريكية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط انطلقت من افتراض وجود فراغ سياسي واستراتيجي في المنطقة، لم تستطع جامعة الدول العربية سده أو التعامل معه. الأمر الذي يستوجب إنهاء دور الجامعة واستبدالها بمؤسسات إقليمية، خاصة وان التفاعلات الإقليمية التي كان من المفروض ان تربط دول المنطقة من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياسية بعد التوصل إلى التسوية السياسية الشاملة تصبح ذات طبيعة مختلفة، لا تستطيع الجامعة العربية القيام بها.وعلى الرغم من انهيار العملية السلمية وتجميد مشروع الشرق الأوسط.إلا ان الولايات المتحدة ظلت متمسكة بموقفها القائم على التعامل مع الدول العربية بشكل ثنائي. وتجميد أي دور للجامعة العربية في العلاقات الأمريكية العربية.[3]

وفي ضوء ما سبق فان لمشروع الشرق أوسطي تأثيرا في أهداف ومبادىء جامعة الدول العربية. اذ ان هذا المشروع يعد من المحاولات المستمرة من الغرب وإسرائيل لإفشال مسيرة الوحدة العربيه، و قيام كيان

---

[1] عبيد، نايف على، (1996) مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ص 19.

[2] عبد الناصر، وليد محمود (1995)، الجامعة العربية بين الفكر العربية والشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية سنة 31، عدد 119، ص 140

[3] احمد إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص 145.

سياسي عربي موحد. والذي يعتبر من اهم أهداف جامعة الدول العربية. كما ان مشروع الشرق أوسطي يحاول اختراق هذا النظام من خلال عزل وتهميش بعض الدول العربية، ويعمل على تفتيت الجسد العربي والتركيز على عدم تحقيق الوحدة العربية.او قيام التعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وفرض السيطرة الإسرائيلية على التجمع العربي. ولذلك فان مشروع الشرق أوسطي مناهض لفكرة القومية العربية وفكرة انتماء العرب جميعا الى كيان واحد.

4.3 أهمية امن الخليج وأثره على جامعة الدول العربية

تمهيد

أولت الدول الكبرى منطقة الخليج العربي اهتماما كبيرا سواء خلال الحرب الباردة او ما بعدها. ويعود ذلك الى الثروة النفطية في المنطقة. وتركزت الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة على منع وصول الاتحاد السوفيتي للمنطقة. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى حدوث تأثيرات جوهرية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي، وبالتالي على منطقة الشرق الأوسط. ويهدف هذا المبحث الى دراسة امن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد واثره على العمل العربي المشترك المتمثل في جامعة الدول العربية.

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج بأهمية إستراتيجية مرتكزة على العديد من الإبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية. وبناء عليه فان صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى باهتمام كبير من الدول الكبرى ويمكن تلخيص الأبعاد التي تقوم عليها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بما يلي:

1- الموقع الجيوسياسي:

يربط الخليج العربي طرق التجارة العالمية بين الغرب والشرق ولذلك ظل على مدى الحقب التاريخية مطمعا للقوى العالمية في سبيل السيطرة على المنطقة. وتأمين طرق التجارة ولذلك تعرضت لأطماع المستعمرين الأوروبيين بدءا من البرتغاليين والبريطانيين الذين حاولوا منذ البداية القضاء على القوة الإقليمية والسيطرة على هذه المنطقة وثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تتحرك تجاه الخليج عن طريق امتيازات البترول وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع دول الخليج منذ الخمسينات من القرن الماضي.[1]

وتحتل منطقة الخليج موقعا جيوسياسيا جعلت منه ممرا عسكريا وتجاريا. فهذه المنطقة التي تفصل بين سواحل إيران والسواحل العربية تعتبر إحدى نقاط الاتصال بين الشرق والغرب. وتمثل شواطئها وموانئها مراكز عالمية للملاحة والتجارة الدولية.

2- الثروة النفطية:

كان لاكتشاف البترول في منطقة الخليج بكميات تجارية كبيرة أهمية عظيمة إضافة إلى الموقع الاستراتيجي. وذلك لتزايد اعتماد التطورات التكنولوجية في الدول الغربية على منتجات البترول. مما أعطى المنطقة أهمية لدى الدول الغربية واكتسبت بعدا دوليا في استراتيجيات الدول العظمى. حيث نشب صراعا بين هذه الدول أيام الحرب الباردة للوصول الى الخليج العربي خصوصا روسيا وامريكا ولم يقتصر الصراع على هاتين الدولتين بل امتد ليشمل الدول القريبة من

---

[1] بحوث دبلوماسية، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 213؛ مارتن، اندك (1993)، سياسة كلينتون حيال الشرق الاوسط، مجلة دراسات= =فلسطينية، عدد 15، ص 197؛ ميرفي، ايما والحمد، جواد، ونقرش، عبد الله، وصالح، محمد (1997) أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ص37

بريطانية وفرنسا والتي أخذت تفكر في الحصول على جزء من هذه المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن بعض الدول الآسيوية مثل اليابان والصين حاولت الحصول على نصيبها في منطقة الخليج العربي. وتملك منطقة الخليج 64% من الاحتياطي النفطي العالمي. وتبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للدول الصناعية ازاء هذا المورد الحيوي الذي تلقي هذه الدول من اجله بثقلها السياسي والعسكري في كل الأزمات التي يمكن ان تهدد تدفق النفط ووصوله إلى أسواقها الاستهلاكية.

ويضيف ميرفي وآخرون (1997) ابعادا أخرى للأهمية الإستراتيجية للخليج في السياسة الغربية وخاصة سياسة الولايات المتحدة هي:

1- حماية امن إسرائيل :

أثبتت حرب الخليج الثانية مدى الترابط القوي بين امن إسرائيل والوضع القائم في منطقة الخليج.

2- تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط :

تسعى التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية في المنطقة.والتصدي للتيارات الإسلامية والقومية التي يمكن ان تعطل العملية السلمية الجارية في المنطقة.

3-حفظ توازن القوة بين دول الإقليم:

أي العمل على عدم السماح ببروز أي من القوى الرئيسة في المنطقة من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية. بما يسمح لها بتهديد جيرانها أو حفزها على استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول النفطية في الخليج.

وفي ضوء هذه المكانة الإستراتيجية لمنطقة الخليج يتم رسم السياسات للدول الكبرى إزاءها. وتستخدم الأدوات المناسبة للأوضاع الناشئة فيها. واهم هذه السياسات سياسة الاحتواء الأمريكية لدول الإقليم وربط مصالح الأنظمة الحاكمة فيها مع المصالح الدولية، بما يضمن استمرار هذه الأنظمة في السلطة واستمرار المصالح الحية للقوى الكبرى المستفيدة.

امن الخليج في الاستراتيجية الأمريكية

تعرض الخليج فترة زمنية طويلة إلى العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية نظرا لأهميته الدولية. فهو يقع على خط التجارة العالمية التي تصله بالقارة الآسيوية. والتي كانت تعتبر من أهم مصادر المواد الأولية. وبناء على ذلك فقد كان الخليج مسرحا للصراعات بين الدول الكبرى. وامتد هذا الصراع بين اكتشاف النفط في الفترة التي أعقبت الحرب العالية الثانية. وبالرغم من خروج الإنجليز في بداية التسعينيات من القرن الماضي. إلا أن الوجود الأمريكي أخذ في التغلغل في منطقة الخليج أثناء بدايات عملية اكتشاف البترول في المنطقة ولقد سبقت أمريكا جميع الدول في هذا المجال[1].

ويمكن القول أن الدور الأمريكي في منطقة الخليج أخذ بعدا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى لها مصالح في مختلف بقاع العالم، ومن هنا بدأت اطماع الاتحاد السوفييتي في الوصول إلى المنطقة. إلا أن الولايات المتحدة كانت تعمل دائما على الحيلولة دون وصوله إلى الخليج العربي بأي شكل. وقد حاول الاتحاد السوفييتي الوصول إلى المنطقة بعد احتلاله لأفغانستان وقد أبدى اهتماما كبيرا عام 1979 عندما طرح بتطبيق مشروعه الذي أطلق عليه اسم الأمن الجماعي لدول أسياد الخليج العربي وهو المشروع الذي تتلخص اهدافه في تأمين وتقرير الأمن الخليجي من خلال مناطق آسيوية، إلا أن الولايات المتحدة حالت دون وصول الاتحاد السوفييتي إلى المنطقة. حيث كانت تعتبرها دائما منطقة نفوذ لها. ومن أكبر الأدلة على ذلك صدور ما يسمى بمبدأ كارتر في عام 1980 والذي يربط أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي نفسه.

وتتصف الإستراتيجية الأمريكية بنوع من الثبات في أهدافها إزاء منطقة الخليج سواء خلال فترة الحرب الباردة أو بعد انتهاء هذه الحرب. فقد اعتمدت الولايات المتحدة خلال العقود الاولى التي تلت الحرب العالمية الثانية إستراتيجية

---

[1] عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والزمن في الخليج العربي، بيروت، 1982، ص 92

محددة في تحقيق الأمن والاستقرار وضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية. وبعد التطورات الإقليمية والدولية في عقد السبعينيات ولا سيما الغزو السوفيتي لأفغانستان. أحست الولايات المتحدة بتهديد مصالحها في المنطقة، فأعلنت ان أية محاولة للسيطرة على منطقة الخليج من جانب أية قوة خارجية سوف ينظر إليها باعتبارها هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وسوف يرد عليها باستخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. وفي عقد الثمانينات اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية إزاء الخليج على مبدأ الإجماع الاستراتيجي من دول المنطقة لإقامة نظام امني من هذه الدول ودول جنوب غرب آسيا لاحتواء الأطماع السوفيتية. كما غذت الولايات المتحدة استمرار الحرب بين العراق وإيران بهدف تدمير طاقتهما العسكرية، على أساس إطالة أمد الحرب وحصرها إقليميا بين الدولتين الجارتين، والضغط بثقلها العالمي لاحتواء هذه الحرب باعتبارها استنزافا للدولتين. وبعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي وبعد اجتياح العراق للكويت رسمت الولايات المتحدة إستراتيجيتها لإدارة الأزمة في الخليج، بعد ان تولت قيادة التحالف الدولي ضد العراق.وركزت الإستراتيجية على أهداف قصيرة ومتوسطة المدى، فالأهداف العاجلة تقوم على إخراج القوات العراقية من الكويت وإعادة الأسرة الحاكمة وحماية دول النفط الخليجية من أي هجوم عراقي. أما الأهداف متوسطة المدى فهي تحطيم آلة الحرب العراقية وأسلحة الدمار الشامل ووقف برامجه لإنتاج هذه الأسلحة. ثم إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة إلى الدرجة التي لا تقوى فيها أي من الدول الرئيسة في إقليم الخليج على استخدام القوة أو المخاطرة باستخدامها أو التهديد بها ضد الدول الصغرى[1].

النظام الدولي الجديد ومنطقة الخليج

ترك النظام الدولي الجديد علىمنطقة الخليج العديد من التأثيرات والتي من أهمها [2]:

---

(1) ميرفي، وآخرون، مرجع سابق، ص 44

(2) المرجع السابق، ص 45

1- المحافظة على توازن القوى الإقليمية

ويقصد بذلك إقامة حالة من التوازن تكفي لمنع هيمنة نظام حكم معين أو توجهات دول خارجية على الإقليم، وعلى سياسات دوله الخارجية، وأن لا يتهدد التوازن من دولة قومية وتجنب هيمنة مثل هذه الدول على النظام الإقليمي، والاستمرار في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه.

2- حل الصراع العربي الإسرائيلي:

ألقت الولايات المتحدة بثقلها وساندتها القوى الرئيسة لحل الصراع في الشرق الأوسط. وأسفر ذلك الجهد السياسي عن توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين سنة 1993. ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية سنة 1994. وتكثيف النشاط الدبلوماسي للتوصل إلى اتفاقات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان.

3- التركيز على العامل الاقتصادي لإعادة بناء هيكل المنطقة

يعد حل النزاعات والتسويات السلمية لها غير كاف لضمان استمرارها ولا بد من نقل المنطقة من حالة السلام السلبي إلى حالة السلام الايجابي. وذلك من خلال التنمية الاقتصادية الإقليمية كمدخل لربط اقتصاديات دول المنطقة مع بعضها من جهة ومع الاقتصاديات العالمية من جهة ثانية.

4-بناء نظام شرق أوسطي

وهو نظام قد يكون على حساب النظام الإقليمي العربي او موازيا له وسيضم دولا عربية ودول الجوار مثل تركيا وإيران والباكستان وقبرص واثيوبيا وإسرائيل وسيتم دمج هذه الدول في إطار النظام الإقليمي الشرق أوسطي المقترح.

ان النظام الدولي الجديد ممثلا بالولايات المتحدة لا يكتفي ببناء برامجه الأمنية والعسكرية، وتكثيف وجوده المباشر في الخليج وربط اقتصاديات المنطقة باقتصاده استراتيجيا بل يعمد الى بلورة برنامج سياسي ثقافي اجتماعي، يهدف الى

تشكيل بنية تحتية صلبة لتوجهاته ومصالحه الحيوية ويضع هذه البرامج ضمن زاوية المصلحة والأمن القومي.

وقد حدد المفكر البريطاني (Raymond) نظرة الغرب الى منطقة الخليج العربي بما معناه ان الخليج العربي سيظل يسيطر على إستراتيجية الغرب تجاه الشرق العربي، وان الدولة التي تفرض نفوذها عليه تستطيع ان تمد نفوذها الى جزيرة العرب وإيران وإفريقيا وان تقطع خطوط المواصلات الى الهند [1].

تقوم توجهات النظام الدولي الجديد تجاه منطقة الخليج على إبقاء المنطقة خارج دائرة التأثير، ومنعه من تحقيق أي عنصر من عناصر التكامل او الوحدة الأمنية والعسكرية. او الاقتصادية. لا على قاعدة الجغرافيا ولا على قاعدة المصلحة الاقتصادية المشتركة او قاعدة الوحدة الثقافية والحضارية او قاعدة المصلحة الأمنية المشتركة. لان ذلك حسب اعتقاد النظام الدولي يشكل مصدر خطر حقيقي على نفوذ الولايات المتحدة، وهيمنتها على مقدرات المنطقة وسياساتها. ولذلك فقد اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية الأمنية في منطقة الخليج على عدة معطيات تتمثل في ربط دول مجلس التعاون الخليجي بسياستها واقتصادياتها وبرنامجها الأمني ومصالحها في الشرق الأوسط. اضافة الى الوجود العسكري المكثف في دول الخليج باستعدادات قتالية عالية. [2]

ويشكل الحشد العسكري الدولي في البحر الأحمر مصدر خطر يهدد الأمن في الخليج العربي. كما ان الحشد في الخليج العربي يهدد الأمن في البحر الأحمر. ولذلك فاذا كانت هناك صعوبة في طريق الحشد في احد الموقعين وكان الموقع الثاني متاحا فانه سوف يستخدم بديلا مناسبا لخوض الحرب منه ضد أية دولة في المنطقة العربية. وهذا يشير الى تكامل الأمن الخليجي على أجنحة الوطن العربي المختلفة. خاصة في ظل الوجود العسكري الغربي المكثف في الخليج العربي نفسه. والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ويشتمل

---

(1) ميرفي، وآخرون، مرجع سابق، ص 160

(2) عمر، مجدي، (1995) التغيرات في النظام الدولي واثرها على منطقة الشرق الاوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، مجلة دراسات، عدد 13، ص65

الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي على الوجود العسكري الدولي والوجود العسكري الإسرائيلي. وحسب الرؤية الأمريكية هناك اسباب تدعم إقامة نظام دفاعي طويل المدى لدول مجلس التعاون الخليجي، ممثلا بتحقيق وجود عسكري دولي في دول المجلس تتم إدارته دوليا وبالمحافظة على القدرات الدفاعية للولايات المتحدة للانتشار السريع في حال فشل الإجراءات الاخرى. اضافة لما سبق فان النظام الدولي يسعى الى ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة وعبر ممرات بحرية آمنة. فضلا عن عزل كل من إيران والعراق ومحاصرتهما اقتصاديا وتكنولوجيا كما يسعى الى حرمان دول الخليج من تولي أي دور قيادي في الشرق الأوسط.

ان مسألة تدويل أمن الخليج منذ حرب الخليج تعد واحدة من أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة على العمل العربي المشترك ممثلا بدور الجامعة العربية، فقد فشلت المحاولات العربية التي بذلت للتعامل مع امن الخليج وفقا لأهداف الجامعة ومبادئها. ومن ابرز الأمثلة على ذلك إعلان دمشق الذي صدر إبان أزمة الخليج بهدف التعامل مع مسألة أمن الخليج في إطار نظام أشمل للأمن القومي العربي، إلا أن هذا الإعلان فشل نتيجة للعوائق والتحديات التي برزت في فترة ما بعد تحرير الكويت، وبالذات الرفض الأمريكي لفكرة الوجود الدائم لقوات مصرية وسورية في أراضي دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الرفض الإيراني لفكرة مشاركة دول غير خليجية في ترتيبات الأمن الخليجي[1].

كما ان لأمن الخليج أثار على أهداف الجامعة العربية المتعلقة بتحقيق الوحدة العربية والتعاون والتنسيق بين أعضاء الجامعة واتخاذ الإجراءات الوقائية والدفاعية اذ ان الوجود العسكري الدولي والإسرائيلي في البحر الأحمر يعمل على فك الرابطة العربية واستبدالها بروابط اخرى. مما يؤدي الى إثارة الخلافات والنزاعات ويمنع الوصول الى حل سلمي لهذه الخلافات. كما انه يعمل على إثارة الخلافات بين جامعة الدول العربية والدول المحيطة بالوطن العربي ومؤسساته

---

[1] ميرفي، وآخرون، مرجع سابق، ص 185

الإقليمية، ومثال على ذلك الصراع الارتيري اليمني حيث سعت قوى إقليمية ودولية وخاصة إسرائيل الى تصوير الوضع على أنه خلاف بين الدول العربية ممثله بالجامعة العربية والدول الإفريقية ممثلة بمنظمة الوحدة الإفريقية. وتجدر الاشارة الى ان حجم المشكلة كان اكبر من طاقة الجامعة على التعامل مع الواقع سياسيا كما عجزت الجامعة عن التعامل مع هذا الحجم من التكثيف الامني والاستراتيجي والجدول الزمني الذي فرضته الدول ذات المصالح على منطقة الخليج.

5.3 تعاظم دور دول الجوار وأثره على جامعة الدول العربية

تمهيد

يلعب توازن القوى دورا مهما في تحديد طبيعة وشكل العلاقات الدولية. ويستند توازن القوى إلى أسس محددة تنبع من طبيعة تكون أعضاء المجتمع الدولي، وما ينشا بينها من علاقات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، تقوم اما على التعاون بين هذه الدول. اوعلى تحالف بعضها مع بعض. او على المنافسة والصراع من اجل أمنها القومي وتحقيق مصالحها.وقد تحاول بعضها زيادة نفوذها وسيطرتها على حساب دول اخرى. وتنبع أهمية توازن القوى لكونه يشكل احدى الوسائل التي تلجأ إليها الدول للوصول إلى الوضع الذي يمكنها من بلوغ أهداف سياستها الخارجية. [1]

وتتبع الدول عدة أساليب في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية.وتتمثل أهم تلك الأساليب في احتلال الأراضي العربية والصراع المباشر مع بعض الأقطار العربية والتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل والتحالف مع القوى العظمى وإثارة القلاقل في الأقطار العربية.[2]

---

(1) ابو لبدة، نظمي، (2001)، المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الامن القومي، عمان: دار الكندي، ص 115

(2) المرجع نفسه، ص 121

ان من بين اهم دول الجوار باستثناء إسرائيل والمؤثرة في الوطن العربي كلا من تركيا وإيران. وقد بدأ دور هاتين الدولتين يتعاظم نتيجة للمتغيرات الدولية التي حدثت في عقد التسعينيات ويتناول هذا المبحث تعريفا بذلك كما يلي:

أولا: تركيا

العلاقات العربية التركية

تعايش العرب والاتراك عدة قرون في اطار الدولة العثمانية وكانت هذه العلاقة تعتمد على عاملين: شعور العرب بانهم رعايا دولة اسلامية وتجنب السلطة العثمانية فرض اسلوب مركزي شديد في الحكم. الا انه ظهرت متغيرات مست الروابط بين العرب والاتراك وانتهى الامر الى تفكك الدولة العثمانية واتجهت تركيا الحديثة نحو القطيعة مع ماضيها واتجه العرب الى الاستقلال في دولهم. وقد اعطت الدول الاستعمارية الى تركيا اراضٍ عربية واسعة. وتجدر الاشارة الى ان هناك عوامل كثيرة اسست العلاقات العربية التركية ثم اصبحت اطارا لها تتحرك فيه وتتعامل مع ما يطرأ عليها من متغيرات ومستجدات ومن بين اهم هذه العوامل ما يلي: [1]

1- الموقع الجغرافي

لتركيا موقع جغرافي متميز اذ انها جسر متعدد الاتجاهات بين اوروبا وآسيا والشرق الاوسط وبصفتها دولة علمانية –اسلامية فهي ايضا جسر بين الغرب والعالم الاسلامي وكانت في عصر الحرب الباردة الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفياتي الى المياه الدافئة وآسيا والشرق الاوسط ويمنح هذا الوضع تركيا دورا اقليميا متميزا.

---

[1] الكيلاني، هيثم (1999) تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص 17

2- الاسلام

كان الاتراك في العصر العثماني من اكثر الشعوب الاسلامية حماسة للدين وسعيا الى نشره والدفاع عنه. وبالرغم من حدة التيار العلماني الذي استندت عليه الثورة الكمالية الا ان بعض الحكومات التركية اضطرت الى ان تعيد التعامل شيئا فشيئا مع التيار الديني الشعبي ووجدت تركيا من مصلحتها الانضمام الى منظمة المؤتمر الاسلامي.

3- الثقافة

طغت الثقافة الاسلامية على غيرها من الثقافات التي اتصل بها الاتراك قبل الاسلام. وقد اثرت بقوة في شكل كيانهم المعنوي وحددت سلوكهم في ايمان قوي بلغ حد التعصب احيانا. وقد استطاعت الثورة الكمالية طي الثقافة الاسلامية من حياة الشعب التركي. الا انه بعد ان ادركت الحكومات التركية ان معالم الصحوة بدأت تعود الى الثقافة الاسلامية اخذت تتعامل مع هذه الصحو بليونة.

4- تشابك الموقعين الاستراتيجيين العربي والتركي

تمثل المنطقة العربية اهمية خاصة لتركيا وذلك لاعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي ولاعتبارات امنية واستراتيجية فقد نصت الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول حلف شمال الاطلسي على امكانية استخدام القواعد العسكرية التركية للدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الاوسط. ويمكن تحديد خمسة عوامل اساسية تفسر اهمية المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي لامن تركيا وهذه العوامل هي: المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة ومصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب. عودة الاسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية. ومشكلات المياه والاكراد والحدود مع جارتيها العربيتين العراق وسوريا والدور التركي المحتمل في أي مشروع شرق اوسطي.

مراحل تطور العلاقات العربية – التركية

مرت العلاقات العربية التركية بعدة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

1- المرحلة الاولى 1918- 1951

في هذه المرحلة انشغلت تركيا بتأسيس الدولة الحديثة وتغيير معالم المجتمع التركي وفي الوقت نفسه انشغلت الاقطار العربية بتنظيم امورها الداخلية وخلال هذه المرحلة تأسست نمطية العلاقات العربية التركية من خلال المشاكل التي كانت تعيشها منطقة الشرق الاوسط وبخاصة الصراع العربي الاسرائيلي فبعد ان وقفت تركيا الى جانب العرب في الامم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين(1947) انضمت بعد ذلك الى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية واعترفت باسرائيل اعترافا واقعيا وقانونيا كاملا عام 1950. وكانت بذلك اول دول اسلامية تعترف باسرائيل [1]

2-المرحلة الثانية 1952-1964

بعد انضمام تركيا الى حلف الاطلسي 1952 نشطت في بناء تحالف اقليمي شرق اوسطي موالٍ للغرب فاسست مع العراق حلف بغداد 1955 لمواجهة النظام الاقليمي العربي المستند الى معاهدة الدفاع العربي المشترك 1952. وانطلاقا من حلف بغداد وافقت تركيا على ان تشارك الولايات المتحدة في مواجهة امتداد التيار العربي الوحدوي الى دول المشرق العربي اذ قامت بحشد قواتها على الحدود السورية للضغط على سوريا التي كانت تنادي بالوحدة مع مصر. ووقفت تركيا خلال هذه المرحلة موقفاً مضاداً للقضايا العربية فقد وقفت ضد الثورة الجزائرية وكذلك عارضت تأميم ممر قناة السويس. وهذا كله ادى الى وقوف معظم الدول العربية اثناء حوادث قبرص الى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس.

3- المرحلة الثالثة 1965-1971

---

[1] مهمت جونلوبول (1991)، تركيا والشرق الاوسط، مجلة الباحث العربي، عدد 25، ص14

تعد هذه المرحلة مرحلة الصحوة للسياسة التركية اثر التجربة التي مرت بها تركيا عند عرض القضية القبرصية على الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1965 اذ لم يقف حلفاؤها الغربيون الى جانبها وهذا دعا الحكومة التركية الى اعادة النظر بسياستها الخارجية وبخاصة مع الدول العربية. وفي حرب 1967 وقفت تركيا الى جانب العرب وأيدت انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية.[1]

4- المرحلة الرابعة 1972- 1990

وقفت تركيا موقفا وديا من العرب في حرب 1973 ووقفت بعض الدول العربية الى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص 1974. ووسعت تركيا دائرة علاقاتها مع العالم العربي والعالم الاسلامي فانضمت الى منظمة المؤتمر الاسلامي واقامة علاقات مع الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الثمانينات نشأت عدة متغيرات عربية واقليمية ودولية اعادت تركيا الى وضع سياستها الخارجية في اطار المعسكر الغربي وقد ادت هذه المتغيرات الى النظر للصراع العربي الاسرائيلي كنوع من الصراع السوفييتي الامريكي.

5- المرحلة الخامسة 1991 وما بعدها.

بدأت هذه المرحلة اثناء حرب الخليج الثانية وقد فتحت الحرب ابوابا امام تركيا تطل منها على العالم العربي اذ احيت الحرب دورا اقليميا لتركيا وكانت الحرب مسببا لتوافر مجموعة من العوامل وبخاصة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ومشكلة المياه في المنطقة التي أهلت تركيا لتؤدي دورا اقليميا.

الدور التركي بعد حرب الخليج الثانية

لعبت التغيرات الدولية دورا مهما في بروز الدور التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي.فبعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، أخذت

---

[1] مهمت حوناوبول، مرجع سابق، ص 15

تركيا تبحث لها عن دور إقليمي يحقق لها مكانة دولية في إطار النظام الدولي الجديد. خاصة وان وضعها الاستراتيجي قد تغير تماما بعد تحجيم القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، وخروجها من معادلة ميزان القوى الإقليمي. وتلاشي المخاطر التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي للأمن التركي.وخسارة سوريا للقطب السوفيتي كحليف استراتيجي[1].

لقد أتاح تلاشي المخاطر التي كانت تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي الفرصة أمام تركيا للتحرك، اذ أخذت تعمل على استثمار المزايا والخدمات التي قدمتها لقوات التحالف في حربها ضد العراق. اضافة الى ان الولايات المتحدة تعتبر تركيا وإسرائيل هما الأكثر تحقيقا لتحالف استراتيجي لخدمة أهدافها الإستراتيجية ومصالحها الحيوية في المنطقة. ولذا فان الولايات المتحدة ترى أنها ملزمة بمساعدة تركيا بكل الوسائل. [2]

وعلى الرغم من التغيرات الإستراتيجية الدولية، الا ان الولايات المتحدة لم تبق على موقفها بالنسبة لتركيا، كما كان عليه فقط. بل تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا وبالأدوار التي يمكن ان تؤديها في سياق الترتيبات، وإعادة توزيع المهام والأدوار التي تقوم الولايات المتحدة بإسنادها لحلفائها في منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا للاستمرار باستخدام سلاح الضغوط المائية على كل من العراق وسوريا. ومن ثم مضاعفة الضغوط السياسية والأمنية على سوريا لإرغامها على القبول بالشروط الإسرائيلية في إطار مفاوضات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.[3]

التحرك التركي في ضوء التغيرات الدولية الجديدة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تمكنت تركيا من بناء علاقات قوية مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. ويثير هذا الوضع الجديد المخاوف

---

(1) معوض، جلال عبد الله، (1992) تركيا والامن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات، المستقبل العربي، عدد 160، ص 93

(2) سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مرجع سابق، ص 47

(3) ابو لبدة، مرجع سابق، ص120

العربية حول احتمالات بناء تحالفات إستراتيجية بين دول الجوار الإقليمي العربي وتلك الجمهوريات على حساب المصالح والقضايا العربية. فالسعي التركي نحو تشكيل تكتل سياسي واقتصادي تحت زعامتها مع مجموعة الدول الإسلامية الأسيوية الوسطى يسمح بإثارة هذه المخاوف، انطلاقا من حقيقة ان الدور التركي والذي تدعمه الولايات المتحدة وأوروبا. يسعى إلى مواجهة أي مواقف سياسية تخل بالتوازن القائم في الشرق الأوسط لصالح الأقطار العربية او تقويتها. ولذلك فان هذا التكتل يتوافق مع ما هو مطلوب من الدور التركي، ويسمح بزعامة تركية في المنطقة لصالح الإستراتيجية الغربية المتناقضة مع مصالح الأمة العربية. وتتضاعف المخاطر المحدقة بالوطن العربي في ضوء تصاعد التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي الذي ترعاه الولايات المتحدة. وبذلك يتحقق الهدف الاستراتيجي لإسرائيل الذي لخصه بن غوريون بقوله: "ان هدفنا هو تسوير نطاق العزلة حول الوطن العربي". [1]

لقد شكلت تركيا على مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية القاعدة الإستراتيجية الهامة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط. فقد استخدمت في تطويع وردع سوريا والعراق عبر التهديد بالقوة العسكرية حينا. والتحكم بتدفق مياه نهر الفرات أحيانا وضرب الأمن الاقتصادي لهما. اضافة الى إثارة الأقليات العرقية بين الحين والأخر. [2]

وتعمل السياسة التركية منذ أزمة الخليج الثانية بشكل نشط تجاه المنطقة العربية وبقدر كبير من الفاعلية، فقد اتسم الموقف التركي بالسعي الحثيث نحو تعظيم مكاسبها ومصالحها، وزيادة وزنها الإقليمي وذلك باستغلال موقفها ازاء العراق خلال الأزمة. حيث كان لذلك أثر مهم في بروز الدور التركي الإقليمي.فقد أعلنت تركيا منذ البداية رفضها القاطع لأي تغيير في الحدود السياسية للكويت.واتخذت حيال ذلك مجموعة من الإجراءات أهمها الالتزام

---

(1) الحسني، محمد صادق، (1992) نظرات الوحدة والرابطة الدينية والامن القومي، المستقبل العربي، عدد 159، ص 151

(2) معوض، مرجع سابق، ص 93

بقرارات (الشرعية الدولية) واشتراك القوات التركية فعليا إلى جانب قوات التحالف الدولي المناهض للعراق، والموافقة على نشر القوات الأجنبية على الأراضي التركية، واستخدام المطارات والأجواء التركية من قبل طائرات دول التحالف، والتزامها بتطبيق الحظر الدولي التجاري على العراق. ثم مرابطة قوات التدخل السريع على أراضيها بحجة حماية الأكراد في شمال العراق. [1]

ويمكن القول ان من اكثر المخاطر التركية على الأمن القومي العربي هو ارتباطها الاستراتيجي بالغرب من خلال عضويتها بالحلف الأطلسي، ومشاركتها في الأحلاف الإقليمية المعادية للوطن العربي. وهو ما يمنحها القوة الإستراتيجية لتحقيق طموحاتها الإقليمية على حساب الأقطار العربية ومصالحها المشروعة[2].

يرتب التحالف التركي الغربي على تركيا التزامات عسكرية نحو حلفائها الأطلسيين، حيث يملي عليها ذلك الالتزام السماح بأعمال عسكرية دولية ضد العرب انطلاقا من الأراضي التركية. كما حصل في حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات[3].

اضافة لما سبق ترتبط تركيا بعلاقات وطيدة بإسرائيل وكان التعاون التركي الإسرائيلي حتى حرب الخليج الثانية في إطار الحلف الأطلسي. وفي سياق علاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة إلى ان وصلت إلى أعلى درجاتها من خلال التحالف العسكري (المعلن) بينهما في آذار 1996. وتشكل السياسة التركية في الوقت نفسه حيال الوطن العربي هاجسا لأكثر من دولة عربية بما تحمله من مخاطر تهدد أمنها الوطني. حيث أفضت التغيرات الدولية وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تزايد الطموح التركي للعب الأدوار الإقليمية الرئيسية، من خلال المشاريع المطروحة على المنطقة، والتي تعد تركيا ركنا

---

(1) ابو لبدة، مرجع سابق، ص 126

(2) سعيد، مرجع سابق، ص 25

(3) المرجع السابق نفسه.

أساسيا فيها، حيث تتناقض هذه المشاريع في جوهرها مع المصالح والأهداف القومية العربية العليا[1].

لقد وجدت تركيا أن التحولات الدولية والإقليمية منذ بداية التسعينيات. يمكن ان تفيد في تعزيز الدور الإقليمي التركي. معتمدة في ذلك على أنها دولة مستقرة وسط بيئة إقليمية مضطربة. وفي هذا السياق. هناك عدد من محاور الخلاف التي تثور بين تركيا والدول العربية. نظرا للتقارب بين السياسة التركية والسياسات الأمريكية، كما ان تركيا تعطي أسبقية متقدمة لعلاقات التعاون العسكري مع إسرائيل وهذا يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي واكتفت تركيا بتقديم تطمينات إلى الدول العربية بان تعاونها العسكري مع إسرائيل ليس موجها ضد العالم العربي.

ويمكن القول ان للدور التركي أثرا كبيرا على جامعة الدول العربية. اذ ان هذا الدور يدور حول خدمة المصالح الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وذلك من خلال قيامها بإتباع سياسة تهدف إلى إشعال الفتنة بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وهذا يؤدي الى إشغال الجامعة بقضايا معينة ومحدودة. تؤثر في مجملها سلبا على دور الجامعة العربية في معالجة القضايا المصيرية، وتستخدم تركيا في ذلك وسائل متعددة من بينها افتعال القلاقل على حدود الوطن العربي سواء باستخدام الصراعات المسلحة او بالتسلل إلى داخل أقطاره لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية، وتشجيع الأقليات والانقسامات الداخلية وتوسيعها، وإثارة وتصعيد المشكلات مع البلدان العربية لإنهاك قواها وجرها إلى الانشغال بهذه المشكلات، مما يضعف في النهاية قدرة الوطن العربي على مواجهة التهديدات الحقيقية التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه العليا، وهذا بالطبع يمكن تركيا من زيادة وزنها الإقليمي وتحقيق مصالح حلفائها، وتحويل المنطقة العربية إلى نظام إقليمي شرق أوسطي امنيا واقتصاديا. وبذلك يتراجع ويضمحل دور الجامعة العربية ويفقدها الدور الأساسي الذي تضمنته أهدافها ومبادؤها.

---

[1] ابو لبدة، مرجع سابق، ص 128

ثانيا: إيران

تعد إيران من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وهي من أهم مصادر التهديد للأمن القومي العربي، فالصراع العربي الإيراني له مقوماته التاريخية والسياسية والقومية، إضافة إلى بعض العوامل الثانوية كالحساسية الناشئة عن مشكلة الحدود المزمنة بين العراق وإيران، والأطماع الإقليمية لإيران في الخليج العربي، وفي ادوار إقليمية إستراتيجية.[(1)]

وبعد الحرب العالمية الثانية أسندت الولايات المتحدة إلى إيران دور شرطي الخليج القوي، كما عملت على تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين إيران وإسرائيل، واستخدمت إيران في استنزاف العراق وتطويعه من خلال الإثارة المستمرة للمشكلة الكردية. كما استخدمت الولايات المتحدة إيران في إخضاع بلدان الخليج الأخرى واستمرار تهديده، الأمر الذي أعطى إيران الفرصة للتأثير في الشؤون الداخلية للأقطار العربية الخليجية، وتهديد الأمن والاستقرار فيها. وبعد سقوط شاه إيران استمر التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران إبان الحرب العراقية الإيرانية. ويعود الدافع وراء ذلك التعاون إلى التقاء مصالح وأهداف كل من إيران وإسرائيل في إضعاف العراق، وتدميره كقوة عربية إقليمية مؤثرة في تحديد ميزان القوى الشامل في المنطقة.مما يمكن إيران من تحقيق الهيمنة على منطقة الخليج العربي. ويتيح لإسرائيل تدمير قوة عربية مؤثرة في تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي.[(2)]

السياسة الأمنية لإيران

تنبع توجهات السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيدين الوطني والدولي، أساسا من مصالحها الحيوية الإستراتيجية، وتقديرها الطبيعي لمحددات أمنها القومي ويعكس ذلك حماية كيان الدولة من التهديدات في الداخل او من الخارج، وتلاقي المسائل التالية إجماعاً وطنيا:

1.ضرورة فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي.

---

(1) سعيد عبد المنعم، مصدر سابق، ص 48

(2) ابو لبدة، مرجع سابق، ص 138

2. الحفاظ على تدفق النفط الإيراني وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة في تداوله بالقدر والقيمة المطلوبة، وتقليل فرض القيود والتحديات التي تواجه ذلك.
3. المحافظة على الزعامة الإيرانية للعقيدة الشيعية.والسعي لفرض مبادئها وأسسها على دول الجوار الجغرافي ما أمكن لضمان الزعامة الدينية للحكم الإيراني.
4. مواجهة النفوذ والوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وضرورة ان يترك امن الخليج للدول المتواجدة به أساسا، بالاستناد الى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، والتعاون الشامل فيما بينها وتضم إيران والسعودية والعراق والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين وقطر.
5. مناهضة إيران لأية اتفاقيات او معاهدات سلام بين العرب وإسرائيل حيث يؤكد التوجه الإيراني الوطني رفضه لأية تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.[1]

وعلى الصعيد العربي فقد جاءت الثورة الإيرانية بمنطلقات جديدة وشهدت العلاقات العربية الإيرانية، ممثلة بالعلاقات العراقية الإيرانية درجة عالية من التنافس، ويعود ذلك الى الطابع الأيدلوجي والسياسي لسياسات النظام الثوري الجديد في إيران.والذي حاول تقديم نموذج جديد للسياسة والحكم في المجتمعات الإسلامية عموماً والخليجية خصوصاً. وحاول تصدير هذا النموذج بالقوة الى الدول المجاورة. واتجه النظام الثوري في إيران الى تبني اتجاهٍ نحو تصدير

---

(1) ممدوح، انيس فتحي،(1997) ايران قوة مضافة ام مصدر تهديد للامـن العربـي، مجلة السياسة الدولية، العدد 130 ص104. وليد محمود عبد الناصـر(1993)، ايـران وجماعات العنف السياسى في الشرق الاوسط، السياسة الدوليـة، العـدد 113 ص97-100.

الثورة الإسلامية، ومساندة الحركات الأصولية والإسلامية في الدول الاخرى ذات التوجه الإسلامي.

لقد مثل انهيار المعسكر الشرقي مكسبا استراتيجيا وايدولوجيا لإيران. التي عانت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والقرن العشرين من مشكلة الجار القوي في الشمال، وأدى تحرر النظام الإسلامي من هاجسه الأمني الى تنشيط دوره في الخليج وفي المشرق العربي، كذلك أدى انهيار الشيوعية الى تحقيق مصلحة إيرانية. اذ ان الثورة الإسلامية قامت منذ البداية على رفض كلٍ من النظامين الشيوعي والرأسمالي وطرح الاسلام طريقاً لتحرير الضعفاء.[1]

وأعطى نشوب حرب الخليج الثانية فرصة واسعة لتطوير العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول العربية والخليجية على وجه الخصوص. فقد تغير الوضع في التسعينيات عما كان عليه نتيجة لعدة متغيرات محلية و إقليمية مع دول الخليج العربية، بصفة خاصة وباقي الدول العربية على وجه العموم. وازدادت المخاوف المتعلقة باستقرار المنطقة، وبرز تساؤل ملح حول ماهية الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يمكن ان تسهم في استمرار السلام في الخليج.

ولجأت إيران الى تبني سياسة مزدوجة حيال منطقة الخليج، ففي الوقت الذي كانت تدعو فيه الحكومة الإيرانية الى إقامة علاقات قوية مع دول الخليج.كانت العداوة تزداد بين إيران ودول الخليج بسبب المخاوف من الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وبصورة عامة فان دول الخليج تخشى من تزايد قوة إيران العسكرية وتأثيرها الديني. ان الطموحات الإيرانية المعلنة والتي تعكس رغبة إيران في الاضطلاع بدور اكبر في القضايا الأمنية والاقتصادية في منطقة الخليج تزيد من مخاوف الدول الخليجية،وخاصة اذا استمرت إيران بشراء

---

[1] سفير احمد طه، (1997) ايران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد 127، ص206

المزيد من المعدات العسكرية، وطورت قدراتها الحالية. علاوة على ذلك فان هناك قلقاً مستمراً من تصدير إيران للثورة، وتنامي نفوذها الديني. لقد توترت العلاقات مع الخليج بعد تدخل السلطات السعودية لفض مسيرات الإيرانيين خلال مواسم الحج من جهة، ومن جهة اخرى توترت العلاقات الإيرانية الإماراتية بسبب احتلال إيران للجزر الثلاث التي تعود ملكيتها للإمارات العربية المتحدة.وبالرغم من المحاولات لحل هذا الخلاف الا ان إيران واجهت وتواجه كل تلك المحاولات بالاعتراض، واستمرت في إعلان ملكيتها وسيادتها على تلك الجزر، وتنظر دول الخليج لتلك الأعمال كدليل على خطط إيران للسيطرة على شؤون المنطقة. [1]

إيران وامن الخليج:

تعتبر إيران مسألة الأمن في منطقة الخليج من مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فان أي نظام إقليمي فرعي لابد وان يدخل إيران طرفا أساسيا فيه. وعليه فان المفهوم الإيراني يركز الجهد على مقاومة أي نوع من التواجد لقوى عربية او أجنبية قد تعمل على دعم القدرات الدفاعية لدول الخليج، وتتلخص النظرة الإيرانية لأمن الخليج بما يلي:[2]

1. تعتبر إيران الخليج جزءاً لا يتجزأ من أراضيها حيث أنها لا زالت تصر على ان الخليج العربي هو خليج فارسي.
2. تعتبر إيران نفسها حامية المقدسات لان الدول العربية لا تطبق الشريعة فهي إذن أولى من الدول العربية بالولاية الدينية على الشعوب الإسلامية.

لذلك كله فان الشعور العام في الدول العربية هو ان لإيران أطماعاً توسعية وتعمقت هذه المخاوف عندما نشبت الحرب الإيرانية العراقية، واحتلالات إيران الجزر العربية الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وابو موسى) في مطلع السبعينات. وقد ترسخ الاعتقاد بان إيران لها أطماع توسعية عندما لم تقف

---

[1] جريدة القبس الكويتية، عدد 8586، 1997/5/19. العوايشة، احمد، العلاقات العربية الايرانية، حلقة نقاش، بدون تاريخ، ص8.

[2] العوايشة، مرجع سابق، ص8.

بثقلها الإسلامي الى جانب العراق في حرب الخليج الثانية، بل عملت على التدخل وتحريك الشيعة في العراق مما كان له تأثير سلبي وسيء على الأوضاع ومجريات الأمور في العراق.

ينطلق التصور الأمني الإيراني للخليج من خلال عدة مبادئ اهمها: الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في منطقة الخليج، لان ذلك يؤثر على الوضع الإيراني من الناحية الجغرافية والإستراتيجية فيما يتعلق بحقوقها في شط العرب. او في الجزر الثلاث التي استولت عليها. وثانيها الرفض التام للتواجد الأجنبي بمنطقة الخليج باعتبارها الدولة الوحيدة التي يستطيع العالم ان يعتمد عليها في الدفاع عن امن الخليج وموارده النفطية. وثالثها ان الأمن في الخليج هو مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه. أي انه لا بد من مشاركة إيرانية فعالة في الترتيبات الأمنية الإقليمية من خلال اطار من التحالف الإيراني الخليجي. ورابعها الرفض المطلق لمشاركة أية عناصر خارجية حتى ولو كانت عربية في الترتيبات الأمنية. ومن هنا كان الرفض الإيراني لإعلان دمشق ومهاجمة كل من مصر وسوريا وباقي الدول الخليجية التي وقعته. وخامسها ان تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وسادسها الأهمية المطلقة للتعاون الشامل خاصة في المجالات الاقتصادية بين جميع دول منطقة الخليج ومن ضمنها إيران.

تتعارض النظرة الإيرانية لأمن الخليج مع الإستراتيجية العربية التي تدعو الى استقرار عام في الشرق الأوسط والقبول العربي بدول الجوار الجغرافي. كما تتعارض مع الترتيبات الأمنية التي فرضتها حرب الخليج الثانية المتعلقة بضرورة إقرار ثلاثة مستويات للترتيبات الأمنية وهي:[1]

---

[1] زكريا حسن، (1999) اسس التصورات الايرانية لامن الخليج، مجلة السياسة الدولية عدد 137، ص285-286.

1- توفير القدرة الذاتية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية وعقد الصفقات التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة.

2- بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في اطار مجلس التعاون الخليج يركز على مبدأ التكامل في نوعيات المعدات والأجهزة ووسائل القتال.

3- الاعتماد المرحلي على القوات الصديقة في اطار الاتفاقيات الثنائيه للدفاع المشترك والاتفاقيات الأمنية مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

ان هذه الترتيبات تتعارض تماماً مع السياسة الأمنية والتصورات الإيرانية المعلنة. ويتعارض التصور الأمني الإيراني، الذي يرتكز على الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية أي عدم استعداد إيران لإعادة الجزر الثلاث التي استولت عليها إيران.

إيران والمشروع الشرق أوسطي:

ترى السياسة الإيرانية ان هذا المشروع سابق لأوانه، ويجب ان يأتي بعد استعادة الشعب الفلسطيني حقه الكامل. وعليه فان السياسة الإيرانية ترى ان المشاركة في هذا المشروع في الوقت الحالي تهدد بتصفية القضية الفلسطينية، ولا ينبع اعتراض إيران على هذا المشروع من عوامل ايدولوجية تتعلق بالثورة الإسلامية فقط، ولكنه يرتبط بطبيعة تأثير هذا المشروع في المصالح الإيرانية نفسها، حيث ان نجاح مثل هذا المشروع يعمل على ربط دول الخليج العربية بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا يهدد المركز النسبي الإيراني في الخليج كما انه سيؤدي الى تقوية الدور الإسرائيلي والتركي في الخليج على حساب الدور الإيراني. اضافة الى ان إيران غير متأكدة من عضويتها في هذا المشروع.[1]

إيران وعملية السلام في المنطقة :

---

[1] سليم، محمد السيد (1996) مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والايرانين منه، مركز دراسات الوحدة العربية، ص827.

تعاملت إيران منذ اندلاع الثورة الإيرانية مع القضية الفلسطينية من منطلق ان الصراع العربي الإسرائيلي صراع حضاري بين الأمتين الإسلامية واليهودية اكثر مما هو صراع سياسي، لذلك فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران توحد الموقفان الشعبي والرسمي من القضية الفلسطينية، واتخذت إيران الإسلامية موقفا حاسما من القضية الفلسطينية، وطريقة حلها وجاء هذا الموقف مبنيا على أساس انه لا مناقشة في المبادئ. وعلى الرغم من هذا التصور الا ان هناك ظروفا إقليمية فرضت نوعا من التمايز بين المسلك الإيراني تجاه المسارات المختلفة للصراع. اذ نجد ان هذا الموقف متشدد من المسارين الفلسطيني والأردني. ومرن تجاه المسار السوري اللبناني الإسرائيلي، بسبب التماس المباشر بين العلاقات السورية الإيرانية. وضرورة تكيفها تبعاً لتوجهات القيادة السورية وترجع هذه المرونة الإيرانية الى العلاقة المركبة بين كل من سوريا وإيران.وتجدر الإشارة هنا الى ان الدور الإيراني في دعم الحركات السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتله (حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي) والذي يأتي من خلال قيام إيران بنشر مفاهيمها الثورية بين هاتين الحركتين داخل فلسطين شكل أقوى أوراق منظمة التحرير الفلسطينية في تفاوضها مع إسرائيل، حيث تسعى الاخيرة الى قيام منظمة التحرير بدور الحاجز المنيع ضد العمليات الفدائية التي تقوم بها كل من حماس وحركة الجهاد الإسلامي. باختصار ان الموقف الإيراني من عملية التسوية في الشرق الأوسط يعبر عن رفض كل ما يتعارض واعتقاد إيران بالمبادئ فهي لا ترفض السلام اذا كان سلاما حقيقياً ولكنها في الواقع ترفض الاستسلام.[1]

إيران و الحركات الإسلامية في الدول العربية :

تشكل إيران مصدرا رئيسياً لدعم تلك الحركات وقد جاهرت إيران بدعمها لبعض الحركات الإسلامية في مصر والجزائر والعراق.الا ان حماس الحركات الإسلامية في العالم العربي تجاه نموذج الثورة الإسلامية في إيران اخذ

---

[1] فياض، خالد (1997) العلاقات العربية الايرانية، مجلة السياسة الدولية العدد 127، سنة 1997 ص204

بالفتور، ويعود ذلك الى الخلافات المذهبية التي ترتبط بالتصورات على الساحة الإيرانية. اضافة لذلك فان تصاعد الحملة الدولية ضد الإرهاب واتخاذه مبرراً لضرب الدول الراعية له، يحمل إيران على إعادة تقييم موقفها من تلك الحركات، وذلك لعدم إثارة عاصفة اخرى في الخليج. وتجدر الإشارة انه حتى لو توقفت إيران عن أي دعم مادي او معنوي للحركات الإسلامية الراديكالية الا ان بقاء الثورة الإسلامية في الحكم في إيران يمثل مصدرا الهام للعديد من الجماعات الإسلامية كما ان العديد من هذه الحركات تعتبر إيران الملاذ والملجأ الأخير.[1]

الدور الإيراني في المنطقة

بعد حرب الخليج الثانية بدأت إيران تتطلع إلى أداء دور رئيسي وقيادي في المنطقة.وقد أتاحت التغيرات الدولية فرصة لتنشيط الدور الإقليمي الإيراني.سواء في إطار محاولة المشاركة في إقامة نظام للأمن الإقليمي في الخليج، أو في إطار تكثيف الوجود السياسي والاقتصادي والثقافي الإيراني في آسيا الوسطى. وانعكس السعي الإيراني إلى القيام بهذا الدور في احد جوانبه في صورة تبني إستراتيجية شاملة لإعادة بناء القدرات العسكرية والاهتمام بصفة خاصة بامتلاك قدرات صاروخية ونووية باعتبار ذلك أداة رئيسية لاكتساب المكانة والنفوذ وتحقيق الطموحات الإقليمية[2].

ساعدت حرب الخليج الثانية في زيادة فرص تنامي النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، وانقلاب التوازن في المنطقة لصالح إيران على حساب باقي الدول العربية المجاورة.وقد تمكنت من إعادة بناء علاقاتها مع العراق.و إقامة علاقات قوية مع الدول العربية التي كانت مناهضة للتدخل الأمريكي في المنطقة مثل السودان واليمن والأردن والجزائر، مستغلة كذلك

---

(1) المرجع نفسه.

(2) ابو زيد، علاء (1994)، التصور الايراني لامن الخليج بعد الحرب، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة، ص 164

العزلة الدولية التي فرضت على هذه الدول.علاوة على اعتمادها على علاقاتها الوثيقة أصلا بكل من سوريا وليبيا. [1]

وقد عملت دول الخليج على تحسين علاقاتها بإيران والاعتراف بدورها في امن

الخليج.الأمر الذي أدى إلى خلق آفاق جديدة أمام إيران لممارسة دور إقليمي جديد أكثر فاعلية ومما أسهم في تعزيز الطموح الإيراني في المنطقة ذلك التمزق والتشرذم الذي اعترى النظام العربي، وانقسام أقطاره على بعضها على اثر حرب الخليج الثانية.وما نجم عنه من غياب العمل الأمني العربي. إضافة إلى آثار هذه الحرب والصدمة القومية العنيفة التي أحدثتها [2].

لقد وجدت السياسة الإيرانية منذ بداية التسعينيات ان المتغيرات الدولية وفرت لها الفرصة لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية. ولذا فان السياسة الإيرانية تركز على بناء وتشكيل شبكة من الروابط الإقليمية في الدول المحيطة بها.وفي مقدمتها منطقتا الخليج والشرق الأوسط. من اجل امتلاك قدرة اكبر على مواجهة التهديدات المختلفة التي تتعرض لها إيران. جنبا إلى جنب مع زيادة فرصها في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الإستراتيجية.فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط. تركز السياسة الإيرانية على التصدي للتهديد الإسرائيلي. اذ ان إيران ترفض وجود إسرائيل وعملية التسوية. وتعتمد السياسة الدفاعية الإيرانية على عدد من الركائز الإستراتيجية.تتمثل في بناء علاقات تعاون إستراتيجية وثيقة مع سوريا جنبا إلى جنب مع دعم حزب الله اللبناني.وتأييد الانتفاضة الفلسطينية.

ويعد اختلال توازن القوى بين الدول العربية ودول الجوار من أهم النتائج السلبية التي أفرزتها المتغيرات الدولية على الوطن العربي، الأمر الذي أدى الى زيادة أطماع القوى الإقليمية المجاورة. وحفزها على التوسع وتحقيق طموحاتها

---

[1] الكيلاني، هيثم (1994) الامن القومي العربي في اطار العلاقات العربية الاقليمية، مجلة شؤون عربية، عدد 80، ص125

[2] معوض، مرجع سابق، ص 81

ومصالحها على حساب الدول العربية. كما يترتب على الاختلال في موازين القوى.تزايد الضغوط الآتية من دول الجوار باتجاه الأقطار العربية حول العديد من المسائل التي تعد تهديدا للأمن القومي العربي. والتدخل في الشؤون الداخلية وزعزعة الاستقرار والأمن وإثارة الفتن والانقسامات القومية والمذهبية والطائفية فيها.كذلك تسعى دول الجوار إلى امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار الوطن العربية، ومن ثم تهدف الى ان تصبح القوى المحددة للعلاقات الإقليمية ومنها العلاقات العربية الأمر الذي يعني ان جوهر علاقات دول الجوار بالوطن العربي هو الصراع. لان هذه الدول لا تكتفي بعلاقات عادية في تفاعلاتها مع الأقطار العربية وإنما تسعى إلى فرض ارائها وتصوراتها عليها. [1]

في ضوء ما سبق يمكن القول ان لدول الجوار أثرا كبيرا على الجامعة العربية ودورها من خلال مواقفها المتمثلة بأمن الخليج العربي ومحاولة هيمنتها على دول الخليج العربي، او قيامها بدور حامي الشيعة في العالم العربي. ودعم الحركات الأصولية في الدول العربية، وقد تعاظم دور إيران بعد حرب الخليج الثانية التي عملت على تمزيق النظام الإقليمي العربي وتدمير القوة العسكرية العراقية الآمر الذي قاد بالضرورة إلى تزايد طموحات وتطلعات دول الجوار (إيران وتركيا) وإلى كسب المكانة الدولية ومد النفوذ الإقليمي على حساب الواقع العربي المتردي الأمر الذي جعل العلاقات العربية مع هذه الدول تزداد توترا وتنذر بانفجار الصراعات الإقليمية في المنطقة. اضافة لذلك فقد أدى انهيارالاتحاد السوفيتي الى حالة من الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى. مما أتاح مجالا واسعا لكل من تركيا وإيران للحركة السياسية وممارسة النفوذ في هاتين المنطقتين.

---

[1] المشاط، مرجع سابق، ص 114

6.3 التكتلات الإقليمية وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اتجاها متزايدا نحو التكتل الإقليمي سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي، لمواجهة ما خلفته الحرب من آثار وللتكيف مع الأوضاع والظروف الاقتصادية والتجارية التي برزت اثر الثورة التكنولوجية في شتى المجالات، إذ أصبحت الكيانات الكبيرة هي سمة العصر فقد ظهر الاتحاد الأوروبي وظهرت تكتلات اقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة التجارة الحرة في أوروبا وغيرها من التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمجلس التعاون العربي والتكتلات العربية.

التكتلات العربية

لقد تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945. واتسمت نشأة الإطار التنظيمي للنظام الإقليمي العربي بالشمول، إذ ان هذا الإطار ضم منذ البداية كافة الدول العربية المستقلة آنذاك.واستمرت صفة الشمول هذه بعد ذلك. الأمر الذي يشير إلى شرعية النظام. إلا انه في بداية عقد الثمانينات بدأ النظام العربي يعرف ظاهرة التجمعات الفرعية، إذ تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والذي شكل تجمعا جغرافيا إضافة لكونه تجمعا نوعيا، وشهد نهاية العقد تكوين تجمعين عربيين جديدين هما مجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق واليمن والأردن.واتحاد المغرب العربي الذي ضم دول شمال أفريقيا باستثناء مصر.وقد شملت التجمعات الثلاثه أغلبية النظام العربي ولم يبق خارج تلك التجمعات سوى سوريا ولبنان والسودان. إذ ان لفلسطين وجنوب اليمن والصومال وجيبوتي أوضاعهما الخاصة[1].

وقد أصبحت التجمعات الإقليمية واقعا ملموسا على الصعيد العربي، وأصبحت تأخذ شكلا مؤسسيا واقعا متجسدا فيما صدر عن هذه التجمعات من مواثيق لمواكبة المستجدات على الساحة الدولية وما صاحبها من تغيرات تمثلت

---

[1] يوسف، مرجع سابق، ص 84-86

في ان التكتل والتجمع هو الأساس الذي يأخذ به العالم للدخول في القرن الحادي والعشرين. وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على التجمعات الإقليمية.

1-مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

لقد شهدت مدينة أبو ظبي ميلاد هذا التجمع الخليجي حين اجتمع قادة دول مجلس التعاون في 25 ايار 1981، وصدر البيان الختامي في 26 ايار 1981 الذي حدد الوجه الخارجي للمجلس ووضع ميثاقاً خاصاً يحدد أهداف المجلس والهيئات التابعة له.وتتمثل أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها. وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.كما وقع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في 11/11 1981 على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الرياض في المملكة العربية السعودية[(1)]. وقد قطع المجلس خطوات واسعة في تلك الفترة القصيرة.فقد تم إطلاق حرية انتقال الأفراد والسلع وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وتعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتم السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة وصيد الأسماك والمقاولات والمهن وتجارة التجزئة وتجارة الجملة. وتم التنسيق في مجال العديد من التشريعات الموحدة والسماح بحرية التملك في مجال العقارات وتملك وتداول أسهم الشركات المشتركة والشركات الجديدة وغير ذلك كثير من مجالات النشاط الاقتصادي[(2)].

2-اتحاد المغرب العربي:

تعد بلدان المغرب العربي كتلة متجانسة إلى حد كبير عرقيا ودينيا ولغويا وثقافيا واقتصاديا ولها تاريخ ونضال مشترك الأمر الذي ترتب عليه خلق هوية اجتماعية واحدة لهذه الدول. إلا ان حجم التفاعلات بين دول المغرب العربي اقل من اتصالاتها وتفاعلاتها مع دول الجوار، إذ ان حجم التبادل التجاري وانتقال

---

(1) الجروان، سيف بن علي، (2000)، العرب في ظل المتغيرات الدولية دراسات ومقالات، راس الخيمة بدون ناشر، ص 10.

(2) المرجع السابق، ص 11

الأفراد والنشاط السياسي بين دول المغرب العربي ودول الجوار اكبر بكثير من ذلك الذي يجري بين دول المغرب نفسها.

وقد شهدت دول المغرب العربي قيام مؤسسة إقليمية وحيدة منذ استقلال الجزائر هي "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب" والتي أنشئت بمبادرة من مؤتمر وزراء الاقتصاد بدول المغرب العربي في تشرين أول عام 1964 وأتمت هذه اللجنة 60 دراسة حول الغرض الملائم للاستثمار المشترك في عدة مشروعات. إلا ان هذه الدراسات لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

لقد تم إعلان الاتحاد المغربي في 17 تشرين ثاني 1989 وتملك هذه البلدان مزايا اقتصادية إذ تبلغ مساحة هذه الدول ما يقارب 6 مليون كم مربع. او ما يعادل 45.5% من المساحة الكلية للوطن العربي الكبير ويصل عدد سكانه حوالي 51 مليون نسمة أي ما يعادل 30% من سكان العالم العربي وتتوافر له إمكانات التكامل في مجال الأيدي العاملة كما يتوفر له تنوع في مجال النفط والتعدين. ويشير جروان (2001) إلى ان اتحاد المغرب العربي اقتضته ضرورات ثلاث:

1- أسباب اقتصادية إذ تواجه بلدان المغرب العربي مشكلة التنمية وتعبئة قوى العمل الفعلية الكامنة في الوقت الذي أثبتت فيه تجربة الأعوام العشرين الأخيرة انه من دون تحقيق التكامل في المغرب العربي فلا مجال لأية تنمية فاعلة.

2- أسباب سياسية وذلك لتحقيق حرية القرار السياسي.

3- ان سياسة القرن الحادي والعشرين هي سياسة خاصة بالتجمعات والكيانات المنظمة الكبيرة والمتوسطة أما الكيانات الصغيرة فلا تستطيع مواجهة تحديات المستقبل. وعلى كل حال فلا يوجد تعارض بين وحدة المغرب العربي ووحدة الوطن العربي وأن العلاقة بينهما علاقة تمايز وتكامل في الوقت نفسه[1].

لقد أملت ظروف العالم العربي وتعثر محاولات الوحدة الشاملة التجمعات الإقليمية العربية فالتجمعات الإقليمية العربية هي وسيلة عملية لتحقيق

---

[1] الجروان، مرجع سابق، ص15

التكامل العربي الذي يقوم على التنسيق وتكامل المصالح بين مجموعة من الدول ذات المصالح المتشابهة والأنظمة المتماثلة.وإذا كان اتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي واختلاف النظم السياسية والفلسفات السائدة قد حالت دون تحقيق الوحدة العربية الشاملة فلا اقل من قيام تجمعات إقليمية كدعامات وحدوية وروافد خصبة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

ويرى أنصار التجمعات الإقليمية العربية في هذه التجمعات المتجانسة روافد خصبة لتغذية الوحدة العربية الشاملة. فهذه التجمعات لا تتناقض فيما بينها. وان اشتراك المصالح الثنائية او الجماعية في تكوين هذه التجمعات سيعزز من دور الجامعة العربية. ولا يتناقض مع ميثاقها.حيث ان هذا التيار الإقليمي قد اقره الميثاق في مادته التاسعة. وان النظرة المستقبلية لهذه التجمعات هي ان تتلاقى وتكون خطوة أسرع نحو الوحدة العربية الشاملة.ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ان التنسيق بين هذه التجمعات اكثر يسرا من التنسيق بين الدول العربية فرادى مما ييسر العمل العربي المشترك الوحدوي على الصعيد العربي بأسره[1].

وتجدر الإشارة الى ان ظاهرة التكتلات العربية لم تؤثر إيجابا في أهداف او مبادئ جامعة الدول العربية. اذ ان هذه التكتلات لم تشكل مرحلة في الطريق الى الوحدة العربية، وذلك لانها لم تمتلك نقلة نوعية نحو رابطة وحدوية أفضل من تلك التي توفرها جامعة الدول العربية، حيث ان هذه التكتلات لا تدعو الى تحقيق وحدة بين أعضائها. اضافة الى ان هذه التكتلات تعكس التناقضات الموجودة في النظام العربي نظرا لاختلاف السياسات الخارجية لأعضائها، كما هو الحال في اتحاد المغرب العربي مما يجعله غير قادر على أي عمل وحدوي، بل ويعاني من الخلل في ميزان القوى والخلل في الثروة كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن ذلك فان هذه التجمعات عجزت عن إحداث نقلة بين أعضائها.وباستثناء مجلس التعاون الخليجي فان

---

[1] الجروان، مرجع سابق، ص 27

التكتلات الإقليمية بين بعض اقطار الدول العربية تتصف بقصر العمر اذ سرعان ما تنتهي عند أية هزة سياسية في المنطقة.

وفي ضوء ما سبق فان هذه التجمعات لم تتمكن من ان تكون لها أثار مواتية على عملية إصلاح جامعة الدول العربية، أي أنها لم تقدم نموذجاً أفضل يقوم على تعاون أوثق بين أعضائها بل أنها على الرغم من عدم مخالفتها لميثاق الجامعة الا أنها تسببت في إضعاف الجامعة.

الفصل الرابع

المتغيرات الدولية وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

تلعب المتغيرات الدولية دورا مهما في التأثير على فاعلية العمل العربي المشترك.حيث يجيء هذا التأثير على مستويين رئيسيين: أولهما: يتمثل في المناخ الذي تفرزه هذه المتغيرات على البيئة الدولية والذي ربما يؤثر سلبا أو إيجابا على العمل العربي المشترك. وثانيهما يتمثل في السياسات التي تتبناها القوى الدولية تجاه جامعة الدول العربية خصوصا. والعالم العربي عموما.

1.4 انتهاء الحرب الباردة وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

برزت الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي بعد ظهور بوادر الحرب الباردة بهدف احتواء المد الشيوعي، والذي شكل مصدر الاهتمام الرئيسي للإدارات الأمريكية المتعاقبة. وفي ضوء ذلك سارعت الولايات المتحدة برسم إستراتيجية في المنطقة العربية، وإقامة علاقات تستند على المصلحة الأمريكية العليا.وبعد أن وجدت الولايات المتحدة لنفسها موطئ قدم في الوطن العربي نمت العلاقات العربية -الأمريكية التي جاءت مكملة ومنفذة لسياسة الاحتواء. وفي استمرار التجزئة العربية وحرمان الدول العربية من تحقيق حلمها بالوحدة من أجل ضمان بقاء الأوضاع العربية تحت السيطرة، وحماية لاستمرار المصالح الأمريكية. وقد استندت السياسة الأمريكية على ثوابت عدة لترسيخ الوجود الأمريكي في الوطن العربي، ومن أهم هذه الثوابت الثروات العربية وأهمية الموقع الاستراتيجي وضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ليبقى محوراً رئيسياً للتدخل الدائم في المنطقة وضمان تفوقه عسكرياً بتزويده بأحدث المعدات والتجهيزات الحربية.

أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي

اجتاحت التحولات الجذرية الاتحاد السوفيتي في عام 1985، عندما تولى ميخائيل غورباتشوف الحكم. وقد مثلت سياسة البيروسترويكا " والجلاسنوست " قوة الدفع للتحولات في الاتحاد السوفيتي على الصعيدين الداخلي والخارجي. [1]

وهناك اتفاق على ان الاتحاد السوفيتي دخل بعد الانقلاب الفاشل الذي وقع ضد غورباتشوف في آب 1991. مرحلة التفكك والانهيار بصورة متسارعة تمثلت في اتجاه جمهورياته نحو الاستقلال. ويرى إبراهيم(1993) ان هناك اتفاقاً بين الكثير من الباحثين على ان أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي تعود إلى عدد من العوامل منها[2]:

1- إفلاس الإيديولوجية إذ تحولت إلى مؤسسات والتي أدت الى تفشي الفساد. ونشوء طبقة جديدة من المنتفعين من المؤسسات الاشتراكية. وعليه فقد عجزت الاشتراكية عن تلبية احتياجات المواطنين في المجتمع السوفيتي، وهذا قاد إلى غياب عنصر التماسك وانتعاش عوامل التفكيك متمثلة في الإيديولوجيات الدينية والقومية والعرقية.

2- فشل إدارة غورباتشوف في عملية التحول السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفيتي مما ترتب عليه استمرار شبح الأزمة الاقتصادية.واختلال الصيغة التوازنية الداخلية التي اتبعها غورباتشوف حيال التيارات السياسية المختلفة من ناحية ثانية.

3- تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي إذ ان الاتحاد السوفيتي ضم العديد من القوميات واللغات والأجناس التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغة والأوضاع الاجتماعية.

---

[1] الجباعي، احمد (1992)، آثار الانكفاء السوفيتي على الوضع العربي: الاسباب والنتائج والتحديات، الوحدة: محور العرب والنظام الدولي الجديد، الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، عدد 90، ص 25

[2] محمود، احمد ابراهيم، (1993)، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 109، ص 149

وقد بدأت صحوة هذه القوميات مع تولي غورباتشوف الحكم بالمطالبة من قبل بعض الجمهوريات الاتحادية بتغليب اللغات القومية على لغة الاتحاد. وتطورت إلى المطالبة بضرورة إخراج الروس وأبناء القوميات الأخرى. وانتهت بتحقيق الاستقلال والسيادة. [1]

هذا وقد أدت التحولات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى: [2]

1. انهيار الأنظمة الشيوعية في كافة دول المعسكر الشرقي.
2. انتهاء المواجهة الإستراتيجية بين القوتين العظميين.وبالتالي وضع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي.
3. إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى إعادة قيام روابط جغرافية وسياسية جديدة بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي.والى إحداث التغييرات الجغرافية السياسية الناشئة عن اهتزاز التوازنات الإستراتيجية في أوروبا بصورة خاصة.

الآثار الاستراتيجية لانهيار الاتحاد السوفيتي على الوطن العربي

يعد الوطن العربي من اكثر أقاليم العالم تأثرا بالتحولات الإستراتيجية في النظام الدولي، فقد ارتبطت المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي. كما ان تفاعلات النظام الدولي انعكست كأبرز ما يكون على المنطقة العربية وقضاياها، وقد كان لمناخ الحرب الباردة اثر في تكييف الصراعات في المنطقة وفق الصراع بين القوتين. وقد انعكس صراع القوتين العظميين على كافة التفاعلات الإقليمية في المنطقة. وبالتالي فان من الطبيعي ان يؤدي انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى التأثير بقوة على الوطن العربي وأمنه القومي. وذلك من خلال ما أتاحته التغيرات في النظام الدولي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من آليات جديدة تسهل لها

---

(1) ابراهيم، حسنين توفيق، (1995) النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، عدد 4،3،ص 58

(2) المرجع السابق، ص 59

امتلاك قدرة متعاظمة على التحكم في التفاعلات الداخلية والخارجية للمنطقة. وعليه فان انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى إحداث تحولات إستراتيجية عميقة انعكست بآثارها السلبية على الوطن العربي وأمنه القومي[1].

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى فقدان الوطن العربي للتأييد والدعم الاستراتيجي خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ سعى الاتحاد السوفيتي الى محاولة الحد من امتداد النفوذ الأمريكي او احتوائه في المنطقة العربية. ومن ثم إحباط الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى استخدام المنطقة لتطويقها وحصرها في حدوده التقليدية[2]. إلا ان ذلك اخذ في التغير منذ تولي غورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي عام 1985، إذ شهدت السياسة الخارجية السوفيتية تحولا ملموسا حيال الوطن العربي، وفي عام 1987 بدأ التغير في السياسية الخارجية السوفيتية تجاه الوطن العربي يظهر بصورة اكثر وضوحا. وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. فقد اخذ غورباتشوف يركزعلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعتبره شريكا بعد ان كان عدوا وفي بداية التسعينيات. حدث انقلاب آب 1991 الفاشل، الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة وانهياره وزواله عن الخارطة السياسية للعالم. وتراجعت مكانة الوطن العربي في النسق الدولي بسبب انخفاض القيمة الإستراتيجية للشرق الأوسط. وانعدام هامش المناورة الإستراتيجية أمام بعض الدول العربية.

ويمكن تلخيص اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة على الوطن العربي بما يلي:

---

(1) ابو لبدة، نظمي، مرجع سابق، ص 98

(2) المشاط، عبد المنعم (1987)، نظرية الامن القومي العربي المعاصر، القاهرة: شركة الفجر للطباعة، ص 103؛ عبد الله، زكريا محمد، (1997) العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل، مجلة شؤون عربية عدد 79، ص 180؛ التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، ص 105؛ المرجع السابق، ص 115

1- تراجع القيمة الإستراتيجية للشرق الأوسط:

نشأت خلال الحرب الباردة بين القوتين ودول المنطقة بعض الروابط والعلاقات الإستراتيجية التي كانت ترتبط بأجواء الحرب الباردة بصورة مباشرة. اضافة الى ارتباط بعضها بمصالح سياسية. وبانتهاء الحرب الباردة حدث تحول استراتيجي في تلك الروابط والعلاقات نتج عنه تصنيف دول المنطقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقا لمعيار الأهمية الإستراتيجية على النحو التالي:

1- دول مالكة للموارد الأولية الإستراتيجية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي يحفظ النفط لها أهميتها الإستراتيجية في المنطقة.

2- دول قادرة على تقديم الخدمات الإستراتيجية مثل إسرائيل وتركيا ومصر.

3- دول ذات قيمة إستراتيجية سلبية مثل العراق وسوريا وليبيا والسودان وإيران.

وقد تميزت علاقات المجموعة الثالثة مع الدول الغربية بطابع الصراع. اذ أخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يصعدون من أعمال العدوان الدعائي والسياسي الموجه لهذه الدول. وقد أدت هذه الأعمال العدوانية الى تشكيل انطباعات قوية لدى الرأي العام العربي بأن الأمة العربية مستهدفة للتدمير من جانب الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين.وان هناك نوعا من الاستهداف للدول العربية الواحدة بعد الأخرى. وأصبحت الدول العربية ذات القيمة الإستراتيجية السلبية تعاني من التهميش والعزلة على الصعيدين العربي والدولي [1].

وهكذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أديا إلى التقليل من الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي واختفاء الحوافز الإستراتيجية التي كانت تدفع بالقوى الكبرى إلى التنافس للحصول على تأييد الأقطار العربية.

---

(1) ابو لبدة، مرجع سابق، ص 109

2- انعدام هامش المناورة الإستراتيجية أمام بعض الدول العربية:

لقد كان الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة حليفا استراتيجيا لبعض الدول العربية، الأمر الذي أتاح لها فرصا للحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة الا ان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا نحو التحالف مع الغرب. أدى الى انتهاء او فقدان هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية.[1] وعليه فقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي بالنسبة للوطن العربي خسارة لحليف استراتيجي عالمي، ظل يشكل مصدرا للقوة يمكن الاعتماد عليه من جانب الدول والقوى العربية الراديكالية التي كانت ترى ان التسوية السلمية للصراع ليست هي الأفضل، ففي ظل الدعم الإستراتيجي السوفيتي كانت هناك إمكانية متاحة أمام الأقطار العربية لاسيما سوريا لبلوغ التعادل الاستراتيجي مع إسرائيل.

وقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الشرقي أبعاد ومضامين مختلفة في الوطن العربي، فمن المعروف أن الوطن العربي كان يتمتع طيلة حقبة الحرب الباردة بوجود الخيار البديل حيث كانت كل دولة عربية قادرة على أن تجد البديل الملائم لتحقيق مصالحها الوطنية، إلا أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى تحول كبير في هيكل النظام الدولي.[2]

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى فقدان المصدر الرئيسي لإمدادات السلاح والدعم الاستراتيجي والى إدراك الدول العربية بشكل عام والراديكالية بشكل خاص ان استمرار الصراع سيكون ذا تكلفة مرتفعة وأدى كذلك إلى اختفاء تأثير القيود الداخلية والإقليمية العربية مقابل بروز تأثير التغيرات في النظام الدولي على قرارات هذه الأطراف بالمشاركة في عملية التسوية.[3]

---

[1] سليم، محمد السيد، (1992)، العرب فيما بعد العصر السوفياتي: المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ص ص 146-165

[2] يسن، السيد (1992) آفاق التعاون العربي في التسعينيات"، منتدى الفكر العربي، عمان، ص179

[3] علوي، مصطفى، (1993) البيئة الدولية للمفاوضات، مجلة السياسة الدولية عدد 114، ص 83

3- الآثار السلبية على العلاقات العربية الامريكية

تميزت العلاقات الأمريكية العربية خلال الحرب الباردة بخصائص عدة من أهمها: رفض الولايات المتحدة التعامل مع الدول العربية كمجموعة، والسعي الدائم إلى شق الصف العربي وتفتيته، وعدم تكافؤ العلاقات واحتضان الكيان الصهيوني. كما أن هذه العلاقات اتسمت بالتوتر خلال الحرب الباردة وخاصة مع دول المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك فقد نما تعاون بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية في عدة مجالات.أما بالنسبة للعلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب الباردة فقد تأثرت بالتغييرات التي عصفت بمناطق مختلفة من العالم، وفي ضوء هذه التغييرات أعادت الولايات المتحدة النظر في سياستها الإستراتيجية، وإعادة تعريف مصالحها في الوطن العربي. أما بخصوص العلاقات العربية فقد ظلت قائمة على بقاء العديد من المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وهذا ما كان واضحاً في المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والتي استندت على الاشتراك بعدد من الترتيبات الأمنية في المنطقة لتعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة، والدعوة لإقامة سلام شامل وعادل، وجاءت سياسة كلينتون. وجورج بوش الابن امتداداً لذلك[1].

أدى انتهاء الحرب الباردة الى انقلاب في توازن القوى إذ أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.وأصبحت صاحبة القوة والنفوذ والتأثير الأقوى على الإطلاق على الساحة الدولية، ونتج عن ذلك ضعف الموقف الاستراتيجي العربي عموما من نواح عديدة، فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اختفاء الحليف الاستراتيجي الرئيسي الذي كان يمد الكثير من الدول العربية وبالذات سوريا بالأسلحة والدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية، وهو ما تسبب في حدوث مزيد من الخلل في الميزان العسكري والاستراتيجي بين

---

[1] جندل، عبد الله (2001)، العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة معلومات دولية عدد 67، ص24

هذه الدول وإسرائيل لصالح الأخيرة، كما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اختفاء هامش المناورة الإستراتيجية، الذي كان متاحا لدول العالم الثالث في فترة الحرب الباردة.والذي كان يتيح لهذه الدول الحصول على الدعم السياسي، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية من أي من القوتين الأعظم لاستقطابها إلى صفها في فترة الحرب الباردة وهو الوضع الذي لم يعد ممكنا بعد ان باتت الولايات المتحدة تنفرد بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم.ولم تعد بالضرورة بحاجة إلى الحفاظ على الكثير من علاقاتها التحالفية السابقة في العالم الثالث عموما.وفي المنطقة العربية خصوصا[1].

ويختلف تأثير انتهاء الحرب الباردة على الاردن عنه سوريا، فالاردن من الدول التي تعتمد في استراتيجياتها التسليحية على الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، الا ان انهيار الحرب الباردة افقد الاردن المناورة.

وفي ضوء ما سبق فان انتهاء الحرب الباردة اثر على النظام العربي ككل وعلى الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية، اذ تفردت الولايات المتحدة في المنطقة وأخذت تعزز سياستها المتمثلة بتجزئة الدول العربية وحرمان هذه الدول من تحقيق حلمها بالوحدة بهدف ضمان السيطرة على المنطقة. اضافة الى تهميش بعض الدول العربية ومواجهة أي مواقف سياسية تخل بالتوازن لصالح الأقطار العربية، كما أنها عملت على زيادة دور كل من تركيا وإيران في الشؤون العربية.و أخذت تعمل على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية ومحاولة تحديد العلاقات العربية العربية، الأمر الذي يتناقض مع أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية ويعمل على تهميش دورها قي هذا الشأن.

(1) سليم، مرجع سابق،، ص 201

2.4 بروز العولمة وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

حفل القرن العشرون بالكثير من الأحداث والتطورات كان من أهمها الحرب العالمية الاولى والتي أدت إلى تقليص حجم العالم. اضافة الى ظهور الحركة البلشفية والكساد الاقتصادي الذي ساد العالم في نهاية العشرينات. ولم يمض على نهاية الحرب العالمية عقدان من الزمان حتى نشبت الحرب العالمية الثانية والتي ادت الى تدمير البنية الاقتصادية في غالبية الدول الغربية وانقسم العالم بعدها الى معسكرين ونشأت الحرب الباردة وقبل نهاية القرن انهارت البلشفية وظهر النظام العالمي الجديد والذي يتمثل بالهيمنة الغربية على العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.و منذ بداية العقد الأخير من القرن بدأ الحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم. وعلى مختلف المستويات عن العولمة. وبرزت عدة تساؤلات عن ماهية العولمة وحقائقها وأوهامها. وعن فوائدها ومخاطرها وعلى الرغم من أن العولمة برزت في التسعينيات بشكل واضح. إلا أنه يمكن القول أن العولمة قديمة ولكنها تحتمي وراء مصطلحات ومفاهيم أخرى. وقد عمل تطور تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي والإنترنت. على تحويل العالم الى قرية صغيرة، وظهرت العولمة التي أصبحت مظهرا من مظاهر النظام الدولي المسيطر في نهاية القرن العشرين. وتعتبر العولمة عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل في الأسواق وفي التكنولوجيات. بشكل يتيح للأفراد والشركات حرية التجول حول العالم والوصول إلى مسافات بعيدة بشكل سريع وغير مكاف.

مفهوم العولمة

توصف العولمة بأنها نظام جديد او ظاهرة جديدة يراد به توحيد العالم في اطار جديد واحد. وقد شاع استخدام لفظ العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة.(1)

---

(1) امين جلال،(1998) العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228،، ص 153؛ العليان، عبدالله،(2003) "من صراع الحضارات إلى تعايشها"، مجلة العربي، عدد 532،

ولا يوجد للعولمة تعريف دقيق اذ تعددت وجهات النظر التي تناولت تعريف العولمة، فيعرف البعض العولمة على أنها " القوى التي لا يمكن السيطرة عليها مثل الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية". كما تعرف بأنها: "الاتجاه المتناهي الذي يصبح به العالم نسبيا كرة اجتماعية بلا حدود.حيث تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل، أو بعد المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد.حيث يتفاعل الناس ويتأثر بعضهم ببعض. ويصبح العالم اكثر اتصالا وأكثر تنظيما علـى أساس وحـدة الكوكـب" ويرى شارلزهيل (Charles Hill) "أن العولمة تشير إلى تحول العالم إلى اقتصاد عالمي متكامل، وأنها تتكون من عنصرين: هما عولمة الأسواق التي تعود إلى اندماج الأسواق الوطنية في سوق عالمي ضخم، وعولمة الإنتاج والتي تشير إلى ميل الشركات لمصدر البضائع والسلع من مواقع مختلفة بهدف الاستفادة من اختلاف التكاليف ونوعية عناصر الإنتاج كالعمالة والطاقة ورأس المال". ويشير الى أن المحاولة الأولى للعولمة انتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى. ويعتبر انهيار اتفاق بريتون وودز إعادة لولادة سوق رأس المال العالمي. (1)

وهناك اختلاف في تحديد أهداف العولمة فالمؤيدون للعولمة يرون ان العولمة تهدف الى: إقامة سوق عالمية مفتوحة تستوعب المؤسسات والشركات والأفراد جميعا في مختلف أرجاء العالم، حيث يصبح العالم كله كتلة واحدة متفاعلة. وفي هذه السوق الواحدة تتم المبادلات التجارية والاتصالات بين البشر من جميع الأجناس ذوي الحضارات والثقافات والأفكار المتعددة والمتباينة. ويؤدي الاحتكاك بينها إلى التقارب وإذابة الاختلاف تدريجيا وصولا إلى

ص95.؛ الهاشمي، مجد،(2003)، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد،عمان، ص181

(1) Charles W.L. Hill (1998)، Global Business، New Jersey:McGraw Hill, p 12

الائتلاف والانسجام والتوافق[1]. كما تهدف الى تحقيق وحدة العالم من خلال الاندماج، والتكتل وزيادة عمليات المزج والاختلاط بين عناصر الجنس البشري، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة حقوقهم، ووحدة مصالحهم ومنافعهم. وبأهمية الأمن الجماعي، والتصدي لأي خطر يهدد استقرار أمن العالم من خلال بذل الجهود المشتركة، ومن خلال التعاون الوثيق والفعال بين دول العالم، وتوحيد المصطلحات في لغة اصطلاحية واحدة يستخدمها العالم اجمع في التخاطب بين الناس، أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو بين مراكز تبادل البيانات، وصناعة المعلومات وحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة، التي يقوم عليها النظام الدولي القائم مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات النووية والبيئة وتطور الأوبئة والإمراض المعدية وانتقال الأيدي العاملة من منطقة الى منطقة اخرى وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها [2].

بينما يرى المعارضون للعولمة بأنها تهدف الى الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول،والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية، وما يسمى بالأمن القومي الأمريكي على حساب مصالح الشعوب، وثرواتها الوطنية والقومية وتدمير النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب لصالح الحضارة الغربية، وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها، ونهب ثرواتها. وبعبارة أخرى بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لونا واشد خطرا وابلغ ضررا مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم [3].

---

[1] الخضيري، محسن احمد (1995)، عولمة النشاط المصرفي، مجلة المصارف العربية، عدد 222، ص 35

[2] السيد، عاطف (2002) العولمة في ميزان الفك،فلمبخ للطباعة،القاهرة،ص 8.

[3] زعرور، محمد سعيد، (1998)، العولمة، عمان: دار البيرق، ص 37.

اما من حيث نشأة العولمة، فهناك من يرى أن للعولمة تاريخا قديما بدأ مع ظهور الدولة القومية الموحدة على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة. وذلك لان ظهور المجتمع القوي منذ حوالي القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة.

وقد حدد روبرتسون مراحل العولمة كما يلي: [1]

1- **المرحلة الأولى:** بدأت في القارة الأوروبية منذ بداية القرن الخامس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر. وشهدت هذه المرحلة بداية تشكيل الدولة القومية وحملت معها مفاهيم فكرية جديدة حول الإنسان والإنسانية. وبدأت عمليات استكمال تكوين صورة عن العالم أدت إلى بروز الجغرافيا الحديثة.

2- **المرحلة الثانية** :بدأت في القارة الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، وشهدت هذه المرحلة تحولات هامة في الدولة القومية، ونتيجة لتعدد الدول وازدياد العلاقات الدولية بمظاهرها المختلفة بدأت تبرز وتحدد مفاهيم خاصة استهدفت تنظيم العلاقات الدولية. وتنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة، وتوسعت ظاهرة الاتفاقات الدولية، ونشأت المنظمات المتعلقة بتنظيم العلاقات الدولية. وأدت عملية التوسع آنذاك التي قامت بها الدول الأوروبية إلى انضمام دول من خارج القارة الأوروبية إلى المجتمع الدولي، واخذ المفهوم المكاني للعالم يتسع وبدأ الاهتمام بالعالمية إلى جانب الظاهرة القومية.

3- **المرحلة الثالثة**: امتدت هذه المرحلة من عام 1870 حتى عشرينات القرن الماضي وتمت في هذه المرحلة عملية استكمال التوسع الأوروبي، وإدماج عدد كبير من الدول والمجتمعات خارج القارة الأوروبية في المجتمع الدولي، كما شهدت هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وبروز عصبة الأمم كمنظمة دولية عالمية.

---

[1] شدود،ماجد،(2004) العولمة: مفهومها- مظاهرها، سبل التعامل معها، الأوائل للنشر والتوزيع دمشق، ص ص 43-45

4-المرحلة الرابعة: امتدت هذه المرحلة من عشرينات القرن الماضي حتى منتصف الستينات من نفس القرن. وشهدت تغييرات كبيرة في بنية المجتمع الدولي. وفي نوعية العلاقات الدولية، وبروز مظاهر الاستقطاب بمظاهرها السياسية والعسكرية على أرضية أيديولوجية. كما شهدت هذه المرحلة الحرب العالمية الثانية واستخدام السلاح النووي، ونشوء الأمم المتحدة وتوسيع دور الدول الجديدة.

5-المرحلة الخامسة :بدأت منذ ستينات القرن العشرين وأدت إلى اتجاهات متعددة ومختلفة وأزمات في مرحلة التسعينيات، ومن سمات هذه المرحلة إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي العالمي، وبروز التطور الكبير في المعطيات العلمية والتقنية والتطور الكبير في أسلحة الدمار الشامل. وازدياد المؤسسات والحركات ذات الطابع العالمي.

وتتضمن العولمة استخدام العديد من الأدوات.والوسائل والصيغ التي تستخدم في فرض الاتجاه نحوها، والتي هي في الجانب الاقتصادي تتمثل في حرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول، وحرية انتقال السلع والخدمات عن طريق تحرير تجارة الاستيراد والتصدير المنظورة وغير المنظورة وتحويل النشاطات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتحديد درجة تدخل الدولة بأدنى وأضيق نطاق ممكن من خلال العمل على توفير حرية أكبر للنشاطات الاقتصادية عن طريق قيام القطاع الخاص بها.[1]

وهناك قوى اقتصادية وسياسية وأخرى تكنولوجية كانت وراء بروز العولمة. فبالنسبة للقوى الاقتصادية شكلت الثورة العلمية والتكنولوجية نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية أدت إلى ظهور العولمة، ونتيجة لاستخدام الطاقة التي غيرت جذرياً أسلوب وعلاقات الإنتاج لتبدأ معها مرحلة جديدة من مراحل

---

[1] خاف، فليح حسن(2000)، التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة، بحث مقدم للمؤتمر الأول، العولمة وأبعادها الاقتصادية 8-10 آب، جامعة الزرقاء الأهلية ص200

التطور الإنساني اتصفت بالتوسع الاقتصادي والبحث عن الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية(1).

اما بالنسبة للقوى السياسية فتتمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الشيوعية في أوروبا الشرقية وتحول الأنظمة الجديدة في تلك الدول نحو أشكال من الحكم الديمقراطي وتعاظم دور الكيانات العملاقة ودخولها في اتفاقيات وتحالفات جديدة أثرت على العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم. وأخيرا ترسخ النظام الدولي الجديد والذي نتج عن وقائع شكلت تاريخاً منفصلا بين مرحلتين كحرب الخليج الثانية. وانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول 1991.

اما القوى التكنولوجية والتي تعتبر من أهم عوامل العولمة ومظاهرها والتي تؤثر على مختلف اقتصاديات العالم وتدفق الموارد المادية ويؤكد بعض الباحثين أن التقنية تؤثر على العولمة في ثلاثة جوانب رئيسية: (2)

1- إبداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر.
2- تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة بطرق أرخص وأسرع.
3- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

---

(1) درة، عبد الباري، (2000) العولمة: مفهومها- مظاهرها، سبل التعامل معها، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ص ص 55-56.

(2) سلمان، جمال (1999)، العولمة مظاهرها وأبعادها، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، 23-24 أيار، جامعة اليرموك؛ اربد، ص 4

وللعولمة أبعاد ثلاثة هي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الثقافي كما يلي:

1- البعد السياسي:

يعتبر هذا البعد من أهم أبعاد العولمة، حيث يظهر التبعات التي تنجم عن العولمة وآثارها السلبية والإيجابية التي تتركز على المجتمع الدولي والمجتمعات الإقليمية وترتبط "العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينيات، والتي أخذت تتنافس مع بعضها البعض في المجال السياسي، ومن ابرز هذه القوى التكتلات التجارية والإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة. هذا ولقد افرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية [(1)]

ويعتقد الكثيرون ممن كتبوا عن العولمة بأنها في بعدها السياسي هي شكل من أشكال الهيمنة السياسية، لاسيما بعد انهيار المعسكر الشرقي، وانفراد المعسكر الغربي بالسيطرة على العالم، وتتطلب العولمة فتح الحدود والغاء الحواجز الجمركية، وانتقال الأموال عبر البنوك، والخضوع لقوانين السوق العالمية كما تتطلب العولمة أن تكون للدولة الوطنية قوة ضعيفة غير متماسكة وليست قوة مستقلة، وهذا ينطبق تماماً على كثير من الدول العربية. [(2)]

وتتضمن العولمة أيضاً معنى تجاوز حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي، وترك الأموال تتحرك في هذا المجال عبر العالم، فالعولمة كما يقول العظم هي عالم من دون دولة ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويؤدي إلى إذابة الدولة الوطنية لتتحول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه.

---

(1) ابراهيم،حسنين توفيق (1997)، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، ص190

(2) العظم صادق جلال (1998) ما هي العولمة؟ مجلة الطريق 4 تموز – آب 1998؛ ص 178، وص 179

2- البعد الاقتصادي:

يقصد بالعولمة الاقتصادية " التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود أمام حركة المال وانتقاله [1].

كما تعرف العولمة الاقتصادية بأنها :" اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية[2].

لقد شهدت الساحة العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيرات كبيرة وهامة في مقدمتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا،التي تقوم على تطوير واستخدام المعلومات لتحقيق ميزة تنافسية، وتعكس هذه الثورة ذروة التقدم العلمي الذي شمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي أما التغير الآخر هو عولمة الاقتصاد والذي جعل الاقتصاد العالمي يخضع لمنطق اقتصادي واحد وتحديات منافسة الشركات العالمية، والعولمة في مظهرها الأساسي تكفل للقوى العظمى الاستئثار بثروات العالم، وقد شهد العالم مؤخراً ظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، وهي تعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد والعولمة في بعدها الاقتصادي تتصف بمرحلة متقدمة من مراحل التطور الرأسمالي وتهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادي.

وفي ظل العولمة. فإن المشروعات الكبيرة التي تملكها الدولة أصبحت مطالبة بالتخلّي عنها وإفساح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار فيها. ونظرا لعدم قدرة القطاع الخاص المحلي في الوطن العربي للاستثمار في تلك المشاريع

---

(1) الجميلي، حميد (1994) أوهام التنمية العربية، مجلة شؤون سياسية،السنة الأولى، كانون ثاني، ص80

(2) الاطرش، محمد (2000)حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، المستقبل العربي، عدد 260، ص9؛ التونسي، حافظ (1998)، مشروع منطقة تجارة حرة عربية كبرى: الأمل الواعد للوطن العربي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 74، ص 74

سواء لقلة رؤوس الأموال في بعض الدول العربية وعدم القدرة الإدارية في البعض الاخر على إدارة مثل هذه المشاريع فان هذا يؤدي الى دخول الاستثمارات الأجنبية للقيام بهذا الدور تحت مبررات العولمة الاقتصادية وانسياب رؤوس الأموال إلى البلدان التي لا تملك رأس المال الكافي. هذا بالإضافة إلى أن الدول والشركات الأجنبية المتطورة تملك العلم والتكنولوجيا الحديثة الذي يضمن لها النجاح والتفوق على الدول[1]

ويرى يسن (1998) ان للعولمة تأثيراً اقتصادياً ذا آثار إيجابية وفرص جيدة ان احسن استغلالها. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على ايجاد تدفقات نقدية توجه نحو الاستثمار في قطاعات إنتاجية وبالتالي توفير فرص عمل جديدة تسهم في حل مشكلة البطالة كما أنها تسهم في إعداد وتدريب وتوفير خبرات فنية ماهرة في المجالات التكنولوجية والتسويقية.إضافة إلى ان زيادة النشاط التجاري الدولي وعقد الاتفاقيات التجارية الدولية والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الإقليمية وظهور السياسات التجارية والاستثمارية يساعد في زيادة حجم القطاع الاقتصادي التجاري والذي يؤدي بدوره إلى أيجاد فرص عمل جديدة.وقد تتيح آليات العولمة الفرصة للعنصر البشري للانتقال من بلد لأخر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على توظيف الكفاءات البشرية بهدف زيادة الإنتاجية بغض النظر عن الأصول والجنسيات والذي يؤدي إلى تطوير فعالية المصادر البشرية.

اما من حيث الاثار السلبية للعولمة فان ن ازدياد الانفتاح الاقتصادي وإلغاء الحدود أمام حركة السلع والخدمات ستؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري في الدول العربية ونتيجة لزيادة الاستيراد من الخارج بسبب عدم قدرة منتجات الدول العربية على منافسة منتجات الدول المتقدمة فإن الدول العربية ستصبح سوقاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة. وهذا يؤدي إلى القضاء على الصناعة الوطنية واستمرار العجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية. كما

---

[1] النجار، أحمد منير (2000) الخصخصة في متطلبات العولمة، المؤتمر الأول: العولمة وأبعادها الاقتصادية، 8-10آب جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء، ص 470.

انها تؤدي الى انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية وهذا يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وتحتاج الدول العربية إلى بديل لسد العجز في الموازنة. مما يضطرها إلى اللجوء إلى زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وبالتالي انخفاض دخل الفرد. كما يمكن أن تؤدي العولمة إلى اختفاء صناعات محلية ناشئة أو قديمة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة من الدول الكبرى.[1]

ويرى الاطرش (2000) ان سيطرة الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى جذب العمالة الماهرة والقدرات العلمية التي لا تستطيع بلدانها توفير الظروف الملائمة لإظهار إبداعاتهم وذلك لارتفاع الأجور في الدول الصناعية. مما يؤدي إلى اختفاء الكوادر التي يفترض أن تقوم بعملية التنمية. كما ان التزايد الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تؤدي إلى إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال تؤدي الى عدم تأقلم وتكييف بعض البلدان والمؤسسات مع تسارع وتيرة التغيرات وتزايد حدة الصعوبات والأزمات على المستوى العالمي كما يمكن ان تؤدي إلى زيادة وتوسيع فجوة التخلف والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان العالم وزيادة التدهور وإلى زوال بعض المؤسسات الاقتصادية في بعض البلدان العربية الشرق اوسطية والى اعاقة تطور إنتاج الدول العربية بسبب ضعف قدرة منتجات هذه الدول على منافسة منتجات الدول المتقدمة وانخفاض إمكاناتها وقدراتها المالية والفنية والتكنولوجية والبشرية وضعف كفاءة إدارتها. وارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الإنتاجية وهذا يعني بقاء أسواق الدول النامية مفتوحة أمام منتجات الدول المتقدمة مما يعمل على إعاقة تطور الإنتاج وتوسعه في الدول النامية ويؤدي إلى القضاء على النشاطات الإنتاجية القائمة في الدول العربية.[2]

---

[1] السيد، ياسين (1998) العرب والعولمة. بيروت. مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ص25.

[2] الاطرش، محمد (2000) العرب والعولمة "، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسـات الاستراتيجية والتوثيق، عدد 71، ص ص (95 – 97).

3- البعد الثقافي

ان عولمة الثقافة تحمل في طياتها غايات استعمارية، ويتضح الربط بين العولمة والغزو الثقافي من خلال عدة مؤشرات منها أن مؤسسات الغرب التي تسعى إلى فرض هيمنتها، وتوسيع نطاق نشاطها هي بالأساس مؤسسات اقتصادية، وهي تمارس نشاطاتها الاقتصادية بمصاحبة أنظمة ثقافية، يضاف إلى ذلك مؤسسات الدعاية والثقافة والإعلام الغربية التي هي بالأساس مؤسسات اقتصادية وهي تمارس نشاطاتها الاقتصادية ضمن نشاطها الدعائي. [1]

وتتضمن العولمة الثقافية بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات، والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي بأقل ما يمكن من القيود والعراقيل والضوابط، فلقد فقدت الدول السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات، والذي يتم عبر وسائل وتقنيات جديدة لم تظهر إلا مؤخرا، إضافة لذلك لم يشهد العالم مثل هذا التدفق الحر للأفراد من كل الجنسيات الذين ينتقلون من بلد لأخر كجزء من حركة السياحة المتنامية عبر دول العالم، بحيث أصبحت حركة السياحة في متناول الجميع، وقد أدى هذا الانتقال الجماعي والحر للأفراد إلى تحول السياحة إلى أداة من أدوات العولمة الثقافية التي تعمل على تواصل العالم وتقريب مسافاته وإلغاء حدوده، وعلى العموم فان الولايات المتحدة تروج للعولمة. وتسعى في الوقت نفسه لتفتيت الدول.ومنع قيام وحدات سياسية واقتصادية وخاصة في الوطن العربي، فهي تسعى إلى ان يبقى العرب متفرقين، حتى لا يواجهوا الكيان الصهيوني. والمصالح الغربية بيد واحدة وإرادة موحدة. فالوحدة بنظرهم تشكل تهديدا

---

[1] مسلم،عدنان (1999) العولمة والمشرق العربي في العولمة والهوية: جامعة فيلادلفيا، ص 165

لمصالح الغرب الإستراتيجية في المنطقة. وتهديدا لأمن الكيان الصهيوني المزروع في فلسطين.[1]

تأثير العولمة على النظام العربي الإقليمي

ان من اهم ملامح العولمة على الوطن العربي ما يلي: [2]

1- تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

تتركز اهم تناقضات العولمة السياسية بأنها تبشر بقيم التعددية السياسية، وحقوق الإنسان، الا ان الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة مستمرة في دعم الأنظمة العربية غير الديموقراطية. كما ان حرب الخليج الثانية لم تكن لإعادة الديمقراطية، أو الدفاع عنها في المنطقة العربية، كما ادعت وتدعي الولايات المتحدة.

2- تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره

حافظ النظام الإقليمي العربي على هويته لارتباطه تاريخياً بنشأة القطرية العربية وتوافر هوية ثقافية مشتركة تستند إلى عدة عوامل كاللغة والدين والعادات والتقاليد، إضافة إلى وحدة الثقافة والتاريخ[3]. وقد أدت التغيرات على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى زيادة حدة المخاطر التي يتعرض لها تماسك واستمرار هذا النظام إن عدم الاستجابة للمطالب الخاصة بإعادة توزيع الثروة في الدول العربية يقود إلى الانقسام ويشجع ظهور الحركات الراديكالية في

---

(1) طوالبه، حسن محمد، (2002) الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية 29 -30 آبار، جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، ص 75

(2) الجاسور، ناظم عبد الواحد (1999)، العولمة والدولة الوطنية، ورقة عمل، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 ايار جامعة اليرموك، اربد، ص4

(3) مطر، جميل وهلال علي الدين (1988)، طبيعة وخصائص النظام الإقليمي العربـي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 35

الوطن العربي والتي قد تعمل على القضاء على ما تبقى من هذا النظام للدول العربية[1].

3- تقويض أسس النظام الإقليمي العربي

تركز العولمة على تقويض الأسس التي يستند إليها النظام الإقليمي العربي، وتشويه نزعة الوحدة في الفكر القومي، الذي يسعى جاهداً إلى بناء الدولة القومية العربية، وذلك من خلال وجود أقلية بديلة والتي سوف تؤدي إلى[2]:

أ. العمل على إضعاف أداء جامعة الدول العربية.

ب. تقسيم الدول العربية جغرافياً واقتصادياً، أي إلى دول شرقية ومغربية وخليجية، واستبعاد أقطار أخرى من هذا التقسيم عن طريق خلق ذرائع كثيرة كالإرهاب وعدم احترام حقوق الإنسان.

ج. مواصلة فرض سياسات الحصار والتجويع المفروض على عدد من الدول العربية للقضاء على روح التحدي والصمود.

د. العمل على نسف التضامن العربي وذلك من خلال إثارة المشاكل الحدودية والسياسية عبر قنوات وأدوات جيدة.

ه. دمج التكوينات الإقليمية الجديدة في هياكل دولية على أسس التبعية التي تقوم عليها هذه العلاقة.

4- تفكيك الدولة العربية

ينطوي تيار العولمة في الوطن العربي على خطر تفكيك كل شئ، بما في ذلك الإنسان نفسه. وذلك لان العولمة موجهة ضد الأسرة والقبيلة والدولة والأمة، فالنظام العربي يواجه خطر التفكيك على مستويين أولهما: التفكيك الداخلي وذلك من خلال التناقض القطري، أو الإقليمي والثاني التفكيك على

---

[1] الصلح، رغيد (1998)، تفعيل دور الجامعة العربيـة، مجلـة دراسـات عربيـة، دار الطليعة، بيروت، ص27

[2] مهيوب، غالب (2000)، العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي عدد 256، ص 68

المستوى الكلي والذي يعرض النظام العربي نفسه لخطر الانهيار ومن جهة أخرى فقد ارتبطت العولمة بإحياء نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية، الأمر الذي يهدد بتفكك الدولة القومية من الداخل، وهذا الخطر تشكل نتيجة لما يسمى بحق التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومراقبة الاضطهاد الديني في العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى. إضافة لما سبق فإن من أبرز مخاطر العولمة هو فرض آليات الهيمنة على الدول العربية.وذلك من أجل إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية لهذه الدول، بهدف تمزيق العالم العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية والعمل على تهميش بعض هذه الدول العربية. وتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة[1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان العولمة أثرت بشكل مباشر على العمل العربي المشترك، وخاصة في موضوع الاستثمار والتجارة الحرة، ولكن كان التأثير الأهم هو الذي مس سيادة الدولة عموما، والدولة العربية بصفة أساسية، وبالنسبة للجامعة العربية فقد تأثرت بالعولمة.اذ كاد ان يصيبها الشلل في ظل العولمة. فالعولمة لا ترحب بوجود مؤسسات إقليمية وسيطة على غرار الجامعة، وتثير إشكاليات معقدة لا ترتبط بالجامعة العربية. فالعولمة تفرض قدرا من الحماية للأعضاء في التكتلات التجارية وتقوم على التعاون الاقتصادي المتعدد. اما الجامعة العربية فتقوم على طابع تمييزي ضد الإطراف الأجنبيه وتقتصر على منح امتيازات للدول الأعضاء. مما يخلق حالة من التناقض بين أهداف الجامعة وبين آليات التعاون الاقتصادي المتعدد الإطراف. فالجهود المبذولة لتوقيع العديد من اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تفرض على الدول العربية شروطا من شأنها تقويض مبدأ التكامل العربي، اذ رفض الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الدول العربية بشكل جماعي. كما ان دعوة الولايات المتحدة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات

---

[1] السنوسي،صالح (1998)، هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، 4-6 أيار، جامعة فيلادلفيا، عمان، ص47

المتحدة، وبعض دول الشرق الأوسط تتضمن استبعاداً للجامعة العربية اذ ان الدعوة تقتصر على عدد محدود من الدول العربية، وتنطوي هذه الاتفاقيات بين بعض الدول العربية وبعض المنظمات الإقليمية الفرعية العربية على أثار سلبية خطيرة على فرص التكامل الاقتصادي العربي. وتلحق ضررا بتماسك المنطقة العربية كإقليم جغرافي- سياسي ترتبط دوله بمصالح اقتصادية وسياسية مشتركة. حيث ان اتفاقيات الشراكة المذكورة تستقطب الإطراف العربية المشاركة. وتجذبها بعيدا عن دائرة التكامل الاقتصادي العربي.

3.4 أحداث أيلول/سبتمبر 2001 وأثرها على جامعة الدول العربية

تمهيد

تعرضت الولايات المتحدة في الحادي عشرمن أيلول لعدة عمليات انتحارية ضد أهداف أمريكية في كل من نيويورك وواشنطن. وذلك عندما اخترقت طائرات انتحارية برجي مركز التجارة العالمي ومقر وزارة الدفاع الأميركية، وحدثت تفجيرات بالقرب من وزارة الخارجية. وقد ترتب على الحادث تفجير كامل لبرجي مركز التجارة العالمي وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية ومقتل الآف الأشخاص وخسارة فادحة للاقتصاد الأمريكي[1]

اسباب أحداث أيلول

تتلخص أهم الأسباب التي أدت إلى توجه الأعمال الإرهابية إلى الولايات المتحدة بما يلي :[2]

1- تزايد الأفراد المستعدين للتعامل مع المنظمات الإرهابية في أنحـاء العالم وفي الولايات الامريكية الأمر الذي سهل وصول الإرهابيين الى الولايات المتحدة.

---

[1] ميسان، تيري (2002) أيلول 2001 الخديعة المرعبة، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ص 7

[2] سعيد، عبد المنعم (2001) الإرهاب صورة من صور حروب المستقبل، مجلة الدفاع، عدد 185 القاهرة، ص 27

2- ممارسة امريكا لإرهاب الدولة في شتى المجالات خارجيا وداخليا. اضافة لوجود بعض التشريعات الامريكية التي تتيح قتل الشخص المطلوب القبض عليه دون مساءلة.

3- الكيل بمكيالين مع القضايا الدولية.مما يؤدي الى خلق قوى معادية في كل منطقة تعمل على زعزعة الأمن والنظام فيها.وتلقي تلك القوى كل عون وتأييد من الولايات المتحدة بينما يحظر كل شيء على الآخرين. [1]

وقد أدت الهجمات الى اتخاذ الإدارة الامريكية عدة خطوات داخلية وخارجية تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية[2]:

1- الاستجابة لقوى الضغط من الرأي العام الداخلي المطالبه بضرورة ملاحقة مرتكبي هذه الحوادث وشن الحرب ضدهم وضد الدول التي تؤويهم.

2- استعادة هيبة أمريكا التي تزعزعت بصفتها القوة العظمى وحتى لا تتعرض مرات اخرى إلى مثل هذا النوع من الهجمات الإرهابية..

3- إعادة تنظيم وسائل جمع المعلومات و إعادة النظر في خطط الدفاع الجوي والتأمين والسلامة للمنشآت الحيوية الأمريكية.

وكان من بين الإجراءات على الصعيد المحلي صدور قانون الإرهاب الأمريكي الجديد الذي يتضمن عدة بنود أساسية تعرضت لانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان[3]

وقد أدى عنف الصدمة الى تعزيز نظرة الذين يميلون إلى كيل الاتهامات الى حركات التحرير وحركات المعارضة. والإسلام السياسي. والعروبة والفلسطينيين وشيعة لبنان. وأكراد تركيا. ونتيجة لذلك فقد بدأت واشنطن تعبئة

---

[1] دراسات شرق أوسطية في الولايات المتحدة بعد انفجارات أيلـول ؛ عدد (17)، 2001م، ص 9

[2] شوقي،محمد اسماعيل(2001)،الإرهاب الدولي والحرب ضد أفغانستان،؛ مجلة الدفاع ؛ عدد 148، القاهرة، ص.ص 11-13

[3] شحاته، محمد ناصر (2002)، وآخرون، الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم، مجلة شؤون خليجية،عدد 29، ص 89

فورية لجميع الوسائل المتاحة من عسكرية ومادية ومالية وسياسية لمحاربة الإرهاب بجميع صوره[1].

كما بدأت الحملات السياسية التي تحاول ابتزاز بعض الدول العربية، وذلك من خلال هجوم إعلامي بدعم من بعض الدوائر المعادية في الولايات المتحدة.وقد تأثرت العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001 اذ حدث تغيرات في الموقف الأمريكي تجاه الأمة العربية. وقد كان نجاح الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، أحد أهم الأسباب في تغيير الموقف الأمريكي، حيث لم تعد الإدارة الأمريكية بحاجة إلى تأييد الدول العربية في الحرب ضد الإرهاب. أما بالنسبة للجانب العربي فقد إزاد سخطه على السياسة الأمريكية في العالم العربي نتيجة اتجاه أمريكا للتخطيط لضرب العراق متذرعة بحجج واهية وذرائع وهمية. عاملة بذلك على تلفيق التهم إلى العراق وتحميله مسؤولية هجمات 11 أيلول وذلك للانتقام منه لمصلحة إسرائيل وسياسات الهمجية الأمريكية في المنطقة.

وقد كان لأحداث أيلول (2001) أثر كبير على تشكيل صورة العرب لدى الغرب حيث انطلق فكر الصراع ثانية وذلك بهدف خلق صدام وهمي مع الإسلام على اعتبار الإسلام مصدراً للإرهاب. وتجدر الإشارة الى ان أحداث أيلول شكلت نقطة تحول رئيسة في العلاقات الدولية عموما. وفي الوقت نفسه مثلت مأزقا عسكريا حقيقا للولايات المتحدة.إذ كشفت الهجمات عن ثغرة خطيرة في شبكة الأمن الداخلي الأمريكي. ونجحت في تحدي هيبة الولايات المتحدة ومكانتها وأظهرت انكشاف أمنها الداخلي. كما أدت هذه الأحداث الى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى. بما يتضمنه ذلك من إعادة تعريف

---

(1) منصور،كميل (2002)، احداث ايلول 2001 والمواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 49،، ص 23؛ جاد، عماد، (2002) العلاقات الخليجية الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية عدد 29، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص10

دور الأدوات المستخدمة في هذه السياسات، ولا سيما الأداة العسكرية. وبالذات في الولايات المتحدة. وكان من ابرز نتائج هذه التطورات دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب. ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد استغلت إدارة بوش هذه الحرب لتحقيق أهداف لا علاقة لها بأحداث أيلول، مثل الحرب على العراق.مما تسبب في انهيار الدعم الدولي للسياسة الأمريكية حيث لم يكن للعراق أي علاقة بها. ولم تكن له أية روابط تنظيمية أو عملياتية مع تنظيم القاعدة.كما لم يثبت امتلاكه أسلحة الدمار الشامل.سواء من خلال عمليات التفتيش الدولية قبل الحرب عليه، أو حتى من خلال عمليات التفتيش الشاملة التي قامت بها الفرق الأمريكية في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي له. وبالمثل،فان التحرشات الأمريكية بكل من سوريا وإيران في فترة ما بعد حرب العراق لم يكن لها قط أي علاقة بما يسمى بـ الحرب على الإرهاب. وإنما ارتبطت في الأساس برغبة إدارة بوش في إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط.[1].

ويمكن القول ان أحداث أيلول على الرغم من عدم ثبوت الأدلة على تورط أي من الدول العربية او مواطنيها في تلك الأحداث الا أنها أثارت اتجاهات انتهازية وتحاملاً على الأمة الإسلامية العربية، كما عملت على تشويه صورة الأمة العربية، إضافة إلى الحملات السياسية المشبوهة التي تحاول ابتزاز بعض الدول العربية كمصر والسعودية، وقد شكلت أحداث 11 أيلول 2001 منعطفاً تاريخياً اذ أصبح مألوفاً وعادياً إصدار حكم متعجل بالإدانة على جميع العرب والمسلمين. وأصبحت الجاليات العربية والإسلامية في الغرب موضع شك وغموض. وتخص بإجراءات أمنية مستفزة وجائرة. اما من ناحية تأثيرها على الجامعة العربية فقد عملت على تهميش دور الجامعة العربية التي لم تكن قادرة بكل مؤسساتها على دفع الاتهامات الموجه لدول الجامعة العربية من حيث

---

(1) ابو طالب، حسن، (2003)، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ص 28.

ضاوع مواطنيها في هذه الأحداث، ناهيك عن سياسة معاقبة الدول المتهمة بدعم الإرهاب سواء من خلال أساليب الحصار السياسي والاقتصادي (إيران، ليبيا، السودان، العراق، سوريا) أو من خلال توجيه ضربات عسكرية إلى بعض الدول والذي هو انتهاك لسيادة هذه الدول وخرق لمبادئ الجامعة ومواثيقها المتعلقة بالدفاع وصيانة استقلال الدول الأعضاء في حالة تعرضها الى عدوان خارجي. ويبقى اثر هذه الأحداث على القضية العربية الرئيسية. اذ ان الإدارة الامريكية أخذت في تعزيز العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتبنت تعريف إسرائيل للصراع في فلسطين بأنه "إرهاب" وليس مقاومة مشروعة للمحتل. ووصفت التدمير الإسرائيلي للمدن والمخيمات الفلسطينية بأنه شكل من أشكال الدفاع عن النفس.

ويرى محمود (2004) ان المتغيرات الدولية أثرت سلبا على العمل العربي المشترك سواء بالنسبة للآثار المتعلقة باتساع الخلل في الميزان الاستراتيجي الإقليمي. أو بسبب الهجمات العديدة التي تعرضت لها جامعة الدول العربية من جانب قوى دولية.من حيث رفض هذه القوى التعامل معها بصورة مباشرة. أو مطالبتها بإنهاء دورها وإنشاء مؤسسات إقليمية بديلة. كما يرى ان المتغيرات الدولية لعبت دورا محفزا للعمل العربي المشترك. وخاصة انتشار فكرة الاندماج والتكامل الإقليمي في فترة ما بعد الحرب الباردة منذ بداية التسعينيات بحيث انتشرت التجمعات الإقليمية في كافة الدول العربية الذي كان يمكن ان تكون دافعا للعرب لإصلاح جامعة الدول العربية وتعزيزها. إلا ان الاستجابة العربية لهذه المتغيرات بقيت أسيرة للصراعات العربية – العربية وانعدام الإرادة السياسية اللازمة لتطوير العمل العربي المشترك.لدى الكثير من الدول العربية[1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان المتغيرات الدولية أثرت في العمل العربي المشترك اذ تساعد هذه المتغيرات على نمو فكر التكامل الإقليمي على الساحة الدولية. كما تعزز هذه الظاهرة قوة الدفع نحو تعزيز العمل العربي

---

(1) محمود، احمد إبراهيم، مرجع سابق،، ص 110.

المشترك. اما الاثر السلبي لهذه المتغيرات فيتمثل في نمط السلوك الدولي الرافض للتعامل مع الجامعة العربية. او حتى التعامل مع أي دولة عربية كبرى كمتحدثة باسم الدول العربية ككل بهدف محاولة إضعاف المواقف العربية.وتفتيت الدول العربية إلى كيانات منفردة يسهل الضغط والتأثير عليها من جانب القوى الدولية والإقليمية. في ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك. كما ان كثيرا من القوى الدولية تفضل التعامل مع المنظمات العربية الإقليمية الفرعية، مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي. فعلى سبيل المثال دخل الاتحاد الأوروبي في مفاوضات طويلة لإقامة منطقة تجارة مشتركة مع مجلس التعاون الخليجي.او ابرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد المغربي، وعليه فان القوى الغربية ترفض التعامل مع المنطقة العربية بصورة موحدة، من خلال الجامعة العربية بل أنها تفضل التعامل معها بصورة مجزأة، سواء من خلال التعامل الثنائي المباشر مع كل دولة على حدة أو مع التجمعات الإقليمية الفرعية التي تقتصر العضوية فيها فقط على أقاليم فرعية صغيرة.

المحصلة الإجمالية لتأثير المتغيرات الدولية على النظام العربي وبالتالي على دور الجامعة العربية هو السعي لشل العمل العربي المشترك وتقويض مؤسساته. أو على الأقل تغيير هويتها وتوجهاتها الرئيسية فالسياسة الامريكية والغربية تجاه جامعة الدول العربية وتجاه العمل العربي المشترك تهدف الى إجهاض أي محاولات لاستعادة التضامن العربي وتعزيز علاقات التعاون الشامل بين الدول العربية خوفا مما قد يترتب على ذلك من تقليل هيمنة الولايات المتحدة والغرب على المنطقة العربية.

الفصل الخامس
مبادرات الإصلاح

تمهيد

نتيجة للضعف الذي عانت منه جامعة الدول العربية منذ تأسيسها، وتراجع دورها بسبب بعض المتغيرات الدولية والاقليمية التي أثرت على العمل العربي المشترك، بحيث وصل الى تجميد دور الجامعة العربية او عدم أخذ وجودها بالإعتبار وإلغاء دورها نهائيا. أصبحت هناك حاجة ماسة الى تفعيل وإصلاح الجامعة العربية، وينطلق الإصلاح من إصلاح البنية المؤسسية لهذه الجامعة. فالإصلاحات مهمة لتفعيل دور الجامعة وخلق آليات لتفعيل مبادرات الإصلاح لتحقيق قدر وافر من الاستقلال والاستقرار في المنطقة العربية، وتأكيد العمل المشترك المصاحب لكل مبادرات التكتلات الاقتصادية وتفعيل التعاون العربي المشترك[1].

1.5 نبذة تاريخية عن المبادرات الإصلاحية

بدأت الدعوة لإصلاح وتطوير الجامعة منذ عام 1948م، عندما طالبت سوريا بتعديل الميثاق بهدف وضع ضوابط قومية على سلوك الدول الأعضاء وقد تضمن الاقتراح السوري ضرورة امتناع أعضاء الجامعة عن التفاوض والتعاقد مع الدول الأجنبية. إلا بعد التفاهم على أسس هذا التعاقد ضمن الجامعة، الا ان الاقتراح لم يوافق عليه[2].

وتقدمت سوريا ثانية في عام 1951 بمشروع آخر لتعديل الميثاق. اذ طالبت بإنشاء إتحاد بين الدول العربية بشكل تدريجي، واقترحت تشكيل

---

(1) محمد علي، بدر الدين رحمة (2006)، الجامعة العربية ومبادرات الاصلاح في ظل عالم متغير ورقة عمل مقدمة لمؤتمردعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار، عمان، ص 1

(2) مطر، جميل وآخرون، 1993، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص 263.

المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد، الا ان هذا الاقتراح لم يوافق عليه ايضا. وفي عام 1954تقدم العراق بمبادرة مشابهة ولم تتم الموافقة عليها. كما تقدمت الأمانة العامة للجامعة عام 1955 بثلاثة اقتراحات إلى الدول الأعضاء بهدف تعديل الميثاق تمثلت بإضافة هيئة جديدة إلى الجامعة في شكل جمعية شعبية، والنص على أن تكون قرارات مجلس الجامعة التي تتخذ بالأكثرية ملزمة لجميع الأعضاء، ودعم معاهدة الدفاع المشترك لتعزيزها، وكررت الأمانة العامة مبادرتها بالتعديل مع بعض الإضافات الجديدة في عام 1956 ولم يؤخذ بهذه المبادرات.[1]

وفي عام 1964 قرر مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية إنشاء محكمة العدل العربية. وبقي القرار حبرا على ورق لمدة تزيد على 30 عاما بحجة مناقشات الخبراء وفي عام 1996 أعاد مؤتمر القمة في القاهرة القرار نفسه دون جدوى. وفي عام 1974 وافقت قمة الرباط على تعديل الميثاق.وشكلت لجنة لهذا الغرض على ان يعرض الموضوع في القمة التالية. الا ان قمة 1976 لم تتعرض للقرار وركزت على الحرب الأهلية اللبنانية. اما قمة بغداد عام 1978 فقد ركزت على كامب ديفيد. وطالبت قمة تونس في 1979 بالإسراع بتعديل الميثاق. وتكررت المطالبة بالأمر نفسه في قمة 1980، ثم أشارت قمة فاس في العام 1982 إلى تأجيل عرض مشروع التعديل على القمة لمزيد من الدرس.على ان ترفع مشاريع التعديل إلى القمة التالية. ولم تتعرض مؤتمرات القمة 1985، 1987، و1988 الى موضوع التعديل. الا ان قمة 1989 قررت إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق. ولم تتم إعادة النظر قبل انعقاد قمة بغداد في عام 1990، حيث طالبت تلك القمة وزراء الخارجية العرب بإتمام الإجراءات المتعلقة بتعديل الميثاق، ورفع توصياتهم إلى مؤتمر القمة التالية بالقاهرة، وبعد اقل من ثلاثة شهور انعقد مؤتمر القمة في القاهرة للنظر بغزو العراق للكويت ولم يبحث موضوع تعديل الميثاق. وقد أدى الغزو إلى تعذر انعقاد القمم العربية حتى عام 1996، وفي ذلك العام انعقدت قمة في

---

[1] يوسف، أحمد (2004)، المتغيرات العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 301، ص42.

القاهرة دون ان تشير إلى تعديل الميثاق بحرف واحد.بل تحدثت تحديدا عن "احترام ميثاق الجامعة العربية" وشغلت القمة التالية في القاهرة في العام 2000 بدعم انتفاضة الأقصى. وبدأ الحديث بعد ذلك يتجه نحو التطوير بصفة عامة وليس تعديل الميثاق، منذ قمة عمان الدورية الأولى في آذار 2001 ولم تبحث كل من قمة بيروت في عام 2002 وقمة شرم الشيخ في عام 2003 في تعديل الميثاق. وللقد كان للعدوان الأمريكي على العراق عام 2003 اثر سلبي على الأمن القومي العربي، الأمر الذي أدى الى بروز دعوات تطالب بضرورة تطوير العمل العربي المشترك ومؤسساته. وعلى رأسها جامعة الدول العربية نتيجة لعدم قدرة النظام العربي الرسمي على الاستمرار في ظل الظروف الجديدة. اذ نشأ عن الحرب الأمريكية على العراق وما تبعها من سقوط بغداد تحديا حقيقيا لفكرة العمل العربي المشترك ومنظمته الأساسية ـ جامعة الدول العربية. التي لم يكن لها دور في ما حدث في العراق. [1]

طالبت مقررات مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان عام 2001، وشرم الشيخ عام 2003، الدول العربية بتقديم اقتراحاتها وتصوراتها بشان تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك وفي ضوء ذلك شهد عام 2003 تقديم سبع مبادرات لإصلاح جامعة الدول العربية. وقد اجتمع وزراء الخارجية في القاهرة بمقر الجامعة في عام 2004 بهدف مناقشة الأفكار والمبادرات المطروحة لتطوير الجامعة، وناقشوا ثلاث مبادرات أساسية أهمها: [2]

---

(1) نوفل، احمد سعيد (2006)، إصلاح جامعة الدول العربية بين المبادرات والعقبات ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار، عمان، ص 1

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2004 ـ 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2005، ص 304.

1- مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية

2- المبادرة الثلاثية المصرية السعودية السورية المشتركة لإصلاح الجامعة العربية والتي قدمتها الدول الثلاث في 2004/2/25.

3- المبادرة الخليجية التي أعلنها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وفي كانون الثاني 2005 وافق وزراء الخارجية العرب على إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول انعقاد له، كما تمت الموافقة على تعديل بعض بنود الميثاق التي تسمح بإنشاء البرلمان العربي ووافق الوزراء على إنشاء آلية ما لتنفيذ القرارات الصادرة عن الجامعة العربية، وعلى تعديل قاعدة التصويت داخل الجامعة، بينما تم الاتفاق على تأجيل الاقتراح بتدوير منصب الأمين العام للجامعة، وفي قمة الجزائر عام 2005 تصدرت جدول أعمال القمة قضايا الإصلاح في الجامعة العربية، وقد أقر المؤتمر بعض التعديلات مثل إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وتعديل الفقرة (2) من المادة 6 بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو، واعتماد نص جديد للمادة 7 من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات، وتكليف الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة لمواصلة بحث مشروعي إنشاء محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي لعرضهما على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة. كما أكد القادة على تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي لتكون قادرة على مواجهة الاختلالات القائمة في نظم التجارة الدولية وفي آذار 2006م انعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وكان من ضمن المواضيع المدرجة مشاريع قرارات تختص بإجراء إصلاحات فـي الجامعة العربية مثـل تعديل نظـام التصويت وإنشاء محكمة عـدل عربية وإنشاء مجلس السلم والأمن العربي وتطوير عمل البرلمان العربي

ومواصلة النظر في الأفكار التي عرضها الرئيس الليبي في قمة عمان (2001م).[1]

وفي نفس الوقت جرت محاولات لتعطيل هذه الإصلاحات ومن بين هذه المحاولات ما يلي[2]:

1. انتخاب الأمين العام:تم تجديد فترة الأمين العام الحالي لفترة اخرى وبالتالي لم يتم أي انتخاب..
2. مشروع قرار إنشاء محكمة عدل عربية : تحول هذا المشروع الى نظام تحكيم في شكل لجنة تبت في الخلافات العربية. وبذلك أسدل الستار على مجهود كبير قامت به الأمانة العامة خلال العقود الماضية لإعداد مسودة النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية.
3. **تعديل الإجماع في التصويت لاتخاذ القرارات:** لم يتم إقرار مبدأ أغلبية ثلثي الأصوات إلا على مواضيع مصنفة ومحددة، وقد تركت بقية المواضيع للتصويت بالأغلبية البسيطة باستثناء فصل أو تعليق عضوية دولة عضو اذ يجب فيها الإجماع.

وترى الباحثة ان جميع القرارات التي اتخذت خلال ما يزيد عن نصف قرن والمتعلقة بتعديل او اجراء تطوير على الجامعة العربية لم يكتب لها رؤية النور شأنها شأن الكثير من القرارات المتعلقة في العمل العربي المشترك. فتطوير الجامعة ليس استثناء.

---

[1] محمد، عمر محمد على(2006) إصلاح جامعة الدول العربية ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار، عمان، ص 6

[2] محمد، عمر محمد على، مرجع سابق، ص 6

2.5 دعاوي الإصلاح

تمهيد

لقد واجهت الجامعة العربية منذ قيامها صعوبات وعقبات متعددة. كانت أكثرها سياسية وبعضها اقتصادية وإدارية، ناتجة عن طبيعة النظام العالمي والاقليمي والقطري. وكان من بين اهم الصعوبات والعقبات التي واجهت الجامعة العربية قيام دولة إسرائيل في فلسطين والذي أدى الى عدة حروب مباشرة وشجع التدخل الخارجي وزعزع الاستقرار السياسي في كل أرجاء الوطن العربي. فضلا عن ان الدول العربية بقيت دولا نامية بالرغم من كثرة مواردها، هذا بالاضافة الى ان غالبية نظمها السياسية غير مستقرة وبعيدة عن الديمقراطية وتفتك بها النزاعات الداخلية والخارجية وغاب عنها امتلاكها لأمنها الغذائي رغم الموارد التي تتمتع بها كما أصبحت الحدود القطرية تشكل مصدر قلق وتوتر ونزاع[1].

اسباب الإصلاح

لم تنجح الجامعة العربية، في التصدي لبحث ودراسة القضايا العربية الكبرى سواء القضايا العربية- العربية، أو قضايا العرب في مواجهة الآخرين. كما أن الجامعة العربية فشلت في تناول القضايا الاقتصادية، ولم تستطع رغم جهودها، انشاء نظام اقتصادي عربي فالأنظمة الاقتصادية العربية متنافرة أحياناً وتظل التشريعات المالية والضريبية بين أجزاء الوطن العربي أكثر تعقيداً، وأشد صعوبة، مما كانت عليه عند إنشاء الجامعة[2].

---

(1) مهنا، محمد نصر، وجمال سلامة، (2006) بعض مظاهر الخلل في اداء الجامعة العربية وجهود تحسينها وفعالياتها: ازمة الخليج الثانية نموذجا، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة، 17-18 أيار، عمان

(2) المهذبي، مهود (1995) جامعة الدول العربية خمسون عاماً علي التأسيس، ملتقي الحوار العربي الثوري الديمقراطي، ص 21.

ويرى ابراهيم (2001) ان الدول العربية تتحمل مسؤولية إخفاق العمل العربي المشترك على أساس أن الجامعة العربية ليست سوى تعبير عن إرادة الدول الأعضاء، وتتحمل الجامعة بعض المسؤولية حيث أنها تعاني عدة مشاكل تعيق أداءها لوظائفها مثل: [1]

1- تفشي البيروقراطية في مؤسسات الجامعة وغياب الكفاءات وتزايد الفساد الإداري داخلها، وانتشار الواسطة والمحسوبية في شغل الوظائف، وعدم وجود رؤية أو إستراتيجية محددة لتفعيل التكامل العربي.
2- الخلل الأساسي في العمل العربي المشترك الذي بدأ منذ تأسيس الجامعة، فقد بدأت التجربة العربية بإنشاء الجامعة العربية واتفاقية دفاع مشترك وسوق عربية مشتركة بقرارات سياسية فوقية دون الاستناد إلى روابط اقتصادية قوية.
3- اعتماد الإجماع كآلية لإصدار القرارات في الجامعة العربية وهي قاعدة يصعب تطبيقها بسبب الاختلاف في المواقف القطرية العربية فضلا عن عدم وجود آلية لتنفيذ القرارات التي تتخذ.
4- تنامي النزعة القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة، وغياب أي إستراتيجية عربية موحدة سواء في المجال السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.
5- غياب الإرادة العربية الواعية بضرورة تقوية وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك، واختلاف الإرادة العربية الجماعية التي تعتبر غير موجودة ولا تهتم بالقضايا الأساسية.
6- رفض الدول العربية إكساب كيان الجامعة سلطة أو آلية إلزامية لحل القضايا العالقة تفوق سلطتها السيادية.
7- عدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه الجامعة، في الوقت الذي تلتزم فيه هذه الدول بالتزاماتها تجاه المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

---

[1] ابراهيم، علي سالم (2001) عوامل اخفاق دور الجامعة العربية، السياسة الدولية، ع146، ص244

8- الخلافات العربية- العربية والتي كان لها تأثيرها السلبي على أداء الجامعة العربية والعمل العربي المشترك لافتقار الجامعة العربية آلية للتسوية السلمية للنزاعات العربية في إطار عربي، وإتاحة فرص التدخل الخارجي في العلاقات العربية.

9- بطء تحرك الجامعة في علاج الأزمات العربية ـ العربية وذلك بسبب الخلافات والانقسامات الحادة بين الدول العربية وتباين مواقفها.

ويقول الاسطل (2006) ان الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط دفعت بالدول العربية إلى التفكير بصورة جدية في تطوير جامعة الدول العربية التي عجزت عن حسم العديد من الخلافات والنزاعات، كما شهدت الكثير من الانقسامات الداخلية بين أعضائها. [1].

ويرى مهنا وسلامة (2006) ان من بين دواعي الإصلاح ما يلي[2]:

1- التغيرات في النظام العالمي والنظام الاقليمى منذ إنشاء جامعة الدول العربية فعلى المستوى العالمي تغير النظام من أحادى تهيمن عليه بريطانيا العظمى إلى نظام قطبين يتنافس فيه معسكران بقيادة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ظل حرب باردة استمرت حتى منتصف عقد الثمانينات. وبعد ذلك تغير النظام العالمي إلى نظام جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. ونشأت منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية. اما على المستوى الإقليمي فقد زاد عدد الدول العربية الأعضاء في الجامعة من سبع دول الى ستٍ وعشرين دولة. واستطاعت الحركة الصهيونية أن تحتل فلسطين وتنشئ فيها دولة إسرائيل مهددة للأمن

---

(1) الاسطل، كمال محمد (2006)استعراض بعض المبادرات العربيـة الحكوميـة وغيـر الحكومية لإصلاح جامعة الدول العربية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية وهئة الامم المتحدة، 17-18 أيار، عمان

(2) مهنا، محمد نصر، وجمال سلامة، مرجع سابق، ص 6

القومي العربي بصورة متواصلة. وأصبحت الموارد العربية وفيرة وإستراتيجية خاصة منذ اكتشاف واستغلال النفط العربي في نهاية عقد الخمسينات وبداية الستينات وأصبحت جاذبة للتدخل الخارجي. رغم ذلك لم يحدث تغيير يذكر في الجامعة العربية.

2- عجزت الجامعة العربية عن تحقيق الأهداف التي حددها الميثاق وتلبية تطلعات وطموحات الشعب العربي. فقد نصت المادة (2) من ميثاق الجامعة العربية على الآتى: "ان الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينهما وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها"

3- عدم نص الميثاق على الوحدة كهدف وهذا يتعارض مع الحد الأدنى لتطلعات وطموحات الشعب العربي. ونتيجة لذلك فان الشعوب العربية اعتبرت الوحدة العربية، هى الهدف التلقائي للجامعة حتى وإن لم ينص عليه الميثاق، بل أن بعض الحكومات والأحزاب السياسية اعتبرت العرب أمة واحدة فألغت تعقيدات إجراءات التأشيرات والإقامة والدراسة والزواج والاستثمار وعاملت جميع المواطنين العرب كمواطنيها كما في سوريا والعراق.

4- عجز الجامعة على منع النزاعات بين الدول الأعضاء وحلها إذا حدثت.. بل استمرت النزاعات بين الدول الأعضاء التي لجأت لاستخدام القوة العسكرية فيما بينها خلافاً لما نصت عليه المادة (5) من الميثاق على النحو التالي: " لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً".

5- لم تتمكن الجامعة من وضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التنفيذ حتى ألان. واعتدت دول أجنبية على دول عربية دون أن تحرك الجامعة ساكناً مثلما فعلت الولايات المتحدة في كل من الصومال والعراق وليبيا..

6- عجز الجامعة عن وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التنفيذ. وما زالت السوق العربية المشتركة حبرا على ورق وما زال مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية ضعيفا اذا ما قورن مع تجارتها مع الدول الأجنبية. ناهيك عن ان الاستثمار العربي الأساسي لا زال يتجه الى الدول الأجنبية بدلاً من الدول العربية الأخرى التي تزخر بالموارد.

7- عجز الجامعة عن تنظيم الاستفادة من الخبرات العربية اذ أن هذه الخبرات تهاجر إلى أوربا وأمريكا بدلاً عن توطينها في الدول العربية.

8- عجز الجامعة العربية عن وضع اتفاقيات العمل موضع التنفيذ فالأيدي العاملة الماهرة والمواطنون العرب عموماً يواجهون صعوبات جمة في التنقل والعمل والإقامة في الدول العربية.

9- غياب دور الجامعة العربية في دعم الصناعة العربية والتي لا زالت بدائية بشكل عام رغم المجهودان المبذولة في بعض الدول العربية.

10- انتهاج العديد من الدول العربية الأعضاء سلوكاً يؤدى إلى تهميش وإضعاف دور الجامعة العربية من خلال: عدم الإلتزام بدفع الاشتراكات السنوية المقررة وإنشاء منظمات عربية أخرى خارج إطار الجامعة وإبرام اتفاقيات مع دول أجنبية تتعارض مع مصالح دول عربية أخرى أو تعرض الأمن القومي العربي للخطر وعقد قمم مصغرة تشاوريه خارج مظلة الجامعة العربية والسيطرة على المناصب الإدارية في الجامعة على أساس الوجاهة وليس الكفاءة. والتعامل الاحادي في قضايا محورية دون الرجوع للجامعة العربية أمنياً واقتصاديا كالصراع مع إسرائيل أو إدارة النفط العربي أو تحقيق الأمن الغذائي العربي أو العلاقات الخاصة مع بعض الدول الكبرى التي تؤثر على مختلف الدول الأعضاء. وعدم التنسيق الفعال بين الدول العربية في المحافل الدولية الأخرى كالأمم المتحدة، واستمرار

استخدام القوة المسلحة بين الدول العربية، وإعطاء ذرائع التدخل لدول أجنبية في شئون الوطن العربي.

3.5 المبادرات العربية

تمهيد

تضمنت قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان عام 2001، وشرم الشيخ عام 2003، دعوة الدول العربية إلى تقديم اقتراحاتها وتصوراتها بشان تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك. وقد تسلمت الأمانة العامة للجامعة مبادرات ومقترحات من: السعودية، سوريا، قطر، ليبيا، مصر، اليمن. وقد احتوت هذه المبادرات والمقترحات على العديد من العناصر المشتركة، كما انفردت بعض المبادرات والمقترحات بتقديم عناصر متميزة.[1] ولقد اختلفت رؤية بعض الدول في سبيل الإصلاح سواء في ميثاق الجامعة أو الإجماع في اتخاذ القرارات أو تفعيل دور الجامعة العربية، ولقد تناولت بعض هذه المبادرات قضايا الأمن القومي العربي وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرض لها من خلال تطوير الجامعة العربية.[2]

اولا :المبادرة اليمنية

ركزت المبادرة اليمنية على مسألة تعديل نظام التصويت بالجامعة واقترحت أن يكون بالأغلبية بدلا من الإجماع. كما اقترحت تحويل الجامعة العربية من وضعها الحالي إلى كيان عربي جديد يطلق عليه اتحاد الدول العربية، وضرورة تشكيل لجنة وزارية من سبع دول عربية تتولى إعداد مشروع دستور الاتحاد الجديد وإنجازه خلال ستة أشهر، ثم تقديمه للدول الأعضاء لدراسته وعرضه على مجلس وزراء الخارجية لإقراره، ورفعه إلى قمة عربية دورية أو طارئة للتوقيع عليه.[3] وقدمت المبادرة اليمنية التصور الذي سيكون عليه الاتحاد.

---

(1) حماد مجدي، مرجع سابق. ص 423

(2) المرجع السابق، ص 430

(3) المبادرة اليمنية (2004)، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2003ـ 2004، الأهرام، القاهرة، ص.337.

كالمحافظة على سيادة كل دولة عربية وحقها في اختيار نظام حكمها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وتشجيع الممارسات الديمقراطية والمؤسسية واحترام حقوق الإنسان، وعدم الاعتراف بالوصول إلى السلطة عبر الطرق غير الشرعية، وقيام نظام أمن عربي إقليمي، والتزام الأعضاء بحل الخلافات سلمياً ورفض استخدام القوة لحل المنازعات، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين ومكافحة الإرهاب. ودعت المبادرة اليمنية الى ضرورة إقامة برلمان عربي ومجلس شورى ومجلس اقتصاد عربي يتضمن في إطاره بنك التنمية العربي وصندوق النقد العربي ومحكمة عدل عربية، علاوة على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك [1]

وأما عن النواحي الاقتصادية، فقد دعت المبادرة اليمنية الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره المدخل الرئيسي للتضامن السياسي العربي. والتدرج للوصول بالأمة العربية لإنجاز هذا الاتحاد من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية داخلياً، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة السوق العربية المشتركة ويدفع بعملية التنمية المستدامة في دول الاتحاد اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ويشجع التعاون مع التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى ودعم القطاع الخاص بإرساء علاقات شراكة حقيقية بين دول الاتحاد، ثم تنسيق الجهود في المحافل الدولية والعمل ككتلة واحدة[2] واقترحت المبادرة اليمنية آليات للتنفيذ من خلال إنشاء:

1- المجلس الأعلى للاتحاد: يتألف من الملوك والرؤساء العرب ويكون أعلى سلطة في الاتحاد، وتصبح رئاسته سنوية بالتناوب بين الزعماء العرب. ومهمته رسم وإقرار السياسات العامة للاتحاد، والتصديق على القرارات والتوصيات المرفوعة من المجالس الأدنى.

---

[1] البرصان، احمد، (2006) مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة، 17-18 أيار، عمان، ص 3

[2] نوفل، احمد سعيد (2006)، مرجع سابق، ص 5

2- السلطة التشريعية للاتحاد: وتتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشورى، وهما يجسدان حق الشعوب العربية في الإشراف والرقابة على أجهزة الاتحاد ويمكن تشكيلها من الأجهزة التمثيلية في الدول تمهيدا لانتخابهما وفقاً لمعايير ومحددات يتم الاتفاق عليها.

3- المجلس التنفيذي لإتحاد مجلس رؤساء الحكومات: ويتشكل من رؤساء حكومات دول الاتحاد.

4- المجالس الوزارية: وهى مجلس وزراء الخارجية العرب. ومجالس الدفاع والأمن، والمجلس الاقتصادي الذي يشمل وزراء التنمية والاقتصاد والتجارة. وأي مجالس أخرى يلزم إضافتها. وتكون مهمتها اقتراح السياسات التكاملية العربية والإشراف على تنفيذها وتحديد الأنظمة الداخلية وطرق تشكيلها وأساليب عملها.

5- محكمة العدل العربية: وتختص بفض النزاعات والخلافات بين الدول العربية، وتشكيل هيئة لتسوية المنازعات التجارية بينها.

ويمكن تلخيص المرتكزات الأساسية التي تضمنتها المبادرة اليمنية بما يلي :

1-**تأسيس كتلة اقتصادية:** تعمل هذه الكتلة على أساس العمل الاقتصادي التكاملي. ومن هنا تبرز فكرة إحياء السوق العربية المشتركة ومشاريع الربط الاقتصادي. وحركة القوى العاملة والمنتجات الوطنية للأقطار العربية. وتضمن هذا الاقتراح إنشاء "بنك التنمية الاتحادي" الذي يهدف إلى تمويل المشروعات التكاملية الاستثمارية المشتركة لغرض تحقيق السوق العربية المشتركة. والتكامل الاقتصادي بشكل عام.

2- **تشكيل مجلس امة**: يتكون هذا المجلس من مجلسين: احدهما مجلس النواب بالانتخاب. والآخر مجلس الشورى بالتعيين. ويعد مجلس الأمة الهيئة التشريعية للاتحاد. ويتدرج في تشكيله من البرلمانات القائمة. وأية أجهزة تمثيلية موجودة في الدول.وصولا إلى التشكيل بالانتخابات وفقا للمعايير والمحددات التي يتفق عليها.

3- **تأسيس مجلس الدفاع والأمن وحل النزاعات العربية بالطرق السلمية كصيغة أمنية فاعلة**. ويأتي ذلك من حقيقة ان هناك أمنا عربيا واحدا مشتركاً، ولا يمكن ضمان أي أمن قطري إلا به.

4- **احترام خصوصيات الدول الأعضاء**، وذلك من خلال:

أ. احترام سيادة كل دولة، واحترام حدودها الإقليميه، ووحدة ترابها الوطني.

ب. حق كل دولة في اختيار نظام حكمها.

ج. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء.

د. التزام الدول الأعضاء بحل خلافاتها بالطرق السلمية، ورفض استخدام القوة في حل منازعاتها.

5- **اعتماد الدبلوماسية الجماعية**: اقترحت المبادرة اعتماد الدبلوماسية الجماعية كوسيلة للتحرك الخارجي. واعتماد الآليات المناسبة للتعامل مع الأطراف الإقليمية والدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وفقاً للسياسات المقرة بما يكفل تعزيز المصالح العربية وتعظيم منافعها وعلاقتها مع التكتلات الإقليمية والدولية، ودرء المخاطر التي تتهددها.

6- **ترسيخ العلاقات مع دول الجوار**: دعت المبادرة إلى ضرورة خلق تفاعل عربي إقليمي تترسخ فيه العلاقات مع دول الجوار الأصلية والعمل على توظيف القواسم المشتركة معها. لخدمة المصالح والقضايا العربية، وتحد من إستراتجية الكيان الصهيوني الرامية إلى احتواء دول الجوار.

7- **اعتماد مبدأ التدرج والمرونة في الإصلاح الجامعة**: يعتمد مشروع الإتحاد في تحقيق الأهداف والإستراتيجية مبدأ التدرج. سواء عبر الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التوحد السياسي. أو من خلال آلية تشكيل التكوينات التابعة له، أو من خلال الفترة الانتقالية التي أقترحها لقيام الأمانة العامة للجامعة العربية لتسيير أعمال الإتحاد حتى يفرغ مجلس وزراء الخارجية من تشكيل مكونات الاتحاد.

ثانيا: المبادرة المصرية 1995

قدمت جمهورية مصر العربية مبادرتها لتطوير الجامعة العربية عام 1995 وقد ركزت المبادرة المصرية على ضرورة وجود عمل عربي جدي لتسوية النزاعات العربية عبر الطرق السلمية، كما أبرزت أهمية قيام الدول العربية بتنفيذ مشروعات اقتصادية تكاملية بينها.[1]

وقد تعرضت المبادرة لمأزق الأمن العربي، اذ ورد فيها انه لا يمكن تجاهل ان خطر المشكلات التي أصابت النظام العربي في الصميم كان ذلك المتعلق بالأمن القومي الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة ترتيب النظام الأمني العربي.

ودعت المبادرة الى ضرورة تعديل نظام التصويت داخل الجامعة واهتمت بكيفية تطوير الإطار السياسي والقانوني للجامعة العربية مع المحافظة على استمرارها، وركزت المبادرة على كيفية تفعيل دور الجامعة من اجل تطوير العمل العربي المشترك. وذلك من خلال اقتراح الخطوات التالية[2] :

1. تنقية الأجواء العربية. وتسوية الخلافات بين الدول العربية.
2. قيام الجامعة بدورها كأداة رئيسية للعمل العربي المشترك، ومن ثم إعادة النظر في المؤسسات والآليات العربية الموازية للجامعة، ومنع وجود تضارب في اختصاصات تلك المؤسسات مع الجامعة، لأنه يساهم في إضعاف عمل الجامعة.
3. إنشاء محكمة عدل عربية لتسوية المنازعات بين الدول العربية تسهم في حسم النزاعات وتوفر آلية للآراء الاستشارية وآلية قضائية محايدة في إطار جامعة الدول العربية.
4. إنشاء برلمان عربي يتكون من المجالس النيابية العربية القائمة، أو عن طريق الانتخاب المباشر في الدول العربية التي لا يوجد فيها مجالس

---

(1) نوفل، احمد سعيد، مرجع سابق، ص 4

(2) نوفل، احمد سعيد، مرجع سابق، 5

برلمانية منتخبة، أو إنشاء برلمان عربي يجمع بين الطريقتين الانتخاب المباشر والمجالس النيابية القائمة مناصفة.

5. إقامة نظام للأمن القومي العربي، عن طريق إنشاء مجلس أمن قومي عربي أو إقامة منتدى للأمن القومي العربي، يشارك فيه ممثلو الدول العربية من مسئولين دفاعيين وأمنيين وخبراء استراتيجيين تتم من خلاله مناقشة قضايا الأمن ومصادر التهديد والصراعات وغيرها في إطار عربي شامل.
6. دعم المنظمات العربية المتخصصة القائمة، والاهتمام بالمجتمع المدني العربي ومؤسساته وربطه بعمل جامعة الدول العربية.
7. تعديل نظام التصويت في أجهزة الجامعة والعمل بمبدأ الاجتماعات التشاورية قبل التصويت على القرارات، أو التصويت بنظام توافق الآراء أو بالأغلبية البسيطة، وإمكانية إعادة التصويت أكثر من مرة بشأن المقترح ذاته في حدود أخرى وضوابط معينة تفتح المجال أمام نظام يتسم بالتوازن والمرونة.

ودعت المبادرة إلى اعتماد أسلوب الدبلوماسية الجماعية وذلك بتشكيل لجنة تكلف بالتحرك الدبلوماسي العربي الجماعي. وتتحدث باسم جميع الدول العربية، وتطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة وتدعيمه بعناصر جديدة. وتحرير الأمانة العامة للجامعة من القيود المالية التي تفرض عليها من قبل بعض الدول العربية.

واقترحت المبادرة إما الاستغناء عن الميثاق الحالي المعمول به منذ نشأة الجامعة. ووضع ميثاق جديد. يأخذ بعين الاعتبار التحولات العربية والإقليمية والدولية، أو الاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية على الميثاق الحالي، أو الإبقاء على الميثاق الحالي كما هو. وإضافة ملحق أو ملاحق إليه. [1]

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي(2004)، المبادرة المصرية، مركز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية 2003ـ 2004، الأهرام، القاهرة ص. 337.

ثالثا: المبادرة السعودية :

تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرة دعت فيها إلى ميثاق عربي جديد يضمن حماية المصالح العربية، وتحقيق المطالب العادلة للدول العربية ويدعم العمل العربي المشترك. ودعت المبادرة إلى بناء القدرات الدفاعية العربية وتبني رؤى الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية. كما ركزت على النواحي الاقتصادية حيث طالبت بوضع خطة عملية لاستكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة الكبرى بشكل نهائي في عام 2005. ودعت الى بناء تعاون اقتصادي عربي قائم على أسس وقواعد ثابتة. والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك، وتنفيذ مقررات القمة العربية، والالتزام بأسس العمل المشترك، وذلك بهدف تبني ميثاق عربي جديد يساعد في تقوية وتعزيز العلاقات البينية العربية، وتحقيق السلم والأمن الدولي للشعب العربي كافة وتتمثل أهم مجالات العمل الأساسية للمبادرة السعودية في الآتي[(1)]:

1. العلاقات البينية العربية، التي تعنى ببناء قدرات عربية شاملة للنهوض بالأمة العربية.
2. تنسيق السياسات الخارجية الأمنية، ويعنى ذلك الرفض الكامل والقاطع لأي عدوان خارجي غير مشروع على أية دولة عربية، والوقوف موقفاً جدياً ضد أية دولة عربية تعتدي على دولة عربية تحت أي ذريعة أو ظرف.
3. الإصلاح الداخلي وتوفير شروط النهضة والتنمية المستدامة وتطوير المشاركة السياسية.
4. التعاون الدفاعي، والعمل من أجل سيادة الدول العربية، وبناء قدرات دفاعية عربية لتحقيق السلام العادل والشامل وفقاً لمبادرة السلام العربية.
5. السياسة الاقتصادية، أي دعم التكامل الاقتصادي من خلال التطبيق التام لمنطقة التجارة العربية الكبرى وتدفق الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص.

---

(1) نوفل،احمد سعيد، مرجع سابق، ص 6

ودعت المبادرة إلى وضع ميثاق بمعزل عن الجامعة في حالة عدم رغبة بعض الدول العربية في التعهد جدياً بالتزامات الإصلاح، كما أنه يكون ملزماً لكل من يتعهد بالإصلاح ويتحمل المسئولية بجدية في العمل العربي المشترك. وهذا الميثاق من جانب آخر لا يشكل انتقاصاً من الجامعة العربية، بل يمكن أن يكون هذا الميثاق ملحقاً بميثاق الجامعة مع مراعاة تحديث آلية اتخاذ القرار في الجامعة على النحو التالي:[1]

أ- **المقترح الخاص بآلية اتخاذ القرارات**: حيث يتخذ مجلس الجامعة القرارات وفقاً لما يلي:

1. إذا تعذر الوصول إلى الإجماع، يجب أن يتخذ المجلس قراراته بالتصويت الإيجابي بأغلبية الثلثين، ومع ذلك يتم اتخاذ القرارات المتصلة بالأمور الإجرائية، بما فيها مسألة تحديد ما إذا كان الأمر إجرائياً أم لا، عن طريق التصويت الإيجابي للأغلبية البسيطة.
2. تكون القرارات المتخذة بالإجماع ملزمة لكل الأعضاء، كما تكون القرارات المتخذة عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين بشأن الأمور المتعلقة بإنشاء الأجهزة والهيئات المعنية بتطوير خطط العمل لتحقيق الإصلاح ملزمة لجميع الأعضاء. أما القرارات الأخرى ذات أغلبية الثلثين فتكون ملزمة للدول التي صوتت عليها فقط.
3. إن الدولة العضو التي تصوت ضد قرارات متخذة بأغلبية الثلثين لها حرية تبنى موقف مستقل، شرط تقيدها بالتزاماتها العامة، وإظهارها كتابة للمجلس لكيفية تنفيذ التزاماتها فيما يتصل بالأمر المشار إليه وذلك لضمان عدم اتخاذ مواقف تعرقل العمل المشترك.

ب- **المقترح الخاص بآلية التقيد والامتثال**: حيث يتولى المجلس ممارسة الرقابة والامتثال لالتزامات أية دولة عضو وفقاً للآلية التالية:

---

[1] نوفل، احمد سعيد، مرجع سابق، ص6

1. ينشئ المجلس لجنة تقيد وامتثال تتكون من عدد لا يقل عن 3 دول ولا يزيد عن ثلث أعضاء المجلس وعضويتها تتم لمدة 3 سنوات وتقدم تقريراً سنوياً للمجلس.
2. يتعين على اللجنة التوصية للمجلس بتبني قرار يوجه اللوم للدولة في حالة عدم التقيد والامتثال، وذلك إذا رأى ثلث أعضاء المجلس ذلك، وعلى مجلس الجامعة أن يصوت بقرار توجيه اللوم في الاجتماع نصف السنوي التالي.
3. إذا تم توجيه قرار اللوم، يتعين على الدولة المعنية اتخاذ خطوات لإصلاح حالة عدم الامتثال خلال 6 شهور من تاريخ تبنى قرار توجيه اللوم، ويجوز لمجلس الجامعة أن يصوت بإبطال قرار اللوم، وإذا لم يفعل ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ تبنيه، تكون حقوق الدول الأعضاء المعنية الخاصة بالمشاركة في أي قرار معلقه إلى حين قيام المجلس باتخاذ قرار حول ذلك.
4. يتعين على المجلس فرض عقوبات على الدولة إذا مر عامان على تاريخ تبنى قرار توجيه اللوم، وإنشاء لجنة للتحقق من كيفية إعادة هيكلة السياسات التعاونية بين الدول العربية في حالة انتهاء عضوية إحدى الدول.
5. إذا لم يبطل المجلس قرار توجيه اللوم خلال 3 سنوات، فإن الدولة المعنية تفقد عضويتها بالجامعة، ويمكنها استعادة العضوية عند التقدم بطلب وذلك بعد مضى سنتين وبناء على تصويت المجلس.

ج-**تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك**: تقوم الاستراتيجية السعودية المقترحة لتطوير العمل الاقتصادي العربي على وضع برنامج طويل المدى للعمل الاقتصادي وتنفيذ مرحلي متدرج لتحقيق العمل الاقتصادي المشترك اعتماداً على خلق مؤسسات عمل مشتركة وتطوير المؤسسات القائمة، وتحقيق التناغم التام في الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية، والالتزام السياسي بأهمية العمل الاقتصادي المشترك وتحقيق الاستقرار في العلاقات السياسية، ويكون ذلك من خلال الآتي:

أ- إعادة صياغة اتفاقية جديدة شاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بحيث تتم على المراحل التالية:

1. استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. إنشاء اتحاد جمركي لا يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية WTO
3. إنشاء السوق العربية المشتركة
4. إنشاء الاتحاد الاقتصادي العربي وهيئاته المالية والتجارية المختلفة.

ب- إعادة النظر في اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك الفرعية، وهذا إجراء يشمل الاتفاقيات العربية الجماعية، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

ج- استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي، حيث أن الإسراع بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والقضاء على المشاكل الإدارية البيروقراطية وقيام عمليات تنموية، يسهم في الحد من التباين في الأنظمة الاقتصادية العربية والذي كان إحدى العقبات الأساسية أمام نجاح مسيرة العمل الاقتصادي المشترك في الحقبة الماضية.

د- دور مؤسسات العمل العربي المشتركة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، فثمة أهمية لأن يلغى ما هو غير فعال، ويدعم ويقوى بعضها الآخر ضمن مراحل العمل المشترك طبقاً لاختصاصات كل مؤسسة وأهدافها.

هـ- القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية، فلابد من إعطاء أهمية للقطاع الخاص ووضع الأنظمة والقوانين التجارية والاستثمارية لتنميته عربياً وتسهيل عمليات الاستثمار. والعمل على تعزيز دور مؤسسات التمويل العربية نظراً لدورها التنموي بتوفير القدرة التمويلية لها وسلامة أهدافها وكفاءة أجهزتها وزيادة تعاونها مع القطاع الخاص.[1]

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي (2004)، المبادرة السعودية، مركز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية 2003ـ 2004، الأهرام، القاهرة ص. 339.

رابعا : المبادرة الليبية :

دعت المبادرة الليبية إلى تحقيق سياسة عربية واحدة في المجالات التجارية الخارجية والسياسة الدفاعية المشتركة، وسياسة خارجية واحدة، وتكوين سوق عربي واحد، وهوية واحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، والمواصلات، والثقافة، والجنسية، والاجتماعية والصحية. وتشكيل لجنة خاصة تتولى إجراءات تنفيذ هذه الشؤون التي تحقق الهوية العربية الواحدة وتتمثل فيها كل الدول العربية المشتركة في الاتحاد. ويتشكل الاتحاد من مؤتمر القمة العربي. ومجلس الوزراء، والأمانة العامة، ومجلس الممثلين الدائمين، ومجلس الأمن العربي، ومجلس الدفاع المشترك، واللجان المتخصصة، والمحكمة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات الحالية. كما يتألف مجلس الوزراء من ممثلي الدول المشتركة في الاتحاد على مستوى الوزراء، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، ويكون المقر الدائم له في القاهرة، وينعقد ثلاث مرات في العام.

وطالبت المبادرة بان تتألف الامانة العامة من أمين عام وعدد من الأمناء المساعدين والموظفين، ويعين مؤتمر القمة الأمين العام بأكثرية ثلثي دول الاتحاد، ويعد هو المتحدث الرسمي للاتحاد بخصوص السياسة الخارجية، كما يعد مشروع ميزانية الاتحاد ويعرضه على مجلس الوزراء للموافقة. وأما عن نظام التصويت، فإن ما يقرره مجلس الوزراء بأغلبية الثلثين يكون ملزماً لجميع الدول الأعضاء، وما يقرره بالأغلبية المطلقة (51%) يكون ملزماً لمن يقبله، أما مؤتمر القمة فيجوز له تعديل الميثاق بأغلبية الثلثين.[1]

كما دعت إلى عدم استعمال القوة لفض المنازعات بين الدول العربية. كما دعت المبادرة الليبية إلى احترام نظام الحكم الموجود في الدول العربية

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي (2004)، المبادرة الليبيـة، مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية 2003 ـ 2004، الأهرام، القاهرة ص. 340.

وعدم جواز عقد أي دولة من دول الاتحاد اتفاقات عسكرية مع أي دولة أجنبية أخرى.

خامسا: المبادرة الجزائرية

تضمن المشروع الجزائري لإصلاح الجامعة اقتراحات لتطوير العمل العربي المشترك من خلال تحديث طرق العمل. وفي مقدمها تعديل قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات المعمول بها حالياً باعتماد غالبية الثلثين في المسائل الموضوعية التي يتم تحديدها والغالبية البسيطة في القضايا المالية والإدارية مثل المنظمات الدولية المشابهة، كما تضمن المشروع الدعوة الى إنشاء مؤسسات جديدة كالبرلمان العربي ومحكمة العدل العربية، واعتماد آلية لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة. ويدعو المشروع الجزائري لتعديل ميثاق الجامعة وانتخاب الأمين العام ومساعديه من قبل القمة، كما يتضمن المشروع عدة نقاط تتعلق بإصلاح هياكل وأجهزة الجامعة وعمل مجلسها سواء على مستوى اجتماعات القمة والزعماء العرب في القمة أو على مستوى وزراء الخارجية العرب، وأكد المشروع على ما دعت اليه الجزائر في السابق من حيث تنظيم مسألة تداول منصب الأمين العام للجامعة و مراعاة مبدأ العدالة في توزيع الوظائف والمناصب حسب نظام حصص على مستوى الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة، والأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل لمقرات هذه المنظمات. و دعا المشروع إلى دورية منصب الأمين العام من خلال انتخابه من قبل القمة العربية. وتناولت المقترحات الجزائرية موضوع منصب الأمين العام للجامعة العربية وعدم قصره فقط على مصر باعتبارها دولة المقر للجامعة العربية، ودعا المشروع الى اعتماد مبدأ التداول على منصب الأمين العام بين المجموعات العربية، وينتخب مجلس القمة الأمين العام للجامعة بأغلبية ثلثي

أعضائه من بين مرشحي الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[1].

سادسا: المبادرة القطرية

طرحت قطر ورقة تتضمن مجموعة من الأفكار تهدف في النهاية للوصول إلى إستراتيجية تحقق التضامن العربي. وأكدت الورقة القطرية أن الإسراع بإقامة سوق عربية مشتركة يجب أن يكون محور الاستراتيجية الجديدة للتعاون العربي.

كما دعت إلى شطب القضايا التي مضى على إدراجها خمس سنوات إلا القضايا المصيرية مع توفير الموارد المالية للجامعة حتى يمكنها التحرك بفاعلية واستقلالية. كما تطرقت الورقة القطرية إلى ضرورة الارتقاء بنوعية ومستوى العمل داخل الجامعة وتوفير الكوادر المناسبة من كافة الدول الأعضاء وتزويد الأمين العامة بكافة الصلاحيات. وطرحت الأردن أفكارا مهمة لإصلاح الجامعة، من دون تعديل طريقة التصويت، تشبه التعديلات التي طرحتها السعودية.

سابعا :المبادرة ثلاثية

تقدمت كل من السعودية ومصر وسوريا قبل الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب في آذار 2003 بعدة أيام، بمقترح لتطوير الجامعة يقارب بين وجهات نظر الدول الثلاث في هذا الشأن أطلق عليه إسم المبادرة الثلاثية. وقد دعت المبادرة الثلاثية إلى توسيع المشاركة السياسية وانجاز الإصلاحات الضرورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقامة الهياكل اللازمة لتنفيذها.

---

(1) الرقمي، ابراهيم، (2006) جـامعة الـدول الـعـربـية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار، عمان، ص 23

وتقرر بموجب الوثيقة الثلاثية إيجاد الآليات اللازمة لما يلي: [1]

1. تقرير السياسيات المشتركة لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الجامعة العربية ووضع الخطط المناسبة للتنفيذ.
2. إنشاء الأجهزة والهيئات الضرورية للوفاء بهذه الأهداف والمقاصد بما في ذلك الأجهزة والهيئات المعنية بتطوير خطة العمل والتفاوض في شأن الآليات التنفيذية.
3. ممارسة الرقابة على تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها بما في ذلك تقرير العواقب والعقوبات المناسبة في حال عدم تنفيذ تلك الالتزامات.
4. دعم العلاقات البيئية العربية.
5. تنسيق السياسات الأمنية الدفاعية والخارجية.
6. تطوير الآليات الخاصة بالنسبة للمؤسسات الإقليمية والدولية.
7. تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي.
8. إنشاء أجهزة رقابة ومتابعة الإصلاح الداخلي.

ثامنا:مبادرة الأمانة العامة

تقدم الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى بمبادرة استخلصها من المبادرات التي قدمتها الدول العربية، والتي وضعها في صيغ قانونية وتم إرسالها إلى جميع الدول العربية الأعضاء بالجامعة قبل بداية عام 2004.

وقد أشار نوفل (2006) الى الملاحظات التالية على المبادرات السابقة الذكر[2]:

1- جاءت جميع المبادرات بناء على دعوة من جامعة الدول العربية لكافة الدول للمشاركة بالمقترحات والأفكار لتطوير العمل العربي المشترك، أي أن الجامعة بقرار من القمة العربية فتحت ميدان التنافس أمام الدول العربية لإبراز ولائها للعمل العربي المشترك وحرصها على دورها في الأسرة العربية. وهذا يعني ان هذه المبادرات لم تنبع من رغبة الدول العربية

---

[1] الاسطل، كمال محمد، مرجع سابق، ص 6

[2] نوفل، احمد سعيد، مرجع سابق، ص 9

وحرصها على تطوير الجامعة وقد يكون هذا عاملا سلبياًاذ ان كل دولة ستسعى جاهدة لتنفيذ اقتراحها كاملا.

2- انطلقت جميع المبادرات من أن هناك أزمة تواجه النظام العربي تتعلق بقدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها التحولات الدولية في البيئتين الدولية والإقليمية على كافة المستويات،الأمر الذي يفرض حتمية التطوير. أي ان هذه المشاريع والأفكار جاءت في الأساس استجابة لواقع الأزمة التي يعيشها النظام العربي على المستوى الداخلي وعلى مستوى استجابته للتحديات التي باتت تهدد بقاء أو شرعية العديد من النظم القطرية المكونة له.

3- اتخذت كافة المشروعات والأفكار المقدمة من تطوير العمل العربي المشترك عنواناً لها، وهذا يعني ان هناك إجماعاً على وجود المشكلة في العمل العربي نفسه.

4- عدم استطاعة كافة المشروعات والأفكار مناقشة أثر غلبة البعد القطري على الأبعاد القومية، حتى في المشروعات التي ترى ضرورة قيام اتحاد للدول العربية. الأمر الذي يضع الكثير من الشكوك حول إمكانية نجاح تطبيق أي من تلك المشروعات والأفكار في ظل تأكيد كافة المشروعات على ضرورة الحفاظ على السيادة المطلقة لكل دولة كما تتصورها أو تعرفها كل دولة.

5- جاءت كل المشروعات والأفكار عامة، اذ أنها أسهبت بالأساس في تشخيص الوضع السيئ الذي يمر به العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية، و لم تحدد آليات عملية لتنفيذ ما اقترحت من أفكار لتفعيل العمل المشترك

6- غلبة التيار الذي يرى ضرورة الإبقاء على جامعة الدول العربية مع تطويرها على التيارات الأخرى التي ترى ضرورة التخلص من الجامعة وإنشاء كيان آخر، حيث يلاحظ أنه لم يعبر عن وجهة النظر الثانية سوى مشروعين فقط هما المشروع الليبي والمشروع اليمنى.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن مبادرات الإصلاح العربية اتفقت في مطالبها على بعض القضايا المشتركة. فعلى سبيل المثال دعت المبادرات اليمنية والمصرية والسعودية إلى ضرورة فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية. وضرورة خلق وحدة أمنية، ودفاعية عربية مشتركة. كما دعت المبادرات اليمنية والمصرية والليبية إلى ضرورة إقامة محكمة عدل عربية، وإقامة هيئات تشريعية عربية كما دعت المبادرات الثلاث إلى ضرورة تفعيل دور الأمانة العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة. وعلى الرغم من اهتمام هذه المبادرات بضرورة إصلاح جامعة الدول العربية الا ان الاتفاق على هذه الإصلاحات ووضعها موضع التنفيذ أمر يظل مرهونا بالموافقة عليه من قبل الدول العربية. وهذا في الواقع العملي أمر متعذر فالتجربة خلال الستين عاما الماضية تشير الى الكثير من القرارات التي تم الاتفاق عليها الا انها ظلت في مكاتب الجامعة ولم تخرج الى حيز الوجود.

4.5 النتائج والخاتمة والتوصيات

1.4.5 النتائج

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :

1- شهدت إطلالة القرن العشرين بروز عدة اتجاهات منها اتجاه يدعو الى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية. واتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالخلافه العثمانية واتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية ويدعو إلى خلافة عربية قرشية واتجاه يدعو إلى الثورة على الأتراك والانفصال التام عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية مستقلة تضم الولايات العربية في الدولة العثمانية.

2- ساهمت دول وقوى اجنبية بإنشاء الجامعة العربية، اذ لم يقتصر الأمر على الدور البريطاني ولكن ايضاً الدور الفرنسي والدور الصهيوني اللذين سعيا إلي محاربة الوحدة العربية بشتى الأساليب والوسائل وان الدول الكبرى حاولت ولا تزال تحاول ان تستخدم المحاور العربية لمصلحتها.

3- جاء تأسيس جامعة الدول العربية استجابة للرأي العام في جميع البلدان العربية، إذ إن الميثاق نص علي أنه يهدف إلى ما فيه إصلاح وتأمين مستقبل البلدان العربية، وجاء ميثاق الجامعة يحوي حوالي عشرين مادة تتعلق بأهداف الجامعة وأجهزتها والعلاقات بين الدول ولا يخفى بأن المبادئ العامة للجامعة تتماشي تماماً مع المبادئ العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بعض المبادئ التي تتطلبها طبيعة المنظمات الإقليمية كالالتزام بالدفاع المشترك بين الدول الأعضاء.

4- تصنف جامعة الدول العربية على أنها من أقدم المنظمات الإقليمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتجسد أصول أزمة الجامعة في مواريث النشأة التي فرضتها الدول المستعمرة على الواقع العربي المتمثل في ظاهرة التجزئة إلى كيانات قطرية متفرقة متصارعة ومتناقضة ومتباعدة ومتحاربة وما يترتب علي ذلك من آثار.

5- اخفقت الجامعة العربية في عدم قدرتها على التصدي لبحث ودراسة القضايا العربية الكبرى سواء ما تعلق منها بقضايا عربية- عربية، أو ما تعلق منها بقضايا العرب في مواجهة الآخر. فالجامعة العربية يسجل تاريخها عدة أزمات، في مجال القضايا السياسية وكذلك تعثرت الجامعة العربية في تناول القضايا الاقتصادية، ولم تستطيع رغم جهودها، أن تنشئ نظاماً اقتصادياً عربياً فالأنظمة الاقتصادية العربية متنافرة أحياناً وتظل التشريعات المالية والضريبية بين أجزاء الوطن العربي أكثر تعقيداً، وأشد صعوبة، مما كانت عليه عند إنشاء الجامعة

6- لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية دورا مهما في التأثير على فاعلية العمل العربي المشترك. اذ ان هذه المتغيرات افرزت مناخا ربما يؤثر سلبا أو إيجابا على العمل العربي المشترك والسياسات التي تتبناها القوى الإقليمية والدولية تجاه جامعة الدول العربية خصوصا، والعالم العربي عموما. ولقد كان تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على العمل العربي المشترك سلبيا في معظم الاحيان . وعلى الرغم من الاثار السلبية للمتغيرات الدولية

والإقليمية الا ان هذا لا يعني خلوها من بعض العناصر الايجابية كانتشار فكرة الاندماج والتكامل الإقليمي في فترة ما بعد الحرب الباردة منذ بداية التسعينيات اذ انتشرت التجمعات الإقليمية في كافة الدول العربية وهو ما كان يشجع العرب لإصلاح جامعتهم وتعزيزها.لدفع التعاون الاقتصادي والسياسي العربي. أسوة بما يجري في العالم بأسره .إلا ان الاستجابة العربية لهذه المتغيرات لم تكن على المستوى نفسه قط .وظلت أسيرة للصراعات العربية – العربية وانعدام الإرادة السياسية اللازمة لتطوير العمل العربي المشترك.لدى الكثير من الدول العربية.

7- تعاني جامعة الدول العربية منذ تأسيسها في عام 1945م الضعف والتهميش، الامر الذي جعل من الضروري تفعيل وإصلاح الجامعة العربية، وان الإصلاح ينطلق من إصلاح البنية المؤسسية لهذه الجامعة، لذا سعت مبادرات الإصلاح باتجاه مواكبة الجامعة للمتغيرات الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور النظام الأحادي الجديد الذي يحكم العالم، وتلك المتغيرات التي حدثت بعد احداث 11 سبتمبر وتوافد مشاريع الهيمنة الامريكية علي الفضاء العربي وعودة الاستعمار الجديد بأشكال مختلفة.

8- تتحمل الدول العربية مسؤولية إخفاق العمل العربي المشترك وذلك لأن الجامعة العربية هي تعبير عن إرادة الدول الأعضاء، كما إن الجامعة تتحمل بعض المسؤولية حيث انها تعاني عدة مشاكل تعيق أداءها لوظائفها.

9- جرت محاولات عدة منذ انشاء الجامعة لاصلاح او تعديل الميثاق. وباءت جميع المطالبات والمحاولات بالفشل. ونتيجة للتغيرات على المستويين الاقليمي والدولي اصبح إصلاح الجامعة العربية قناعة ملحة شعبياً ورسمياً وخاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة الأمر الذي أدي إلى ملء الفراغ الحاصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومكنها من رسم معالم نظامٍ عالمي جديد فرضت هيمنتها عليه وعكست مفاهيمه السياسية والاقتصادية والثقافية علي أرض الواقع، وعلى الجامعة العربية في تطورها وإصلاحها. اضافة الى متغيرات حرب الخليج الثانية التي مزقت اوصال الوطن العربي.

10- برزت في بداية القرن الحالي ضرورة العمل على اصلاح الجامعة وعليه تضمنت قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان عام 2001 وشرم الشيخ عام 2003، وقمة تونس عام 2004، دعوة الدول العربية إلى تقديم اقتراحاتها وتصوراتها بشأن تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك. وتسلمت الأمانة العامة للجامعة مبادرات ومقترحات من من عدة دول عربية.

11- جاءت مبادرات إصلاح عربية متعددة بعضها بصورة منفردة وبعضها عن طريق عدة دول مجتمعه، ثم استطاعت الجامعة العربية صياغة مبادرة إصلاح مشتركة من مجمل هذه المبادرات، وكان الأمن القومي العربي على رأس هذه الإصلاحات الضرورية في ظل تكتلات دولية وإقليمية ولدت قناعة مفادها أن دولة واحدة منفردة لا يمكن أن تحفظ أمنها وأن تصونه وأن الاعتماد على القوى الكبرى له تبعاته الاقتصادية المرهقة بالإضافة إلى تكلفته السياسية بسحب بساط الشرعية السياسية عن بعض الأنظمة السياسية التي تعاونت صراحة مع الأجنبي.

12- تراوحت المبادرات العربية بين أفكار عامة لتطوير العمل العربي المشترك. وبين خطط جريئة دعت إلى إلغاء الجامعة والاستعاضة عنها باتحاد للدول العربية. شبيه بالاتحاد الأوروبي. وقد التقت مبادرات الإصلاح العربية فيما بينها على بعض القضايا المشتركة. فقد التقت المبادرات اليمنية والمصرية والسعودية على ضرورة فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية. وضرورة خلق وحدة أمنية، ودفاعية عربية مشتركة. واتفقت المبادرات اليمنية والمصرية والليبية على ضرورة إقامة محكمة عدل عربية، وإقامة هيئات تشريعية عربية كما اتفقت المبادرات الثلاث على ضرورة تفعيل دور الأمانة العامة وتوفير الموارد وانطلقت جميع المبادرات من وجود أزمة تواجه النظام العربي تتعلق بقدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها التحولات الدولية في البيئتين الدولية والإقليمية على كافة المستويات، بما يدفع في اتجاه حتمية التطوير. أي ان

هذه المشاريع والأفكار قد جاءت في الأساس استجابة لواقع الأزمة التي يعيشها النظام العربي ليس على المستوى الداخلي، ولكن على مستوى استجابته للتحديات التي باتت تهدد بقاء أو شرعية العديد من النظم القطرية المكونة له.

13- اتفقت المبادرات والمقترحات كافة على أهمية نظام الأمن القومي العربي، كما أجمعت على إحياء وتجديد معاهدة الدفاع المشترك مع تباين في توصيف الأجهزة والآليات التنفيذية الخاصة التي تقوم على الاضطلاع بهذه الوظيفة المهمة. وقد أجمعت كل المقترحات علي أهمية إصلاح العلاقات العربية- العربية وزرع الثقة بين الشعوب والعمل بمبدأ المصارحة قبل المصالحة، وأن تكون كل المبادرات جادة وحقيقية.

2.4.5 الخاتمة

نشأت الجامعة العربية في 22 آذار 1945 كتنظيم اقليمي بين الدول العربية المستقلة آنذاك على ان تنضم اليها باقي الدول العربية عند استقلالها. وقد هدفت الجامعة الى المحافظة على امن وسلام المنطقة العربية ودولها والوقوف في وجه ما يقع عليها من اعتداءات وما يهددها من مخاطر مع العمل على ازدهار المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتوثيق صلات التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في جميع المجالات التي تستهدفها الجامعة.

لقد نشأت الجامعة في ظل تحولات دولية مهمة كان من اهمها تحول النظام الدولي من نظام القوى المتعددة الى نظام القطبية. هذا بالاضافة الى ظروف داخلية وخارجية اخرى عملت على التحكم بمنهجية عمل الجامعة. باعتبارها المؤسسة العربية الرسمية التي تمثل النظام العربي.الأخذ بالتبلور والنهوض. لقد جاءت فكرة الجامعة العربية من الخارج لكي تجمع الدول العربية في إطار مؤسسي يحافظ على التناقضات والسلبيات في واقع الأقطار العربية أي ان فكرة الجامعة العربية جاءت لتكون بديلا عن الوحدة العربية التي يعدها الاستعمار فكرة يجب محاربتها.

وتتميز جامعة الدول العربية بأنها ذات طبيعة مزدوجة، قومية وقطرية. وبالتالي فإنها تخضع منذ نشأتها للتناقض القطري والقومي وبشكل واضح. فقد ضمن ميثاق الجامعة احترام السيادة القطرية للدول الأعضاء. وجعل من الجامعة أداء تنسيق وليس أداة توحيد مؤكدا سيادة الدول الأعضاء واستقلاليتها. وقد نتج عن ذلك صراع بين التيارين القومي والقطري. وهو صراع أصبح من سمات النظام الإقليمي العربي والعلاقات السياسية العربية[1].

وتجدر الإشارة الى أن الجامعة العربية تأثرت خلال مسيرتها بقرارات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب العقيدة القومية للنظام الذي تنتمي إليه دول الجامعة العربية. ولذا خضعت الجامعة إلى صراعات بين ثلاثة أنواع من الإرادات هي: إرادة الفكر القومي. وإرادة الأقطار والأعضاء.وإرادة البيئة الدولية وبالتالي فقد ولدت الجامعة وهي تحمل تناقضات ثلاثة متغيرات هي الفكر القومي. وتدخلات البيئة الدولية.ومنطق القطرية والسيادة الوطنية.وعليه فان الجامعة ليست منظمة فوق الدول نظرا لتأكيد ميثاقها السيادة القطرية والأخذ بمبدأ الإجماع وليس بمبدأ الأغلبية قاعدة للتصويت.[2]

ولم تصل انجازات الجامعة بعد ستة عقود على تأسيسها إلى مستوى طموحات الأمة. فلم تتمكن من الوصول بالنظام العربي إلى مستوى الوحدة السياسية والاقتصادية الشاملة حتى ان خطوات التكامل والتعاون والتنسيق في المجالات كافة لم تتقدم بالسرعة المطلوبة والمخطط لها بل تعثرت وتوقفت في مراحل زمنية معينة. بسبب تضاربها مع المصالح القطرية التي ما زالت تعلو في أسبقيتها على المصالح القومية. وبما ان الجامعة العربية هي المؤسسة المرجعية للأمة العربية فقد كان منتظرا منها ان تقوم بدور فاعل وايجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول الأطراف فيها. وتسهم في إرساء بيئة

---

[1] عبد المنعم، احمد فارس (1986)، جامعة الدول لعربية 1945 -1985، دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة القومية (4) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 7-8.

[2] عبد المنعم، احمد فارس (1986)، جامعة الدول لعربية 1945 -1985، دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة القومية (4) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 142

عربية مستقرة كما هو الحال في المنظمات الإقليمية الاخرى. لكن المؤسف حقا.ان الجامعة العربية خيبت آمال الشعوب العربية في أزمات عدة.فوقفت عاجزة عن المبادرة او أنها آثرت الابتعاد لعوامل شتى. الا ان الأخطر من كل ذلك هو ان الجامعة في لحظات حاسمة تخلت عن مسؤولياتها القومية عندما أعطت الفرصة للقوى الأجنبية ان تتدخل في حل بعض مشاكل الوطن العربي وفرض الحلول على هذه الأمة وفق مصالح هذه القوى بدلا من ان يتم حلها ضمن الجامعة العربية [1].

وعلى الرغم من الاعتقاد الذي كان سائدا بان الجامعة العربية خطوة في طريق الوحدة العربية، الا ان المعطيات تدل على أنها عثرة أمام تحقيق الوحدة العربية. هذا بالإضافة الى ان ميثاق الجامعة لم يتضمن ما يعمل على تحقيق أماني العرب الحقيقية في الوحدة ناهيك عن ان الحكومات العربية كانت اعجز من ان تلتزم بما ورد في ميثاق الجامعة اذ أنها لم تستثمر مواد الميثاق في المجال الأمني والاقتصادي والثقافي وهذا ما جعل من الجامعة ستارا يحمي القطرية ويحافظ على التفرقة والتناحر والتناقص بين الأنظمة العربية.

ومع ان هناك سلبيات كثيرة في اداء الجامعة الا انه كان لها دور في العمل السياسي الدولي لدى المنظمات الدولية وخصوصا في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من خلال التوفيق بين مواقف الدول العربية والتعاون السياسي بينها. وبلورة موقف عربي موحد في العديد من القضايا الدولية ذات التأثير السياسي على الأمة العربية وقضاياها المصيرية.

لم يطرأ أي تطور يذكر منذ نشأتها في ميثاقها أو سعيها لتحقيق الأهداف المعلنة وأساسها الوحدة العربية على الرغم من الدعوات التي انطلقت إلى تعديل الميثاق بما يتلاءم والتطورات الجديدة التي شهدها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولم يكتب النجاح لأي مشروع او اقتراح بتعديل ميثاق جامعة

---

[1] سلمان، ظافر ناظم (2001)، دور الجامعة العربية في تسوية النزاعات العربية، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: جامعة لدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، 29-30 أيار 001، بغداد: بيت الحكمة، ص245

الدول العربية منذ برزت أول محاولة في عام 1951 وحتى الوقت الحاضر[1]. واستمرت الدعوات تنطلق من الدول العربية إذ ليس هناك من مناسبة سواء في انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس جامعة الدول العربية أم في انعقاد مؤتمر القمة إلا وتم التأكيد فيها على ضرورة تعديل الميثاق وتوطيد البنيان المؤسسي للجامعة بما يتلاءم والتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة. إلا ان الأحداث التالية في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات وضعت الأمة العربية في منعطف جديد إذ ادت الى تراجع النظام الإقليمي العربي. بالاضافة الى اصابة التجمعات العربية الجهوية التي انتعشت في عقد الثمانينيات بالتصدع والخلافات الجانبية.

وعادت الدعوات من جديد من اجل تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. ومن هذا المنطلق تضمنت قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان عام 2001 وشرم الشيخ عام 2003، وقمة تونس عام 2004، دعوة الدول العربية إلى تقديم اقتراحاتها وتصوراتها بشأن تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك.ونزولاً على هذه الدعوة تسلمت الأمانة العامة للجامعة مبادرات ومقترحات من العديد من الدول العربية. وقد انطوت تلك المجموعة من المبادرات والمقترحات على العديد من العناصر المشتركة، كما انفردت بعض المبادرات والمقترحات بتقديم عناصر متميزة.

وبقراءة المبادرات والأفكار العربية العديدة لتطوير جامعة الدول العربية، يتضح ان هناك اهتماماً عربياً رسمياً بضرورة تحسين أداء الجامعة لتبقي على الحد الأدنى من العمل العربي المشترك الا انه تجدر الإشارة الى ان المشكلة في عمل جامعة الدول العربية لا تكمن في اتخاذ القرارات والاقتراحات بل في تنفيذها.

ومن الملاحظ ان مبادرات الإصلاح العربية التقت فيما بينها على بعض القضايا المشتركة فعلى سبيل المثال التقت المبادرات اليمنية والمصرية

---

(1) الجاسور، ناظم عبد الواحد (2001)، قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية، واسس تعزيز العمل العربي المشترك، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية، 29-30 أيار، بغداد: بيت الحكمة، ص 105

والسعودية على ضرورة فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، وضرورة خلق وحدة أمنية، ودفاعية عربية مشتركة. واتفقت المبادرات اليمنية والمصرية والليبية على ضرورة إقامة محكمة عدل عربية، وإقامة هيئات تشريعية عربية. كما اتفقت المبادرات الثلاث على ضرورة تفعيل دور الأمانة العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة. كما المبادرات والمقترحات كافة على أهمية نظام الأمن القومي العربي، كما أجمعت على إحياء وتجديد معاهدة الدفاع المشترك مع تباين في توصيف الأجهزة والآليات التنفيذية الخاصة التي تضطلع بهذه الوظيفة المهمة.

3.4.5 التوصيات

في ضوء ما سبق يتضح ان كافة المبادرات والمقترحات والأفكار قدمت الكثير من التوصيات بهدف إصلاح الجامعة وتطويرها. ويمكن استخلاص اهم التوصيات لإصلاح الجامعة العربية وتفعيل دورها كما يلي:

1- يجب ان يحتوي الإصلاح الحقيقي للجامعة على خيارات عملية وآليات مؤسسية وآلية لتسوية النزاعات تجمع بين وسائل التسوية السياسية ووسائل التسوية القانونية في حزمة واحدة، كآلية الأمن الجماعي وآلية التكامل والاندماج الاقتصادي التي تعمل علي تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

2- ضرورة العمل على تعزيز دور مجلس الجامعة للتدخل السريع في النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية على كافة الأصعدة حيث ان تهدئة النزاع تشكل مرحلة صعبة من مراحل التسوية..

3- إلزام الدول العربية الأعضاء في الجامعة بحل خلافاتهم بالطرق السلمية، ورفض استخدام القوة في حل النزاعات التي تحصل بين الدول العربية، والعمل على احتواء النزاعات العربية- العربية، وان تجتهد كل الأطراف العربية بان تعرض النزاعات إلى مجلس سلم عربي، أو محكمة عدل عربية تكون قراراتها ملزمة.

4- إعادة النظر في هيكل الأمانة القيادي وفي الخبرات المتوافرة فيها وفي نظام التعيين والإدارة عن طريق الاهتمام بالعنصر القيادي بما يكفل الارتقاء وتطوير أساليب التعيين بشرط أن تصبح الكفاءة هي المقياس الوحيد، فضلا عن تحديث الاختبار والتدريب والتوازن بين تمثيل الدول ومبدأ الكفاءة.

5- ضرورة إنشاء مجلس امن عربي. توكل إليه المهام الرئيسية التي تحفظ الأمن والسلام في الوطن العربي وأن يكفل لهذا المجلس سرعة التحرك والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة. وخلق الآليات والوسائل التي تساعد في عمل مجلس الأمن العربي.

6- ضرورة تعديل إصدار القرارات المرهونة بالإجماع الذي يؤدي إلى عدم فعالية أجهزة الجامعة في قضايا تهم الفضاء العربي من المحيط إلى الخليج والأفضل أن تكون القرارات بالأغلبية العادية.

7- توسيع مهام الأمانة وأمينها العام للوصول إلى وظيفة قومية تتوازن فيها مهمة التمثيل الداخلي الفعال ومخاطبة الرأي العام العربي والرأي العام العالمي بمنظماته وهيئاته الدولية والإقليمية

8- العمل على إصدار ميثاق شرف عربي يتضمن المبادئ والأسس التي من المفترض أن تحكم العلاقات العربية- العربية، ويكون من أهدافه منع ظهور الخلافات واحتواء المنازعات، على أن تتعهد الدول العربية بتسوية الخلافات بينها بطرق ودية، واتخاذ مواقف ايجابية في حل كل الإشكاليات التي تحصل بين الدول وتقوم الدول التي لم تكن طرفاً في النزاع بمبادرات صلح.

9- ان يشمل التعديل وضع نظام محدد للجزاءات خاصة الاقتصادية والعسكرية للدول التي تخالف أحكام الميثاق أو التي لا تلتزم بتنفيذ قرارات الجامعة. كما ينبغي وضع نظام متدرج ومتكامل للجزاءات بدءاً بالحرمان من التصويت جزئيا أو كليا أو تجميد العضوية في أحد أو كل

أجهزة الجامعة، وتنتهي بطرد الدولة التي تستمر في مخالفة ميثاق وقرارات الجامعة.

10- ضرورة توفير موارد ثابتة للجامعة تدفعها الدول الأعضاء وتقوم بتسديدها في مواعيدها، ووضع شرط جزائي للدول التي لم تلتزم بسداد التزامها مثل حرمانها من التصويت ومنعها من حضور مؤتمرات القمة.

11- على المنظمات المتخصصة ان تقوم بدورها الكامل في مجال تخصصها في تسوية النزاعات العربية المتعلقة بنشاطاتها والعمل على فصل النزاعات الاقتصادية او غيرها عن النزاعات السياسية

12- توسيع مهام الأمانة وأمينها العام للوصول إلى وظيفة قومية تتوازن فيها مهمة التمثيل الداخلي الفعال ومخاطبة الرأي العام العربي والرأي العام العالمي بمنظماته وهيئاته الدولية والإقليمية.

13- العمل على إنشاء جهاز إعلامي عربي يعبر عن الموقف العربي المشترك يتصدى للعلاقات العربية السياسية والاقتصادية بين الوطن العربي والعالم وتكثيف الحضور الثقافي والإعلامي في الحوارات الدولية وحوار الحضارات.

14- العمل على صياغة الموقف العربي من القضايا العربية بشكل واضح وحاسم أمام الإنسان العربي، لأنه المستهدف من كل التطورات السلبية التي يعانيها النظام الإقليمي العربي.

15- أخيرا يمكن تفعيل دور الجامعه وتنشيطه إذا توفرت إرادة قويه للإصلاح عند رجال الأمانة العامة والمجالس والدول الأعضاء والشعوب العربية التي يمكن لها أن تشارك عبر تمثيلها الحقيقي في منظمات المجتمع المدني العربي، وإذا تضافرت كل جهود الإصلاح فإن الجامعة تؤدي دورها وتحقق أهدافها التي من أجلها تم تأسيسها وإقامتها.

قائمة المراجع

ابراهيم، حسنين توفيق (1995) النظام الدولي الجديد في الفكر العربي. **مجلة عالم الفكر**. عدد 3، 4. الكويت، ص ص 58- 65.

ابراهيم، علي سالم (2001). عوامل إخفاق دور الجامعة العربية، **السياسة الدولية**، عدد164. ص ص 244 -261.

ابراهيم، حسنين توفيق (1997). العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، **مجلة عالم الفكر**، العدد 28. الكويت. ص ص 185-226

أبو بكر الدسوقي.(1999) الأزمة العراقية الأخيرة. التداعيات والنتائج. **مجلة السياسة الدولية.** عدد135، ص ص 168-177

أبو زيد، علاء (1994)، **التصور الإيراني لأمن الخليج بعد الحرب**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة

ابو طالب. حسن (2003). **التقرير الاستراتيجي العربي**.مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام. القاهرة.

أبو لبدة، نظمي، (2001) **المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي**، عمان: دار الكندي.

احمد. يوسف احمد، (2001) قمة عمان وتطوير الجامعة العربية، **مجلة شؤون عربية**، عدد 106، ص 15-22.

أحمد، يوسف(2004)، المتغيرات العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 301، ص ص 42-65

الاسطل. كمال محمد (2006) **استعراض بعض المبادرات العربية الحكومية وغير الحكومية** لإصلاح جامعة الدول العربية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الإصلاح في إطاري جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. 17-18 أيار. عمان، ص ص 1-6

الاطرش. محمد (2000) العرب والعولمة، **شؤون الشرق الأوسط**. مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق. عدد 71. ص ص (95 – 97).

الاطرش. محمد (2000)حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية". **المستقبل العربي**. عدد 260.

البرازي. تمام (1995) **حرب ال 43 يوما**. القاهرة : مكتبة مدبولي

الحديثي، خليل إسماعيل (2001)، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بغداد:** بدون ناشر

الأنصاري، محمد جابر(1980) :**تحولات الفكر السياسي في الشرق العربي** 1930-1990. سلسلة عالم المعرفة: 35. الكويت: المجلس الوطني للثقافية والفنون والآداب

البرصان. احمد (2006). مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي. **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الإصلاح في إطاري جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة**. 17-18 أيار. عمان، ص ص 1-16

البرصان. احمد سليم (2004) مبادرة الشرق الاوسط الكبير: الابعاد السياسية والاستراتيجية. **مجلة السياسة الدولية**، عدد 158.

بركات، حليم (1984)، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي بيروت : **مركز دراسات الوحدة العربية**

البزاز،سعد(1993)، **حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

التقرير الاستراتيجي العربي 2004ـ2005. **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**. الأهرام. القاهرة.

التقرير الاستراتيجي العربي2003ـ2004، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**. الأهرام. القاهرة

التونسي. حافظ (1998)،مشروع منطقة تجارة حرة عربية كبرى: الأمل الواعد للوطن العربي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي. **مجلة آفاق اقتصادية**. عدد 74. ص ص 12-15

جاد. عماد (2002). العلاقات الخليجية الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر. **مجلة شؤون خليجية** عدد 29. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ص ص 10-18.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (2001)، **قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية، واسس تعزيز العمل العربي المشترك**. ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: جامعة لدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية. 29-30 أيار. بغداد: بيت الحكمة.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (1999). **العولمة والدولة الوطنية**، ورقة عمل، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 ايار . جامعة اليرموك، اربد، ص ص 1-11

الجباعي. احمد (1992). آثار الانكفاء السوفيتي على الوضع العربي: الاسباب والنتائج والتحديات. الوحدة: محور العرب والنظام الدولي الجديد. الرباط: **المجلس القومي للثقافة العربية. عدد 90**.

الجروان. سيف بن علي (2000)، **العرب في ظل المتغيرات الدولية دراسات ومقالات**. راس الخيمة بدون ناشر.

جريدة القبس الكويتية. عدد 8586، 1997/5/19.

جلال. امين (1998) العولمة والدولة. **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228.

جمعة. احمد محمود. (2006) **انشاء جامعة الدول العربية**. ج3. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

الجميلي. حميد (1994) أوهام التنمية العربية، **مجلة شؤون سياسية**،السنة الأولى؛ كانون ثاني.

جندل. عبد الله (2001). العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. **مجلة معلومات دولية** عدد 67

جونلوبول، مهمت (1991). تركيا والشرق الاوسط. **مجلة الباحث العربي**. عدد 25

الحسني. محمد صادق (1992) نظرات الوحدة والرابطة الدينية والامن القومي. **المستقبل العربي**. عدد 141. ص 140-152

الحصري، خلدون ساطع(1992) **حول الوحدة العربية. دراسات في القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حماد.مجدي (2003). **جامعة الدول العربية : مدخل إلى المستقبل**. الكويت.

حوات. محمد علي (2002) **مفهوم الشرق أوسطية. وتأثيره على الأمن القومي العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

خالد فياض (1997) العلاقات العربية الايرانية. **مجلة السياسة الدولية** العدد 127، ص ص203-205.

الخضيري، محسن احمد (1995) عولمة النشاط المصرفي. **اتحاد المصارف العربية**. عدد 222، ص ص 172 -177.

خاف، فليح حسن (2000)، **التمويل الدولي في ظل الاتجاه نحو العولمة**. بحث مقدم للمؤتمر الأول. العولمة وأبعادها الاقتصادية 8-10 آب. جامعة الزرقاء الأهلية.

دبلوماسية. 1995 المعهد الدبلوماسي. وزارة الخارجية. المملكة العربية السعودية.

دراسات شرق أوسطية في الولايات المتحدة بعد انفجارات أيلـول؛ عدد (17). 2001م

درة. عبد الباري (2000) **العولمة: مفهومها- مظاهرها. سبل التعامل معها**، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.

الدقاق. محمد سعيد. ومصطفى سلامة حسين (1990)، **المنظمات الدولية المعاصرة**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

رايت. روبين (1999):" السياسة الأمريكية العراقية". ترجمة رانيا سعد، **مركز الدراسات الإستراتيجية. العدد الثاني. شباط**. القاهرة: مؤسسة الأهرام. القاهرة.

رشيد حسن. البرغوثي، لميس (1991) **أزمة الخليج في الفكر السياسي الاردني**. عمان: د.ن.

الرقمي. ابراهيم (2006) جـامعة الـدول الـعـربـية. **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم** المتحدة 17-18 ايار. عمان. ص ص 1-25.

زعرور. محمد سعيد.(1998). **العولمة.** عمان: دار البيرق.

زكريا حسن.(1999) اسس التصورات الايرانية لامن الخليج. **مجلة السياسة الدولية** عدد 137، ص ص 284-286.

سري الدين، عايدة (1999). **الحرب الباردة في الخليج الساخن**، بيروت :بيسان للنشر.

سعيد. عبد المنعم (2001) الإرهاب صورة من صور حروب المستقبل.**مجلة الدفاع.** عدد 185 القاهرة، ص 25-29

سفير احمد طه،(1997) ايران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية. **مجلة السياسة الدولية**. عدد 127. 1997. ص ص206- 216.

سلمان. جمال (1999)،**العولمة مظاهرها وأبعادها**، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، 23-24 أيار. جامعة اليرموك؛ اربد. ص ص 1-13.

سلمان. ظافر ناظم(2001).**دور الجامعة العربية في تسوية النزاعات العربية**، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية: جامعة لدول العربية في عصر التكتلات الاقليمية. 29-30 أيار. بغداد: بيت الحكمة.

سليم. محمد السيد. (1992) العرب فيما بعد العصر السوفياتي: المخاطر والفرص. **مجلة السياسة الدولية**. العدد 108. ص ص 146- 162.

السنوسي. صالح (1998).**هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة**"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، 4-6 أيار. جامعة فيلادلفيا، عمان.

السيد. عاطف السيد(2002) **العولمة في ميزان الفك**. القاهرة: فلمبخ للطباعة.

السيد، منير محمود بدوي (2000)، خيار السوق الشرق أوسطية، **مجلة دراسات مستقبلية، العدد التاسع، كانون ثاني**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط

الشافعي، محمد بشير (1970) **المنظمات الدولية،** الإسكندرية: منشأة المعارف

شدود. ماجد (2004) **العولمة: مفهومها- مظاهرها. سبل التعامل معها،** دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.

شقور. محمد لبيب (1986). **الوحدة الاقتصادية العربية: خصوصياتها وتوقعاتها**. ج 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

الشقيري. احمد (1959) **الجامعة العربية: كيف تكون جماعة وكيف تصبح عربية**. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر

شكري. محمد عزيز (1978) الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. **عالم المعرفة**. الكويت. ص 231

الشكري، علي يوسف (2004)، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة.** القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.

شوقي. محمد اسماعيل (2001) الإرهاب الدولي والحرب ضد أفغانستان. **مجلة الدفاع**. عدد 184.القاهرة. ص ص6-13.

صعب، حسن (1992)، **الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، دراسات في القومية العربية والوحدة** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الصلح. رغيد (1998). تفعيل دور الجامعة العربية، **مجلة دراسات عربية،** عدد 6/5 دار الطليعة. بيروت. ص ص 19-34.

الصلح، رغيد (1999) مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، **مجلة شؤون عربية،** عدد 100، القاهرة: جامعة الدول العربية، القاهرة

صيام. محمد الشيخ محمود (1991) **المؤتمر الإقليمي للسلام**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

طربين. احمد (1987)، التجزئة **العربية: كيف تحققت تاريخيا، سلسلة الثقافة القومية: 12**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طوالبه. حسن محمد (2002) **الوحدة العربية والعمل العربي المشترك**. ورقة عمل مقدمة للندوة العربية 29 -30 آيار. جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة.

عبد العال. عبد الرحمن (2001) عمرو موسى وإشكالية تطوير وفعالية الجامعة العربية **مجلة السياسة الدولية**. مجلد 37 عدد 146. ص. ص 100-110

عبد الله. زكريا محمد (1994) العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل. **مجلة شؤون عربية** عدد 79. ص ص 179-204.

عبد المجيد فريد وآخرون.(1982) **النفط والزمن في الخليج العربي**. بيروت

عبد المنعم. احمد فارس (1986)،**جامعة الدول لعربية 1945 -1985. دراسة تاريخية سياسية. سلسلة الثقافة القومية** (4) بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المنعم. بكر عبد (1995) **دولة فلسطين**. مؤتمر السلام من مدريد الى أوسلو.

عبد المنعم السيد علي (2002).الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية. **المستقبل العربي**. كانون الثاني. عدد257. ص ص 42 – 57.

عبد الناصر، وليد محمود (1999). الجامعة العربية بين الفكر العربية والشرق أوسطية، **مجلة السياسة الدولية** سنة 31، عدد .119، ص ص136-144.

عبد الناصر، وليد محمود (1993) ايران وجماعات العنف السياسى في الشرق الاوسط. **السياسة الدولية**. العدد 113 ص97-107.

عبد الوهاب. علاء (1993)، **الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية**. القاهرة: سينا

عبيد. نايف على (1996) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل.** الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

العسلي، بسام (2004) الجامعة العربية ومتطلبات التطور: **مجلة الدفاع العربي**. مجلد 28 عدد 9. ص. ص 32-38.

العظم. صادق جلال(1998) ما هي العولمة؟ **مجلة الطريق** 4 تموز – آب

علاوي. مصطفى (1993) البيئة الدولية للمفاوضات. **مجلة السياسة الدولية** عدد 114. ص ص 83- 92.

علاوي. مصطفى (2003)، الحرب الأمريكية على العراق. مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد)عدد 23**.**

علي، عبد المنعم السيد علي (2002) الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية، **المستقبل العربي، كانون الثاني، عدد1**.

العليان، عبدالله، (2003).من صراع الحضارات إلى تعايشها، **مجلة العربي**، عدد 532،.

عمر. مجدي (1995) التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. **مجلة دراسات.** عدد 13.

العوايشة. احمد (د.ت) العلاقات العربية الايرانية. حلقة نقاش.

الغبرا، شفيق ناظم (1996) رؤية اشراقية للسلام العربي الإسرائيلي. **مجلة السياسة الدولية. العدد 124.**

الفتلاوي. سهيل حسين (2004). **المنظمات الدولية**. بيروت: دار الفكر العربي.

فرحان. إسحاق(2001).**انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي،** (ط1) عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط1.

القرعان. صالح احمد عيسى (1993) الموقف الاردني من أزمة الكويت**؛ رسالة ماجستير غير منشورة؛ الجامعة الاردنية.**

الكيلاني. هيثم (1994) الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية. **مجلة شؤون عربية. عدد** 80.

الكيلاني. هيثم (2003). الحرب الأمريكية على العراق. مجلة دراسات الشرق الأوسط (ندوة العدد)**عدد 23، ص ص 23-35.**

الكيلاني، هيثم (1999) تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية. دراسات استراتيجية. **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**

مارتن. اندك (1993). سياسة كلينتون حيال الشرق الأوسط. **مجلة دراسات فلسطينية.** عدد 15. ص ص 197- 205.

المبادرة اليمنية(2004) التقرير الاستراتيجي العربي. **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية** 2003ـ 2004، الأهرام. القاهرة. ص.337.

مجلة الأفق، السنة الثانية، العدد (76)، الأربعاء، 27 تشرين أول، 1993م، ص15-21.

محافظة، علي (1992) **النشأة التاريخية للجامعة العربية.** مؤلف جماعي: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية

محجوب. عبد الحليم (2004)، **مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محمد. عمر محمد على(2006) **إصلاح جامعة الدول العربية** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار. عمان. ص ص 1-13.

محمد السيد سليم (1996) **مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والايرانيين** منه، مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد علي. بدر الدين رحمة(2006). الجامعة العربية ومبادرات الاصلاح في ظل عالم متغير **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار. عمان. ص ص 1-11.**

محمد، عز العرب. محمد (2001) ورقة عمل لندوة تطوير وفاعلية جامعة الدول العربية التي اجراها أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربي، **مجلة شؤون عربية،** عدد 125. ص ص 197-205

محمود.احمد إبراهيم (2004) **المتغيرات الإقليمية الدولية** بحث مقدم للندوة الفكرية بعنوان من اجل إصلاح جامعة الدول العربية.مركز دراسات الوحدة العربية.

محمود، احمد ابراهيم (1993). ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. **السياسة الدولية.** عدد 109. ص 149-153

مسعد، نيفين عبد المنعم(2003). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، **بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.**

مسلم. طلعت (2003) الحرب الأمريكية على العراق. مجلة دراسات الشرق الأوسط (**ندوة العدد)عدد 23. ص ص 94 -105.**

مسلم. عدنان (1999) **العولمة والمشرق العربي في العولمة والهوية**: جامعة فيلادلفيا.

المشاط. عبد المنعم (1987). **نظرية الامن القومي العربي المعاصر**. القاهرة: شركة الفجر للطباعة.

المشاط، عبد المنعم (1995)." قمة الدار البيضاء الاقتصادية"، **السياسة الدولية** العدد 119. ص ص 227- 236.

مطر. جميل وآخرون (1993) **جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية

مطر، جميل وهلال علي الدين (1988).**طبيعة وخصائص النظام الإقليمي العربي**. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

مطر، جميل وآخرون (1993) **جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير،** مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

معوض. جلال (1996). الوطن العربي والشرق الاوسط: مشكلة الهوية. **شؤون عربية**. القاهرة. عدد 85. ص 67

معوض. جلال عبد الله. (1992) تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات. **المستقبل العربي.** عدد 160. ص ص 92-112.

ملكي، منير درويش (1997) **السوق الشرق أوسطية، مخاطرها وتوقعاتها**، بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة.

ممدوح، انيس فتحي (1997) ايران قوة مضافة ام مصدر تهديد للامن العربي. **مجلة السياسة الدولية**. العدد 130 ص ص 103- 106.

منذري. سليمان (2004). إصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة. **مجلة المستقبل العربي**. مجلد 3 عدد 301 ص. ص 66-99.

منصور، كميل(2002) احداث ايلول 2001 والمواجهة الفلسطينية- الاسرائيلية، **مجلة دراسات فلسطينية.** عدد 49، ص ص 16 -27.

مهنا. محمد نصر. وجمال سلامة. (2006) **بعض مظاهر الخلل في اداء الجامعة العربية وجهود تحسينها فعالياتها: ازمة الخليج الثانية نموذجا**. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة. 17-18 أيار. عمان، ص ص 1-14.

مهود، المهذبي(1995) **جامعة الدول العربية خمسون عاماً علي التأسيس**. ملتقي الحوار العربي الثوري الديمقراطي.

مهيوب. غالب (2000) العرب والعولمة. **مجلة المستقبل العربي** عدد 256. ص ص 58-70.

ميرفي. ايما والحمد. جواد؛ ونقرش. عبد الله؛ وصالح. محمد (1997) **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

ميسان. تيري (2002) أيلول **2001 الخديعة المرعبة**، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر.

ناصر، شحاته محمد وآخرون (2002) الديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم. **مجلة شؤون خليجية**. عدد 29، ص ص 86 -91.

النجار. أحمد منير (2000) الخصخصة في متطلبات العولمة. **المؤتمر الأول: العولمة وأبعادها الاقتصادية.8-10آب** جامعة الزرقاء الاهلية. الزرقاء. ص 470.

نزال. محمد نزال(1991). **المؤتمر الإقليمي للسلام**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

نهار، غازي صالح (1992) **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب 1990 – آذار 1991): دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار**، عمان:(د.ن)`

نوفل. احمد سعيد (2006) **إصلاح جامعة الدول العربية بين المبادرات والعقبات** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دعوات الاصلاح في اطاري جامعة الدول العربية والامم المتحدة 17-18 ايار. عمان، ص ص 1-11.

الهاشمي. مجد (2003)، ال**عولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد.**عمان: دون ناشر

هلال، رضا (1992) **الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثورة**، بيروت: دار الجليل

الهندي، إحسان الهندي(1999)، **معلومات دولية**، دمشق.

يسن، السيد (1998) العرب والعولمة. بيروت. **مركز دراسات الوحدة العربية.**

يسن، السيد (1992) **آفاق التعاون العربي في التسعينيات**، عمان: منتدى الفكر العربي.

ب- المراجع الأجنبية

Bernard lewis. (1992), "Rethinking the Middle East. **Foreign Affairs**. U.S.A Vol. 71, No 4.

Charles W. L. Hill (1998). **Global Business,** New Jersey: McGraw Hill.

Gomaa. A. (1994-1995), **The Foundation of the League of Arab States**: Wartime Diplomacy and Inter- Arab Politics. London Longman